

فقّه

الحج والعمرة

كلّ السّلام
لإطاعة الشرّ والنّور والبرّ

فضيلة الشيخ
حسن أيوب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كَافَّةُ حُقُوقِ الطَّبْعِ وَالنَّشْرِ وَالتَّرْجُمَةِ مَحْذُورَةٌ

لِلْمُتَأَشِّرِ

دَارُ السَّلَامِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّرْجُمَةِ

لصاحبها

عبدلغاف ومحمود الكاز

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م

الطبعة الثانية

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م

القاهرة - جمهورية مصر العربية
الإدارة : ١٩ شارع عمر لطفي مونت لشارع عباس العقاد خلف مكتب مصر للطيران
عند المحطة الغولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشريفي - مدينة نصر
هاتف : ٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٧٤١٥٧٨ (+ ٢٠٢) فاكس : ٢٧٤١٧٥٠ (+ ٢٠٢)
للكتبة : لسرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأكرم الرئيسي - هاتف : ٥٩٣٢٨٢٠ (+ ٢٠٢)
للكتبة : فرع مدينة نصر : ٦ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع
مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٤٠٥٤٦٤٢ (+ ٢٠٢)

بريدنا : ص.ب ١٦٦ القنطرة الرمزي البريدي ١١٦٣٩
البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com
موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

دَارُ السَّلَامِ

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

ص ٢٠٠

تأسست الدار عام ١٩٧٣ م وصحلت
على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة
أعوام متتالية ١٩٩٩ م ، ٢٠٠٠ م ،
٢٠٠١ م هي مقر الدار في حيها لحد
ثالث، مجلس في صناعة النشر

فَقِيرٌ
الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ

تَأْلِيفُ
فَضِيلَةَ الشَّيْخِ حَسَنٍ أَتُوبُ

كَاتِبُ السِّيَرِ
لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ وَالتَّرْجُمَةِ

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبّر عن آراء واجتهادات مؤلفيها
ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الدار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى .

ونشهد أن لا إله إلا الله له الآخرة والأولى .

ونشهد أن محمداً رسول الله له الدرجة الرفيعة والمنزلة العليا . اللهم صل وسلم عليه وآله وصحبه وكل من يستتبه اقتدى .

أما بعد

فلأني أقدم إلى القارئ الكريم هذه الرسالة الخاصة بأعمال الحج وأقواله وجميع أحكامه وما يتصل به ؛ لأني بوعدني في تبسيط الأحكام الشرعية وتيسير الوصول إليها عن طريق هذه الرسائل التي أحاول فيها جمع شتات المعلومات من شتى الكتب مراعيًا شتى المذاهب المعتمدة لدى أهل السنة ، راجيًا بذلك رضا الله وثوابه ، بتأدية أمانة التعليم والتبيين ، وبالقيام - قدر الاستطاعة - بمقتضى الميثاق المأخوذ من الله تعالى على العلماء أن يبينوا للناس العلم ولا يكتُموه ، وأن يصبروا على ذلك صبر الصادقين ، وأن يخلصوا لرسالتهم السامية إخلاص الموقنين ، وأن يكون شعارهم - مهما أؤذوا في سبيل الله ، وفي سبيل تبليغ دينه - هو قولهم في ضراعة وخشوع لله تعالى : « إن لم يكن بك غضب عليّ فلا أبالي » .

وسوف يجد القارئ في هذه الرسالة نوعًا من الزيادة والتوسع في ذكر الآراء المختلفة بالنسبة لكثير من الشعائر والأحكام المتصلة بأعمال الحج .

والسبب في ذلك هو إشعار المسلم بسعة رحمة الله وفضله ، حيث جعل دينه سهلاً ميسراً ، لا حرج فيه ولا مشقة ، ولا تضيق ولا تشديد ، وحيث جعل فقهاء الإسلام أمناء على فهمه واستخراج أحكامه من كتاب الله وسنة نبيه .

وقد رأيت أثناء تأديتي فريضة الحج ما يقع فيه بعض الناس من مشقة وحرج وضيق ، بسبب التمسك بمذهب معين قد يكون ضعيف الدليل ويحرم نفسه الأخذ بمذهب آخر مع ما فيه من اليسر والتخفيف ، ومع اعتماده على دليل أقوى أو مماثل .

لذلك حاولت بسط الأحكام أمام القارئ في صورة قد تكون أوسع مما فعلته في الرسائل السابقة ليجد في شريعة الله ودينه الإسلامي سعة وفسحة ورحمة وحلاً لجميع

مشكلاته التي تكثر في الحج ...

وصدق الله تعالى إذ يقول : ﴿ وَزَكَّاكَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ يَتَسَاترُ لِكُلِّ شَيْءٍ وَهْدَى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ ^(١) .

أسأل الله تعالى أن يهيء لنا من أمرنا رشداً ، وأن يوفقنا جميعاً لما يحب ويرضى ، وأن يبارك جهدتنا ، ويضيء طريقنا بنور من عنده ، إنه تعالى سميع مجيب .

الحج والعمرة في الإسلام

معنى الحج والعمرة

للحج معنى في اللغة ومعنى في اصطلاح الشرع .
 أما معنى الحج في اللغة فهو : القصد إلى معظم .
 وأما معناه شرعاً فهو : قصد البيت الحرام لأداء أفعال مخصوصة من الطواف والسعي والوقوف بعرفة وغيرها من الأعمال .
 والحج من الشرائع القديمة ، فقد ورد أن آدم عليه السلام حج وهنأت الملائكة بحجه .
 وكلمة الحج تأتي في اللغة بكسر الحاء وبفتحها ، وقد قرئت في القرآن بهما .
 وأما العمرة فمعناها في اللغة : الزيارة .
 ومعناها في الشرع : زيارة الكعبة على وجه مخصوص مع الطواف والسعي والحلق أو التقصير .

عدد حجات النبي ﷺ

حج النبي ﷺ مرة واحدة في العام الذي توفي فيه ، ولذلك سميت حجته هذه حجة الوداع ؛ لأنه عليه الصلاة والسلام لم يلق المسلمين بعدها كما لقيهم في هذه الحجة من كثرة عدد ، ومن عظيم مشهد ، ومن حرص على أن يوصيهم بوصايا عامة ذات أهمية اجتماعية واقتصادية وسياسية لم يسبق لها مثيل ، وكان ﷺ يقول في وصاياه : « خذوا عني ، فإني لا ألقاكم بعد عامي هذا » .
 أما العمرة فقد ثبت أنه ﷺ اعتمر أربع مرات ، كلهن أداهن في شهر ذي القعدة .. قال بذلك عائشة وابن عباس وأنس بن مالك ، ورد ابن القيم في زاد المعاد على من قال : إن إحدى العمر كانت في شهر رجب ، وعلى من قال : إن إحداهن كانت في شوال (١) .
 وقد جاء في حديث مسلم وغيره تحديد سنة كل عمرة من العمر الأربع .
 فالعمرة الأولى كانت في السنة السادسة للهجرة .. وهي عمرة الحديبية .

(١) زاد المعاد ج ١ ص ١٨٤ .

والعمرة الثانية كانت في السنة السابعة للهجرة .. وهي عمرة القضاء .
والعمرة الثالثة كانت في السنة الثامنة للهجرة .. وهي يعد فتح مكة وقسم غنائم حنين .
والرابعة كانت في السنة العاشرة للهجرة مع حجة الوداع على الصحيح .

فصل الحج والعمرة

إن الأحاديث الصحيحة الواردة في فضل الحج ، وفي ثواب العمرة كثيرة ومتنوعة ، بحيث تدفع المسلم إلى محاولة التردد على بيت الله الحرام بحج أو عمرة لينال ثواب الله وفضله ، وليرجع برحمة الله وغفراته ، وليشهد منافع للمسلمين باجتماعهم وتأخيهم وتعاونهم على ما فيه صلاحهم في الدنيا والآخرة ، وإليك بعض ما ورد في ذلك من الأحاديث .

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : سئل رسول الله ﷺ : أي العمل أفضل ؟ قال : « إيمان بالله ورسوله » . قيل : ثم ماذا ؟ قال : « الجهاد في سبيل الله » . قيل : ثم ماذا ؟ قال : « حج مبرور » [رواه البخاري ومسلم] .

وعنه رضي الله عنه قال : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من حج ، فلم يرفث ^(١) ، ولم يفسق ، رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه » [رواه البخاري ومسلم وغيرهما] .

وعنه رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال : « جهاد الكبير والضعيف والمرأة : الحج والعمرة » [رواه النسائي بإسناد حسن] .

وعنه رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما ، والحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة » [رواه البخاري ومسلم والترمذي وغيرهم] .

وعن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لامرأة من الأنصار يقال لها أم بستان : « ما تمنيت أن تكوني حبيبتي مئة ؟ » قالت : نا ضحان ^(٢) . كانا لأبي فلان - زوجها - حج هو وابنه على أحدهما ، وكان الآخر يتنقي عليه غلامنا قال : « فعمرة في رمضان تقضي حجة - أو حجة نهي » [متفق عليه] .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قلت : يا رسول الله نرى الجهاد أفضل الأعمال ، أفلا

(١) الرفث : يطلق ويراد به الجماع ، كما يراد به التكلم فيما يتصل بالجماع .

(٢) الناضح : هو البعير الذي يسقى عليه الماء .

نجاهد؟ فقال : « لَكُنْ أَفْضَلَ الْجِهَادِ حَجٌّ مَبْرُورٌ » (١) . [رواه البخاري وغيره] وابن خزيمة في صحيحه ، ولفظه قالت : قلت : يا رسول الله هل على النساء من جهاد ؟ قال : « عليهن جهاد لا قتال فيه ... الحج والعمرة » .

وعن عبد الله يعني ابن مسعود ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : « تَابِعُوا بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، فَإِنَّهُمَا يَنْتَهِيانِ الْقَسْرَ وَالذُّنُوبَ كَمَا يَنْقِصُ الْكَبِيرُ خَيْبَتِ الْحَدِيدِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ، وَلَيْسَ لِلْحَجَّاجَةِ الْمَبْرُورَةِ قَوَابِلٌ إِلَّا الْجَنَّةُ » . [رواه الترمذي وقال : حسن صحيح ، ورواه ابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما] .

وعن جابر ؓ عن النبي ﷺ قال : « الْحَجُّ الْمَبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الْجَنَّةُ » قيل : وما يره ؟ قال : « إِطْعَامُ الطَّعَامِ وَطِيبُ الْكَلَامِ » [رواه أحمد والطبراني في الأوسط بإسناد حسن وابن خزيمة في صحيحه والبيهقي والحاكم وقال : صحيح الإسناد] .

وعن أبي هريرة ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : « الْحُجَّاجُ وَالْعُمَارُ وَفَدُّ اللَّهِ ، إِنْ دَعَوْهُ أَجَابَهُمْ ، وَإِنْ اسْتَعْفَرُوهُ غُفِرَ لَهُمْ » [رواه النسائي ، وابن ماجه ، وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما] .

وعن بُرَيْدَةَ ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : « النَّفَقَةُ فِي الْحَجِّ كَالنَّفَقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِسَبْعِمِائَةِ دِينَغَرٍ » [رواه أحمد بإسناد حسن ورواه البيهقي والطبراني في الأوسط] (٢) .

• • •

(١) الحج المبرور : هو الذي لا معصية فيه وقيل غير ذلك كما في حديث جابر الآتي .

(٢) الترغيب والترهيب جـ ٣ ص ٣ وما بعدها .

مكانة الحج في الإسلام وحكمه

الحج ركن من أركان الإسلام المذكورة في عدة أحاديث صحيحة وهو فرض في العمر مرة على كل مسلم ومسلمة إذا استوفى شروطاً خاصة نذكرها فيما بعد ، وفرضيته معلومة بالضرورة ، فمن أنكرها فقد كفر .

فمن أبي هريرة رضي الله عنه قال : خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ . قَدْ فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَمَنْ حَجَّ فَمِنْكُمْ ، فَقَالَ رَجُلٌ : أَكُلُّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَصَكَتْ حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَوْ قُلْتَ نَعَمْ لَوَجَّيْتُ وَلَمَّا اسْتَطَعْتُمْ » [رواه أحمد ومسلم والنسائي] .

وجاء في حديث آخر مماثل « الْحَجُّ مَرَّةً فَمَنْ زَادَ فَهُوَ تَطَوُّعٌ » [رواه أحمد والنسائي بمناه وأبو داود وابن ماجه والحاكم وقال : صحيح على شرطهما (١)] . والحديث يعتبر مبيهاً للآية الكريمة وهي قوله تعالى :

﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ .

فإن الآية مطلقة والحديث حدد هذا الإطلاق وقيده بأن بين أن المراد بالفرضية مرة واحدة في العمر .

تأخير الحج

علمنا أن الحج فرض على المستطيع في العمر مرة ، وبقي أن نعلم ، هل هو فرض على الفور أم على التراخي ؟ بمعنى أن من استطاع الحج واستوفى شروط الوجوب هل يلزمه أن يحج في العام الذي وجب عليه الحج فيه أم يجوز له التأخير والتراخي ؟ أما عند الشافعي ومحمد بن الحسن فإن الحج فرض على التراخي والإمهال بشرط أن يحج قبل موته فإن مات قبل أن يحج فهو أثم مرتكب كبيرة من الكبائر ، سواء ظل مستطيعاً حتى مات ، أو انقطعت عنه الاستطاعة قبل موته .

واستدلوا على أنه على التراخي بأن الحج فرض سنة خمس ، أو سنة ست ، أو سنة تسع - على اختلاف في ذلك - ولم يحج النبي ﷺ إلا سنة عشر من الهجرة ، مع أنه سنة تسع أوفد أبا بكر أميراً على الخجاج وبقي هو لم يحج هذا العام مع استطاعته ذلك وعدم المانع .

وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد وبعض أصحاب الشافعي : إن الحج واجب على الفور بالنسبة للمستطيع ، فإن استطاع فأخبره أثم بالتأخير .

واستدلوا بأحاديث كلها ضعيفة ، ولكن لكثرتها يقوي بعضها بعضاً عندهم ، وبعض الفقهاء يرجع رأي الشافعي ومن معه ، مثل الأوزاعي وأبي يوسف والقاسم بن إبراهيم وأبي طالب (وهما من أهل البيت) .

والبعض الآخر يرجع رأي الآخرين ... وكفة الأدلة متعادلة تقريباً ^(١) . فالأحوط التعميل .

والخلاصة أن الحج ركن من أركان الإسلام وفرض من فرائضه ، بذلك جاء الكتاب والسنة ، وعلى ذلك أجمعت الأمة ، والخلاف إنما هو في سَنَةِ فرضيته ، وفي كونه فرضاً على الفور أو على التراخي .

• • •

(١) الدين الخالص ج ٩ ص ٢٠ ونيل الأوطار ج ٤ ص ٣١٨ .

حكم العمرة

العمرة مشروعة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة فمن أنكر أنها مشروعة فقد كفر .
غير أن الفقهاء اختلفوا في حكمها : هل هي فرض أم سنة فقال الحنفيون والمالكية :
هي سنة مؤكدة مرة في العمر على الأقل .

وقال الشافعي وأحمد : هي فرض في العمر مرة على من يفرض عليه الحج .
واستدل الأولون بأن الآية التي تفيد فرضية الحج لم تذكر فيها العمرة ، وكذلك
الأحاديث الصحيحة الصريحة .

واستدل الآخرون بأدلة لم يسلم دليل منها من مطمئن فالراجح أنها سنة مؤكدة ،
وسياقي الكلام في كل ما يتصل بأحكام العمرة .

من الذي يجب عليه الحج ؟

الذي يجب عليه الحج هو : المسلم العاقل البالغ ، الحر ، العالم بالفرضية ، المستطيع ،
وإليك تفصيلاً لذلك كله ، حتى يتبين لك حكم كل حالة .

حج الكافر والمجنون والصبي

لا يفرض الحج على كافر ، لأنه غير مطالب بفروع الإسلام وهو فاقد أصله الذي
يبنى عليه ابتداءً ، وهو الإيمان ، وهذا عند غير الإمام مالك ، أما عنده فإن الكافر
يخاطب بالفروع ، ويعذب عليها يوم القيامة .

وعند الجميع : إن حج وهو كافر فإن حجبه لا يصح ، ولا يسقط الحج عنه إذا أسلم .
(هذا) ومن حج ، ثم ارتد عن الإسلام وكفر ، ثم عاد إلى الإسلام ، فإنه يجب
عليه إعادة الحج عند الأحناف والمالكية ، ولا يجب عليه ذلك عند الشافعية ؛ لأن
إحباط العمل لا يحدث للمرتد إلا إذا مات على ردة وكفره عندهم .

وكذلك لا يجب الحج على مجنون ، أو معتوه (وهو الأبله الناقص العقل) .

ومثله الصبي الذي لم يبلغ ، فإن الحج لا يجب عليه ؛ لعدم تكليفه ، وإن حج صح
حجه ، ولكن لا يكفي ذلك عن الحجة المفروضة ، ولا يسقطها عنه بعد بلوغه واستيفائه

الشروط التي توجب الحج .

وما قيل في الصبي يقال في العبد المملوك لغيره ، فالحج لا يجب عليه ، وإن حج صح حجه ، ولكنه لا يسقط الحجة الواجبة عليه إذا اعتق واستوفى شروط الوجوب . اهـ ^(١) .

دليل ذلك حديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ ثُمَّ بَلَغَ الْحِلَّ فَفَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى ، وَأَيُّمَا عَبْدٍ حَجَّ ثُمَّ أُعْتِقَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ حَجَّةً أُخْرَى » [أخرجه الطبراني في الأوسط بسند رجاله رجال الصحيح] .

وقال الرمذي : أجمع أهل العلم على أن الصبي إذا حج قبل أن يدرك فعله الحج إذا أدرك وكذلك المملوك إذا حج في رقه لم اعتق فعله الحج إذا وجد إلى ذلك سبيلاً . اهـ وهذا واضح في الصبي المميز الذي يستطيع القيام بنفسه بأعمال الحج ، أما الصبي غير المميز وغير القادر على القيام بأعمال الحج فإن حجه صحيح أيضاً عند الجمهور ، ويقوم الولي بتحجيجيه وذلك بأن يحرم عنه قاتلاً بقلبه : يجعله محرماً ، ويجرده من الخيط ، ويأبى عنه ، ويعطوف به ويسمى ، ويقف به بعرقه ، ويرمي عنه الحمار .

فقد جاء عن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ لَقِيَ رَجُلًا بِالْمَوْخَاءِ ^(٢) فقال : « مَنْ الْقَوْمُ ؟ » فقالوا : الْمُشَلُّونَ ، فقالوا : مَنْ أَنْتَ ؟ فقال : رَسُولُ اللَّهِ ، فرفعت إليه امرأة صَبِيًّا فَقَالَتْ أَلَيْهَا حَجٌّ ؟ قال : « نَعَمْ وَلَكِ أَجْرٌ » [أخرجه مسلم] ^(٣) .

هذا ولو بلغ الصبي وهو غير محرم ثم أحرم يوم عرفة أو قبله فإن إحرامه صحيح وتقع حجته عن الحجة المفروضة عليه بالإجماع .

وإن كان الصبي محرماً من الأصل ثم بلغ قبل عرفة أو يومه فوقف بعرفة وأتم أعمال الحج فإن حجه يقع عن حجة الإسلام عند الشافعي وأحمد ؛ لأنه وقف بعرفة وأتم أركان الحج وهو أهل لها .

وقال مالك : لا يجزئه ذلك عن حجة الإسلام ، واختاره ابن المنذر .

وقال الحنفيون : إن جدد الصبي الإحرام قبل الوقوف بعرفة أجزاءه ، وإلا فلا يجزئه ، لأن إحرامه لم ينعقد واجباً .

ولو بلغ الصبي بعد الوقوف بعرفة فعاد إلى عرفة ووقف بها قبل فجر يوم النحر فإن حجته تجزئ عن حجة الإسلام عند الشافعي وأحمد .

(١) الدين الخالص ج ٩ ص ٢٧ والمغني ج ٤ ص ١٦٢ .

(٢) مكان قرب المدينة . (٣) سبل السلام ج ٢ ص ١٨١ والدين الخالص ج ٩ ص ٢٧ .

وقال أبو حنيفة ومالك لا يجزئ ذلك عن حجة الإسلام .
وإن لم يعد الصبي إلى عرفة أو عاد بعد الفجر فإن حجه يقع تطوعاً ولا يجزئ عن حجة الإسلام اتفاقاً .

ملاحظات

١ - الصبي المميز لا يحج إلا بإذن وليه (وهو من يقوم بأمره ويرعى شؤونه مثل الأب والجد عند عدم الأب ، ومثل الأم عند عدمهما ومثل الوصي والقيم عند فقد الأب والجد والأم) ، وإن أحرم بغير إذن وليه فإن إحرامه فيه قولان : قول بأنه يصح ، وقول بأنه لا يصح ، وعلة ذلك أن الصبي يحتاج إلى المال والولي هو المسئول عن مال الصبي وعن رعايته إن كان للصبي مال ، وهو الذي يتفق عليه من مال نفسه إن لم يكن للصبي مال .

٢ - إن كان الصبي غير مميز وأراد الولي أن يحج عنه فإن عليه عند الإحرام أن يخلع عن الصبي الذكر الملابس المحرمة على الرجال حالة الإحرام ثم يتوي بقلبه الإحرام عنه ، ويلبي عنه فيقول : لبك اللهم عن فلان لبك . وكذلك يفعل معه في السنن فيقبله ويطيئه ويقلم أظفاره إلخ .

وعليه أن يجنبه ما يجنبه الرجل ، وعند الطواف والسعي يطوف به ويسعى طوافاً وسعيًا مستقلين غير طوافه وسعيه نفسه ، ثم يأخذه إلى عرفات وإلى المزدلفة ومتى ، ويرمي عنه الجمار بعد أن يرمي لنفسه وكذلك يذبح عنه بنيته ولا يشترط حضور الصبي عند الرمي أو الذبح ؛ لأن الإنابة فيهما جائزة . اهـ (١) .

حكم من جهل أهل الأراضين الحج لإسلامه بدار الحرب

ذكرنا أن الحج يجب على من استوفى شروطًا معينة ، منها : العلم بفرضية الحج . وهذا الشرط ينظر إليه بالنسبة لمن أسلم حديثًا وكان يسكن دار الحرب ، فإن جهله حينئذ بأركان الإسلام معقول ومتوقع ، ومثله من يعيش في بيئة إسلامية ليس فيها علماء ، وهي معزولة عن الجو الإسلامي العام كأن كانت تعيش منعزلة في بادية ، ومضت عليها السنون ، لا تتصل بالعلم ولا بالعلماء ، فإن العقل يتصور حينئذ جهل بعض هؤلاء بكثير من أمور الدين الضرورية المشهورة .

فمن كان من هؤلاء لا يعلم بفرضية الحج فإن الحج لا يجب عليه ، ولو مات لا يسأل

من يجب عليه الحج ١٥
عنه أمام الله تعالى .

ويكفي في تحمله المسؤولية أن يخبره رجل مسلم عدل بحكم من أحكام الله تعالى أو تخبره امرأتان كذلك فحينئذ يعتبر عالماً بالحكم ويجب عليه العمل به .
أما إن أسلم وكان بدار الإسلام وجو الإسلام فإنه لا يعذر بجهله مثل هذه الفريضة المعلومة من الدين بالضرورة .. وكذلك مثلها من الفرائض .

الاستطاعة المعتمدة شرعاً

قلنا : إن المستطيع هو الذي يجب عليه الحج ، وهنا نحتاج إلى معرفة مدى هذه الاستطاعة حتى نستبين أمرها ، وتؤكد من حالتنا بالنسبة لها .

والخلاصة التي يمكن بلورتها بسرعة عن مفهوم الاستطاعة هي أنها القدرة الصحية والمالية والأدوية مع عدم المانع الشرعي وإليك تفصيل ذلك كله وتبينه .

- ١ - فالقدرة الصحية معناها : أن يكون البدن سليماً من الأمور التي تعجزه عن القيام بفرائض الحج وواجباته . مثل : كبر السن ، والمرض المزمن ، وعدم القدرة على ركوب الدابة أو السيارة وأمثالها بسبب نقص في أعضائه كقطع اليدين أو الرجلين ، أو إحدى الرجلين بحيث لا يستطيع الركوب وأداء أعمال الحج الواجبة ، ومثله المشلول ، والمقعّد ، والأعشى وإن وجد قائداً عند أي حنيفة ، وغيره يوجب الحج عليه إن وجد القائد وقدر على نفقته .
- ٢ - والقدرة للمادية : أن يكون عنده من المال ما يكفيه ، ويكفي من يعولهم أثناء ذهابه وحجه وعودته ، والمراد بالكفاية (الوسط) فلا ينظر إلى حالة الإسراف ، ولا يطالب بالتقتير والتضييق على نفسه وعلى من يعولهم ، فإن رضي ، أو رضي من يعولهم بالتقتير والتضييق كان له ولهم ثواب أكثر .

- ٣ - وأن يجد الدابة التي تحمله إلى مكان الحج ثم إلى بلده بعد الحج ، ومثل الدابة السيارة ، والقاطرة ، والطائرة وأشباهها سواء أكان مالكاً لها أو مالِكاً لأجرتها ؛ لأن النبي ﷺ فسر الاستطاعة المذكورة في آية الحج بالزاد والراحلة في حديث رواه الدارقطني والحاكم وصححه ، وهذا بالنسبة للبعيد عن مكة بحيث لا يستطيع الوصول ماشياً إلا بمشقة فادحة ، أما من يستطيع الوصول بدون هذه المشقة فإن عليه الحج إن وجد النفقة .. ويكون معلوماً أن القدرة المادية بقسميها السابقين تندرج تحت كلمة النفقة .
والنفقة التي يجب الحج عند توفرها هي : النفقة الزائدة عن الحاجات الأصلية التي لا يستغني عنها الإنسان عادة مثل : الثياب ، ودار السكنى ، وكتب العلم ، وسيارة يؤجرها

لينفق منها على نفسه وعياله ، ومصنع كذلك ، أو سقينة أو دار يؤجرها وينفق من أجرتها ، أو قطعة أرض يزرعها ويأكل من زرعها ، ومثل ذلك البضاعة التي إن نقصها احتل ربحها فلم يكفه هو وعياله ، وكذلك المشاة التي يعيش من نتائجها ولبنها وربحها ولو باعها أو باع بعضها لا يجد النفقة الكافية لنفسه أو لمن يعوله فتدبر ذلك وقس عليه غيره .

ولا يجب عليه الحج إن كان مديناً لآدمي ، أو لله ، كأن كان عليه زكاة ، أو كفارة ، إن كان ما يبقى بعد سداد الدين لا يكفي نفقات الحج وكان مطالباً بسداد الدين .

وإن احتاج إلى الزواج وخاف على نفسه الضرر الصحي ، أو الوقوع في الفاحشة قدم التزوج على الحج ، لأن التزوج حيث وجب ، فهو مثل النفقة ، وإذا لم يخف شيئاً فإن التزوج حيث لا يكون سنة ، أما الحج فواجب فيقدم الحج ^(١) ... وإن كان له دين يستطيع تحصيله وجب عليه الحج وإلا فلا ...

ومن كان لا يجد نفقة الحج له ولأولاده ولا يجد أجره السفر فجاء إنسان وبذل له النفقة والأجرة فإنه لا يصير مستطيعاً بذلك سواء كان الباذل قريباً أو أجنبياً .

وقال الشافعي : إن بذل له ولذئ ما يتمكن به من الحج لزمه ؛ لأنه أمكنه الحج من غير مئة تلمزمه ، ولا ضرر يلحقه ^(٢) .

ولا يجب الحج بسؤال الناس لمن تعود ذلك إلا عند المالكية ...

ومن كان ذا صنعة يستطيع ممارستها أثناء الحج والإنفاق منها فإن الحج يجب عليه عند الإمام مالك ^(٣) وعند الأحناف رأي قريب من هذا ^(٤) .

٤ - أمن الطريق : بمعنى أن يأمنه على نفسه وماله حسب غلبة ظنه ، فإن كان الأمن يتحقق إذا دفع رشوة ، أو ضريبة للظلمة أو قطاع الطريق وكان الدفع غير متعدد وغير مجحف فإن المالكية يرون وجوب الحج ، والشافعية يرون أن هذه الرشوة عذر يسقط الحج وإن قلّت ، ورأي المالكية أقرب إلى العقل خصوصاً في زمننا الذي كثرت فيه مثل هذه الأشياء حتى صارت عادة .. وأما الحنابلة فلهم رأي مثل الشافعية ، ورأي آخر كالمالكية .

وإذا كان الحاج لا بد له من ركوب البحر جاز له الركوب إن غلبت عليه السلامة ، وإلا فلا ... فإن كان البحر هائجاً مخوفاً فإن ركوبه لا يجوز لا لحج ولا لغيره حتى يصير مأمناً .

(١) المغني لابن قدامة ج ٣ ص ١٧٢ .

(٢) المغني ج ٣ ص ١٧٠ .

(٣) الدين الخالص ج ٩ ص ٢٩ .

(٤) المجموع للنووي ج ٧ ص ٥١ .

٥ - عدم المانع من الحج سواء أكان مانعاً حسبياً كالخمس والاعتقال ، أم معنوياً كالخوف من سلطان جائر يمنع الناس من الخروج إلى الحج .

٦ - حج المرأة :

عرفنا أن الحج لا يجب إلا على المستطيع : وهذا الحكم يعم الرجل والمرأة غير أن المرأة تزيد عن الرجل أمراً ، وهو أن تجد المرأة من تخرج معه وتكون في صحبته . واختلف الفقهاء في هذا الرقيق الذي إن وجد وجب عليها الحج ، وإن لم يوجد لا يجب . فالحنفيون والحسن والتخمي وإسحاق وابن المنذر وأحمد قالوا : إن وجدت المرأة زوجها أو رجلاً متخزناً لها يخرج معها وجب عليها الحج ، وإلا فلا ، ولو حجت صح حجها وأبتم .

وهناك رواية ثانية عن أحمد أن المحرم ليس بشرط في الحج الواجب ... وقال ابن سيرين ومالك والأوزاعي والشافعي : ليس المحرم شرطاً في حجها بحال . قال ابن سيرين : تخرج مع رجل من المسلمين لا بأس به ... وهذا رأي لا يستساغ . وقال مالك : تخرج مع جماعة النساء . وقال الشافعي : تخرج مع حرة مسلمة ثقة إن لم تجد زوجها ، أو محرماً ، أو نسوة ثقات . وقال الأوزاعي : تخرج مع قوم عدول ... وهذا كله في الحج الواجب .

أما القائلون بالمنع إلا مع محرم أو زوج فاستدلوا بعموم الأحاديث التي منعت المرأة من السفر إلا مع محرم أو زوج ، وقالوا إنها مقيدة لإطلاق آية .. ﴿ وَلَوْ عَلَ الْكَايِنِ جِئَ الْبَيْتَ مَنِ اسْتَلَاعَ الْكُو سَيْلًا ﴾ [سورة آل عمران: ٩٧] وبعضهم قال : إن الزوج أو المحرم للمرأة من السبيل فإن وجدته وجب الحج وإلا فلا .

وأما الآخرون فإنهم رأوا أن الآية أطلقت وجوب الحج على المستطيع ، والرسول ﷺ فسر الاستطاعة بالتراد والراحلة ، ولم يذكر انحراف بالنسبة لحج المرأة ، وقالوا في الأحاديث التي تمنع حج المرأة إلا مع محرم : إنها مطلقة ، تقيدها الآية . فمعناها أن تمنع المرأة من السفر من غير محرم إلا في الحج الواجب فإن لها أن تخرج بغير محرم أو زوج ، واستدلوا أيضاً بأن النبي ﷺ أخبر عدي بن حاتم بأنه سيأتي يوم تخرج فيه المرأة مسافرة من الحيرة (بقرب الكوفة) إلى البيت الحرام بغير جوار يحميها لغلبة الأمن في بلاد تحولت إلى الإسلام ، وقد كان ذلك كما أخبر عدي نفسه ... والذي يميل إليه القلب

في هذا الموضوع هو : أن المرأة إن توفرت لديها جميع الشروط التي توجب الحج ولم يبق إلا موضوع السفر والرفيق فيه ، فإنها تفعل الآتي :

- أ - إن كانت عجوزًا ومخرجة في قافلة مأمونة فلا شيء عليها وتثاب على حجها .
- ب - إن كانت شابة ووجدت رفقة من النساء بحماية المسئول عن القافلة فكذا .
- ج - إن كانت شابة ووجدت رجالًا ونساء مأمونين مسئولين فكذا .
- د - إن كانت شابة ووجدت امرأة ثقة في حماية رجال مأمونين مسئولين ، فكذا .
- هـ - إن كانت عجوزًا أو شابة ولم يتوفر لها زوج ، أو محرم ، أو حالة من الحالات السابقة فإنها لا يحل لها الخروج للحج الواجب ، ولا يعتبر الحج واجبًا عليها حيث لا ... وهناك فوائد تتصل بالحرم الذي يجوز له الخلوة بالمرأة ، والسفر معها ، ورؤية شعرها وعنفها ، وصلها ، وذراعيها وساقها ، مع فوائد أخرى تتصل بالزوج .

١- تعريف المحرم

المحرم هو من حرم عليه نكاح المرأة على التأييد بسبب مباح لحرمتها .. وذلك مثل الأب والابن والأخ وابن الأخ ونحوهم .

فليس من المحرم زوج أخت الزوجة وعمتها وخالتها ؛ لأنه لو ماتت زوجته أو طلقها حلت له أخت زوجته وعمتها وخالتها ، إن كن بغير أزواج ، ولا موانع ، فتحريم التزوج بهن مؤقت ، وليس مؤبدًا .

ولو زنى بامرأة أو وطئها بشبهة فإن أمها مُحَرَّمَةٌ عليه على التأييد ، ولكنها محرمة بسبب غير مباح فلا تعتبر مُحَرَّمًا له ولا يعتبر محرماً لهذه الأم .

ومن اتهم امرأته بالزنا ثم حصل بينهما نكاح فإن امرأته حُرِّمَ عليه على التأييد ولكن التحريم ليس للحرمه والتعظيم ، إنما هو للعقاب والزجر ، فلا تعتبر مُحَرَّمًا لمن كان زوجها ولا يعتبر محرماً لها .

واختلفوا : هل الكافر يعتبر مُحَرَّمًا للمسلمة إن كانت أخته أو ابنته أو عمته مثلاً أو لا يعتبر مُحَرَّمًا لها ، فلا يحل له الخلوة بها ولا النظر إلى أطرافها ؟ ..

هما قولان : فالإمام أحمد يرى أنه ليس بمحرم ، وأبو حنيفة والشافعي يريان أنه مُحَرَّم .

٢- ما يجب في المحرم ، وتفقته وإذن الزوج :

يشترط أن يكون المتعمم الذي يصحب المرأة في سفرها بالغاً أو مراهقاً (مقارناً للبلوغ) وأن يكون غير فاسق ؛ لأن الفاسق المنحل لا يؤتمن حتى على ابنته ، وهذا رأي لبعض الفقهاء ، والبعض الآخر لا يشترط هذا الشرط .

وتفقه الزوج أو المحرم الذي يخرج مع المرأة من أجلها على المرأة ، فإن عجزت عنها وامتنع المحرم أو الزوج أن يخرج على حسابه فإن الحج لا يكون واجباً عليها عند القائلين بوجوب المحرم أو الزوج .

والمحرم غير ملزم بالخروج مع المرأة على الصحيح ؛ لأن في الحج مشقة كثيرة فلا تلزم أحداً من أجل غيره ^(١) .

وليس للزوج منع امرأته من حجة الإسلام ، وبهذا قال النخعي وأحمد وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي (الأحناف) وهو الصحيح من قول الشافعي ، وله قول : بأن له المنع بناء على أن الحج واجب على التراخي عنده .

ويستحب للمرأة أن تستأذن زوجها ترضية له ، فإن أذن فيها ، وإلا خرجت بغير إذنه ، وهذا في الحج الواجب ، فأما حج التطوع فلا تخرج للحج إلا بإذنه ، وله منعها منه ، قال ابن المنذر : أجمع كل من أحفظ عنه من أهل العلم أن له منعها من الخروج إلى الحج التطوع ، وذلك لأن حق الزوج واجب فليس لها تفويته بما ليس بواجب كالسيد مع عبده ، وليس له منعها من الحج المنذور ، لأنه واجب عليها ، فأشبه حجة الإسلام ^(٢) .

حج المرأة وهي في العدة :

لا يجوز للمرأة أن تخرج للحج إذا كانت في عدة الوفاة عند الإمام أحمد ؛ لأنها مأمورة بملزمة المسكن ، أما في العدة من طلاق رجعي فإنها في حكم المتزوجة فتستأذن زوجها ، وأما العدة من طلاق بائن (بعد الطلقة الثالثة) فإنها لا تمتنع من الحج ، هذا رأي الإمام أحمد ^(٣) .

منظر المرأة لغير الحج المحفروض وللزيارة والتجارة :

قال في المجموع للنووي : هل يجوز للمرأة أن تسافر لحج التطوع ، أو لزيارة وتجارة ونحوهما مع نسوة ثقات ، أو امرأة ثقة ؟ فيه وجهان للأصحاب (أحدهما) يجوز

كالحج المفروض (والثاني) وهو الصحيح باتفاقهم والمنصوص عليه في الأم ، لا يجوز لأنه سفر ليس بواجب . اهـ ملخصاً ^(١) وأحاديث النهي عن سفر المرأة بغير زوج أو محرّم تدل على المنع .

حج المشرك والمأثني والراكب : أيهما أفضل ؟

اختلف الفقهاء في حج المشرك والراكب . أيهما أفضل ؟ فالشافعية والأحناف وأكثر الفقهاء على أن الركوب أفضل ؛ لأن النبي ﷺ حج راكباً ، وقال الآخرون : المشي أفضل ؛ لأن فيه مشقة ، وبقدرها يكون الأجر كما قال ﷺ لعائشة : « وَلِكَيْتَها عَلَى قَدَرٍ فَقَطِّيكِ ، أَوْ نَقْصِيكِ » [رواه البخاري ومسلم] .

وروي عن ابن عباس قوله : ما ندمت على شيء فأنني في شياهي إلا أنني لم أحج ماشياً . وروي أن الحسن بن علي حج خمسين وعشرين حجة ماشياً وإن التجالب لتقاد معه ، ولقد قاسم الله ماله ثلاث مرات ^(٢) .

الحج بحر الخير

تقدم أن صحة البدن مما تتحقق بها الاستطاعة ، فهي شرط لوجوب الحج . وعلى هذا فالشيخ الكبير والمرأة العجزوز ، والمريض ، والمشلول ، والمقعّد ومقطوع الرجلين والأعمى (وإن وجد قائداً عند أبي حنيفة) كل هؤلاء وأمثالهم - ممن يعجزون صحياً عن الحج بأنفسهم - لا يجب عليهم الحج ، ولا يلزمهم إحجاج الغير عنهم ، ولا الإيصاء به عند الموت بشرط ألا يكونوا قد وجدت عندهم الاستطاعة قبل المرض ، فإن كانت الاستطاعة وجدت قبل المرض ، فإن الحج فرض عليهم باتفاق العلماء وعليهم أن يقوموا بإحجاج غيرهم عنهم لتسقط عنهم الفريضة .

والخلاف إنما هو قيمن قدر على الحج مالاً في وقت يعجز فيه عن تأديته صحياً عجزاً دائماً إلى الموت حسب غلبة الظن .

فأبو حنيفة في الرأي المختار عنده ، والشافعي وأحمد يرون أن الحج فرض عليه ، وعليه أن يبعث من يحج عنه على حسابه ونفقته ، وإن وجد هذا الذي يحج عنه رجلاً كان أو امرأة ، ودليلهم حديث ابن عباس : أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَتَمِ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخاً كَبِيراً لَا يُبَيِّثُ عَلَى الرِّجَالَةِ ، أَفَأَحِجُّ

عنه؟ قال: « نعم » ، وذلك في حجة الوداع . [أخرجه مالك والشافعي والشيخان] .

وفي رواية قال لها ﷺ : « تَقُمُ فَتُحِبِّي عَنِّي » [رواه الجماعة] .

وقال مالك : لا حج عليه ، وهو رأي للأحناف ، ودليلهم : أن الحج واجب على المستطيع ، وهذا غير مستطيع ، وأجابهم الأولون بأنه غير مستطيع بنفسه مستطيع بغيره فيجب عليه .

ومن بحث إنساناً يحج عنه لمرضه المزمن ، ثم شفي من مرضه فإنه لا يجب عليه أن يحج مرة أخرى عند أحمد وإسحاق ؛ لأن الواجب لا يتكرر وقد سقط عنه بإحجام غيره ، وقال الشافعي والأحناف وابن المنذر : يلزمه الحج ؛ لأن حج غيره كان ؛ لأن مرضه ميؤوس منه ، وقد تبين غير ذلك فيجب عليه الحج ^(١) .

(هذا) والحج المذكور كحجة الإسلام في إباحة الاستئابة عند العجز والمنع منها مع القدرة ؛ لأنها حجة واجبة .

وأما الإنابة في حج التطوع فلا تجوز إن كان الذي ينوب غيره لم يؤد حجة الإسلام . فإن كان قد أدى حجة الإسلام ، وهو عاجز عن الحج بنفسه فإن له أن ينوب من يحج عنه ، وإن كان غير عاجز فإن أبا حنيفة يبيح ذلك والشافعي لا يبيحه .

وإن كان من ينوب غيره ليحج عنه تطوعاً به عجز مؤقت كالجنس والمرضى المرجو الزوال فإن الإنابة صحيحة ؛ لأن التطوع مشروع في كل عام شروعاً مستقلاً بخلاف الغرض فإنه فرض العمر ^(٢) .

هذا وكل ما قيل في الحج يقال في العمرة .

حكم الاستئجار على الحج والأذان وتعليم القرآن وغيرها

إن الكلام فيمن يحج عن الغير يستدعي الكلام في الاستئجار على الأمور التي هي في الأصل عبادة تخص قاعليها ، ولكنها مع ذلك تعدى نعمها إلى الغير ، مثل الحج عن الغير وتعليم القرآن والفقه والأذان إلخ .

وقبل الكلام في ذلك يحسن التنبيه إلى أن الحج عن الغير ليس معناه دائماً الاستئجار ، ولو كان النائب أجنبياً ، فقد يحج إنسان عن إنسان ولا يأخذ إلا نفقة الحج فقط ، وقد يحج بأجرة يأخذها ممن أتاه ويستفيد من وراء ذلك ، كما يستفيد من يؤجر نفسه

للأذان ، وتعليم الفقه وغيرهما .

كما يحسن التنبيه إلى أن الأجر الذي يأخذه المؤذن ، والفقيه ، ومعلم القرآن وإمام الصلاة ، وغيرهم من خزانة الدولة ويسمى المال هو حلال اتفاقاً ولا شيء فيه ، بل الواجب على الدولة مساعدة هؤلاء مساعدة مجزية تقوم بكفايتهم وكفاية من يعولونهم ، ويحرم على الدولة حرمانهم مما يكفيهم إذا كان العمل يستغرق الوقت الذي يمكن أن يسعى فيه العامل ويعمل ليكسب مالا يكمل به ما يحتاجه لنفسه وأولاده ، أو كان محظوراً عليه أن يعمل في جهة وعمل غير الجهة والعمل اللذين يعمل فيهما .
والفرقة بين عامل وعامل حرام إذا كان العمل واحداً ، والعامل مجبراً على القبول تحت إلحاح الحاجة ؛ لأن ذلك يثير البغضاء ، ويزرع الحقد والحسد ويقلل من الإخلاص في العمل . وهذه الفرقة من الأسباب التي تتلذع بها الشيوعية ضد الرأسماليين ؛ حيث إنهم يتحكمون في الناس تحكماً ظالماً تحت إلحاح الحاجة والفقر .. هكذا يقولون .

والقول بأن العقد شرعية للمتاعدين ليس على إطلاقه ، إنما هو حيث لا يوجد استغلال ، وظلم ، وقهر ، ومسحق للمحتاج الذي أحياناً ما يرضى بالدون في سبيل الحصول على إقامة وعمل يسد به جوعته ، ويستتر به جسده ، مع أن زميله للماتل له في كل شيء ينال من نفس الجهة ونفس العمل أضعاف ما يناله .. إن أقل ما يتصف به المسلم أن ينصف الناس من نفسه ، وأن يدرأ عنهم ضرره وأذاه .

وليس من يسرق الناس اعتداء عليهم بأكثر جرمًا ممن يستغل ذا الحاجة وبذلك ويقهر نفسه ، ويسحقه حين يراه يرسف في أغلال الحاجة والفاقة هو وأولاده ..

إن غلمان حاطب بن أبي بلتعة حين سرقوا سيدهم لم يقطع عمر أيديهم ولكنه هدد سيدهم بقطع يده هو إن عاد إلى تجويعهم والتفتير عليهم ؛ لأنه حيثئذ يعتبر هو المُلحج لهم إلى السرقة .. فليتبته المسلمون إلى ذلك فهم أولى الناس بالإصناف والعدل والرحمة ؛ ليكونوا خير أمة بالقُدوة لا بالكلمة .. و .. لا غير .

ولنعد إلى ما كنا فيه فنقول : إن الاستتجار الذي نتكلم فيه هو ما كان استتجاراً من فرد أو جماعة لفرد أو جماعة وليس استتجاراً من الدولة لفرد أو جماعة ، فإذا كان الذي يدفع الأجرة أحد الناس أو جماعة منهم وليس الدولة فإن الفقهاء اختلفوا في ذلك ، فمنهم من أجاز الاستتجار على ذلك ، ومنهم من منعه ، فالجوزون هم مالك والشافعي وابن المنذر ، وهي رواية لأحمد .

دليلهم قول النبي ﷺ : « أَحَقُّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كَاتِبُ اللّٰهِ » [رواه البخاري] .

وقد أخذ أصحاب النبي ﷺ الجمل (الأجر) على الوقتية ، وكانت بالفاضة ، وهي من كتاب الله تعالى ، وأخبروا بذلك النبي ﷺ ، فأقرهم على ما فعلوا ، وقال لهم ليؤكد لهم حل ما فعلوا « وأطروا لي مفعكم منها » ... وقالوا : إنه يجوز أخذ النفقة على الحج فكذلك يجوز أخذ الأجرة عليه كما تؤخذ على بناء المساجد والقناطر وغيرها .

والمانعون هم أبو حنيفة وإسحاق والزهري وعطاء والضحاك وابن شقيق ، وهي رواية عن أحمد ... واستدلوا بقول النبي ﷺ لعثمان بن أبي العاص : « وَتَجِدُ قَوْمًا لَا يَأْخُذُ عَلَى أَذَانِهِ أَجْرًا » والحديث في الصحيح ومعناه واضح .

وجاء في حديث أخرجه أحمد برجال الصحيح قوله ﷺ : « إقرأوا القرآن ولا تغفلوا فيه ، ولا تجفوا عنه ، ولا تأكلوا به ، ولا تشتهروا به » (١) .

وقال المانعون أيضًا : إن هذه الأمور عبادة يختص فاعلها أن يكون من أهل القرية فلم يجز أخذ الأجرة عليها كالصلاة والصوم .

والموضوع مثار خلاف قديم وكل فريق له أدلته ، غير أن أدلة الجواز أقوى وأصح ، وأدلة المنع أقل صحة ، وتختص بحالات معينة ، والله أعلم .

وفائدة الخلاف تظهر في أن المستأجر عليه أن يتم الحج الذي استأجر عليه مهما تكن الظروف ، وما يأخذه من الأجرة هو نصيبه لا أكثر ولا أقل ، ولذلك يلزم في الإجارة العمل بشروطها من معرفة الأجرة ، ومعرفة العمل إن كان حبلًا أو عمرة ، أو الاثنين معًا ، إلى آخر المطلوب معرفته في ذلك ، وإن منع من الحج ، أو ضل الطريق ، أو مرض ، أو ضاعت النفقة فهو ضامن وعليه الحج ، وما لزمه من الفدية عقابًا فعلياً .

أما إذا لم يكن مستأجرًا فإنه يعتبر نائبًا تجب له النفقة حتى يعود إلى المكان الذي خرج منه ؛ إلا أن يتبرع ، ولو مات ، أو ضل الطريق ، أو مئى بمرض أو عدو لم يلزمه الضمان لما أنفق ؛ لأن شأنه شأن من أتاه ، ولذلك لو بقي معه مال ، فإن عليه ردّه لمن أتاه إلا أن يأذن له فيه ، وله أن ينفق على نفسه أثناء الحج والعمرة بدون إسراف ولا تقير ، وليس له التبرع يشيء لم يأذن به من أتاه .. وله التوسع كما يشاء إن دفع إليه مبلغ معين كمالتي دينار مثلاً وقيل له : حجّ بهذه ، أو هذه لك لشحج عن فلان بها ، أو قيل له إن أليت أوصى بهذا المبلغ للحج به عنه ؛ لأن هذه إباحة فله أن يتصرف في المبلغ كما يشاء بخلاف ما إذا قيل له : حجّ عني وعلي نفقة حجك ، فإنه حينئذ نائب

مقيد بالنفقة الوسط ، أما المستأجر فعليه القيام بالحج أو العمرة أو غيرهما ، وهو حر التصرف في الأجر ^(١) .

حج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل :

يجوز أن يحج الرجل عن المرأة ، كما يجوز أن يحج عن الرجل ، ويجوز أن تحج المرأة عن المرأة وأن تحج عن الرجل ، وعلى ذلك عامة أهل العلم ، لم يخالف منهم إلا الحسن بن صالح فإنه كره حج المرأة عن الرجل ، وقال ابن المنذر فيه : هذه غفلة عن ظاهر السنة فإن النبي ﷺ أمر المرأة أن تحج عن أبيها .

الحج عن الغير بغير إذنه وحج غير الولي عن الميت :

لا يجوز الحج والعمرة عن الغير إذا كان حيا إلا بإذنه سواء أكان ذلك في الفرض أم في التطوع ؛ لأنها عبادة تصلح فيها النيابة فلا تجوز عن البالغ العاقل الحي إلا بإذنه كالزكاة ، فأما الميت فتجوز عنه بغير إذن سواء أكان ذلك في الواجب أم في التطوع ، كما يجوز أن يحج عنه الولي وغيره من الأجانب على الأصح .

هل يحج عن غيره من لم يحج عن نفسه ؟

اختلف العلماء في ذلك ، فالشافعية والحنابلة يقولون : لا يصح حج إنسان عن غيره إذا لم يكن قد حج عن نفسه وهو قادر عليه ؛ لحديث ابن عباس أن النبي ﷺ : « تَجْعَ رَجُلًا يَقُولُ : نَيْيَكُ عَنْ شَيْئَةٍ . قَالَ : « وَمَنْ شَيْئَةٌ ؟ » قَالَ : أُنَحِّي لِي ، أَوْ قَرِيبَ لِي . قَالَ : « حُجَّ عَنْ نَفْسِكَ ، ثُمَّ حُجَّ عَنْ شَيْئَةٍ » [رواه أبو داود وابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه] .

وقال الحنفيون والمالكية : إن من لم يحج عن نفسه وهو قادر على الحج يجوز أن يحج عن غيره ، وحججه عن غيره صحيح غير أنه يأثم بالنسبة لنفسه ، لأنه حرّمها الحج والخير ، ولا يضمن البقاء حتى يحج ، وهذا هو تفسيرهم للحديث وفهمهم له ؛ أنه يفيد الإثم ، ولا يمنع من الصحة ^(٢) .

حكم من استطاع الحج فلم يحج حتى مات :

من وجب عليه الحج فلم يحج حتى مات وجب أن يخرج الورثة من جميع ماله ما

(١) للفتي ج ٣ ص ١٨١ بتصرف .

(٢) الدين الخالص ج ٩ ص ٣٦ .

يُحْجُّ بِهِ عَنْهُ وَيُعْتَمَرُ ، سِوَاهُ فَاتِهِ بِتَفْرِيطٍ أَوْ بغيرِ تَفْرِيطٍ ، وبهذا قال الحسن وطاوس ، والشافعي ، وأحمد .

وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجب ذلك على الورثة ويسقط حق الميت في ذلك إلا إذا أوصى بالحج والعمرة ، فيخرجان من ثلث ماله فقط . وبهذا قال الشعبي والنخعي ؛ لأن الحج عبادة بدنية فتسقط بالموت .

غير أن الدليل يشهد للأولين ، فمن ابن عباس رضي الله عنه : أن امرأة من جَهَنَّمَ جاءت إلى النبي ﷺ فقالت : إِنْ أُمِّي نَذَرَتْ أَنْ تَحْجَّ وَلَمْ تَحْجَّ حَتَّى مَاتَتْ ، أَفَأَحْجُّ عَنْهَا ؟ قال : « نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا » ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ ذَنْبٌ أَكْثَبُ قَاضِيَتِهِ ؟ اقْضُوا لِلَّهِ فَإِنَّهُ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ » [رواه البخاري] .

ففي الحديث دليل على وجوب الحج عن الميت سواء أوصى أو لم يوصَ ما دام قد مات وعليه حج واجب سواء أكان حجة الإسلام أم حجة مندورة ، ولأنه حق استقر عليه تدخله النيابة فلم يسقط بالموت كالنَّسِي ، والعمرة مثل الحج في ذلك .

المكان الذي تبدأ منه الحج عن الميت

اختلف الفقهاء في البلد الذي يجب البدء منه للقيام بالحج عن الميت ، فالحنابلة يرون أن البدء يجب أن يكون من البلد الذي كان يعيش فيه الميت والذي لو حج لمخرج منه ، أو من البلد الذي أيسر منه وصار مستطيماً للحج إلا إذا كانت التركة لا تكفي فيحتلج يجب الحج من حيث تكفي لحديث : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » وواقعهم على ذلك الحسن وإسحاق ومالك في النذر .

وقال عطاء : إن لم يكن الناذر نوى مكاناً فمن ميقاته واختاره ابن المنذر .

وقال الشافعي : فيمن عليه حجة الإسلام يستأجر من يحج عنه من الميقات ؛ لأن الإحرام لا يجب من دونه .

فإن كان الميت قد أحرم بالحج ثم مات ، أو سافر للحج ثم مات قبل الإحرام فإن النيابة عنه تبدأ من حيث مات عند الحنابلة والشافعية بالنسبة لمن مات بعد إحرامه من الميقات ، أما من مات قبل ذلك فعند الحنابلة من حيث مات وعند الشافعية يجوز من الميقات .

وإن كان نائباً عن غيره فمات في الطريق صححت النيابة عن النائب من حيث مات وهذا كله بالنسبة للحج الفرض أما الحج الثقل فيبدأ النائب فيه من أي مكان

(هذا) ويستحب للولد أن يكون هو الذي يحج عن أبويه ، إذا كانا متينين أو

وإن أمره بالإفراد فقرن لم يضمن شيئاً عند الشافعي وأحمد وعند أبي حنيفة يضمن ؛ لأنه مخالف .

وإن أمره بالتمتع فقرن فلا شيء عند الشافعي وأحمد ، وأن أفرد فعليه نصف النفقة ؛ لأنه أحلّ بالإحرام بالعمرة من المقات ، وإحرامه بالحج من المقات زيادة من عند نفسه لا يستحق عليها شيئاً . اهـ منه .

فإن أمره بالقران فأفرد أو تمتع صح ووقع النسكان عن الأمر ، ويرد من النفقة بقدر ما ترك من إحرام النسك الذي تركه من المقات .

وإن أتاه رجل في الحج وآخر في العمرة ، وأذنا له في القران ففعل جاز ؛ لأنه نسك مشروع وإن قرن من غير إذنهما صح ، ووقع عنهما ويرد من نفقة كل واحد منهما نصفها .

وإن أمره بالحج وبعد الحج اعتمر لنفسه ، أو أمره بعمرة فاعتمر ثم حج لنفسه صح ولم يرد شيئاً من النفقة ؛ لأنه وقى بما أمر به ، وإن أمره بالإحرام من مقات فأحرم من غيره جاز ؛ لأنهما سواء في الإجزاء ، وإن أمره بالإحرام من بلد فاحرم من المقات جاز لأنه الأفضل وكذلك يجوز العكس .

وقت الحج

لكي يقع الحج صحيحاً يجب أن تؤدى أعماله في الوقت الذي عينه الله للحج ، وقد قال تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ [سورة البقرة : ١٩٧] .

والتقدير وقت الحج ، أو أشهر الحج معلومات ، وهذه الأشهر هي : شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة ، وبهذا قال ابن عمر وأخذ به الحنفيون والشافعي في الجديد وأحمد .. وقال مالك والشافعي في القديم : زمن الحج شوال وذو القعدة وذو الحجة بتمامه ، وهو رأي ابن حزم .

والكل متفق على أن جميع أركان الحج يجب أن تقع في هذه الأشهر ، ولم يختلفوا إلا في الإحرام . فالحنفيون ومالك وأحمد يرون جواز الإحرام بالحج قبل أشهره مع الكراهة لقوله تعالى : ﴿ يَسْتَلْبِذُكَ عَنِ الْآهْلِ قُلٌّ مِنْ مَوَاقِيتِ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ [سورة البقرة : ١٨٩] .

فالله تعالى أخبر بأن الأهلة كلها مواقيت للناس وللحج ، فيصح الإحرام به في جميع السنة كالعمرة ، وزدّ عليهم الآخرون بأن الآية مجملة يستلزمها أيّة ﴿ الْحَجِّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾ .

أركان الحج

الأركان جمع ركن والركن هو ما تتوقف عليه صحة الحج ، وإن تركه الحاج فإنه لا يجبر بشيء ، بل يبطل الحج وتجب إعادته على ما سيأتي .

والأركان عند الأحناف هي : الوقوف بعرفة وأكثر طواف الإفاضة ، وهو أربعة أشواط ، والثلاثة الباقية واجبة (والواجب عندهم في مرتبة أقل من الفرض وأعلى من السنة) أما الإحرام عندهم فهو شرط صحة ابتداء ، وركن بعد ذلك .

وعند مالك وأحمد : أركانه أربعة : الإحرام (وهو قصد الحج ونية) والوقوف بعرفة ، والسعي بين الصفا والمروة ، وطواف الإفاضة .

والمشهور عند الشافعي أن أركانه ستة : الأربعة المذكورة ، والحلق أو التقصير وترتيب معظم الأركان ، بأن يقدم الإحرام على جميعها ، والوقوف بعرفة على طواف الإفاضة ، وإليك بيانها مفصلة .

الإحرام

المشهور عند الائمة الثلاثة (مالك والشافعي وأحمد) أن الإحرام هو نية الحج ، أو العمرة ، أو هما معا ، بدون التلبية ، أما الأحناف فلا يتم الإحرام عندهم إلا بالتلبية ، أو بفعل يتعلق بالحج كتقليد الهذلي وشؤقه .

والإحرام هو الركن الأول من أركان الحج ، وهو لا بد منه لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَّا رِجْسًا أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ لَهُ الَّذِينَ حَفَلُوا ﴾ [سورة البقرة : ١٧٥] .

ولحديث « إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى » وأخرجه السبعة . أي إنما صحة الأعمال بالنيات ، وقد أجمع العلماء على فرضية النية في الحج وغيره من مقاصد العبادات ...

مطلوبات الإحرام

(١) التطهف :

يطلب من يريد الإحرام ستة أشياء ، أولها التنظيف : وهي كلمة تشمل عدة أشياء .

فمن عزم على الدخول في الإحرام يسن له قص أظافره وشاربه ، وحلق عاتته ، وتنف إبطيه ، ثم يتوضأ أو يغتسل ، ولو كان المحرم صبياً ، أو امرأة حائضاً ، أو نفساء ، لأن الغسل للنظافة فقط ، وهو أفضل لقول ابن عمر : من السنة أن يغتسل إذا أراد الإحرام ، وإذا أراد دخول مكة . [أخرجه البزار ، والدارقطني ، وإلحاقهم وصححه] .

وقالت عائشة رضي الله عنها : فقيست أشقاء بنت عُمَيْسٍ بمحمد بن أبي بكر بالشجرة فأمر النبي ﷺ أبا بكر أن يأمرها أن تَغْتَسِلَ وتَهْلُ . [أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما] وأمر رسول الله ﷺ عائشة أن تغتسل عند الإهلال بالحج ، وكانت حائضاً . وهذا الغسل ؛ لأنه للنظافة لا ينوب عنه التيمم عند العجز عن الماء أو استعماله . ويسن الغسل أيضاً للدخول مكة ، وللوقوف بعرفة ؛ لأن ابن عمر كان يفعل ذلك .

(٢) ما يلزمه المحرم

يلبس من يريد الإحرام إزاراً يستر به النصف الأسفل ، ابتداءً من السرة ، ورداء يستر به أعلاه ابتداءً من الكتفين ، ويستحب أن يكون الإزار والرداء أبيضين ، جديدين ، أو غسيلين ، نظيفين ؛ لأن النظافة مطلوبة ومستحبة في الجسم والثياب ، ويلبس في رجله نعلين تحت الكعبين ، هذا بالنسبة لإحرام الرجل ، أما المرأة فتلبس ملابسها العادية الشرعية غير أنها يجب عليها كشف وجهها وكفيها ؛ لأن إحرامها فيهما .

(٣) التطيب والادھان

يسن التطيب قبل الإحرام للرجل والمرأة ، ولا يضر بقاء لونه وريحه بشرط ألا تكون المرأة متصلة بالأجانب الذين يشمون طيبها فإنها منهية أن تطيب للأجانب من الرجال ، والدليل على تطيب المرأة قول عائشة رضي الله عنها : كنا نخرج مع رسول الله ﷺ فتضع جباهنا بالشك^(١) التطيب عند الإحرام ، فإذا عرفت إحداثنا مال على وجهها فيراه النبي ﷺ فلا ينهانا . [أخرجه أحمد وأبو داود والبيهقي] .

وعنها قالت : كُتِبَ أَطْيَبَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لإحرامه قبل أن يُحْرَمَ ، وإِخْلَالِهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ . [أخرجه الشافعي وإلحاقهم والدارمي] .

دل الحديثان على استحباب التطيب عند الإحرام ، وأنه لا يضر بقاء أثره بعده . وبذلك قال أبو حنيفة وأبو يوسف والشافعي وأحمد وداود على أن يكون الطيب في

(١) السك نوع من الطيب والتضميد معناه وضع الطيب على الجبهة .

البدن لا في الثوب ، وقد قال بجواز الطيب ، ابن عباس ، وابن الزبير وسعد بن أبي وقاص ، وعائشة ، وأم حبيبة ، ومعاوية ، وأبو سعيد الخدري ، وعروة ، والقاسم ، والشعبي وابن جريج .

وكان عطاء يكره ذلك ، وهو قول مالك ، وروي ذلك عن عثمان وعمر وابن عمر ودليلهم ما روي أن رجلاً أتى النبي ﷺ : فقال : يا رسول الله .. كيف تزي في رجلٍ أخرجه بفثرة وهو متوضئ (١) يطيب ؟ فسكت النبي ﷺ ، يعني ساعة ، ثم قال : « اغسل الطيب الذي بك - ثلاث مرات - واثرغ عنك الجبة ، واضئ في عفتك ما تضيغ في حجتك » [متفق عليه] .

والجواب أن الجهة منفكة ؛ لأنه جاء في رواية صحيحة ما يفيد أن الطيب كان في جيبه وأن الطيب كان بالزعفران ، والزعفران في الثياب منهى عنه للرجال في غير الإحرام ، ففيه يكون أولى ، وقالوا : إن حديثهم كان في سنة ثمان من الهجرة وأحاديثنا كانت سنة عشر من الهجرة فهي ناسخة لما قبلها .

قال ابن عبد البر : لا خلاف بين جماعة أهل العلم بالسير والآثار أن قصة صاحب الجبة كانت عام حنين بالجزيرة سنة ثمان وحديث عائشة كان سنة عشر في حجة الوداع ... (هذا) وإن طيب ثوبه قبل الإحرام فلا شيء عليه ما دام مستديماً لبسه ، فإذا خلعه ثم لبسه فإن عليه الفدية ؛ لأنه منهى عن إحداث لبس شيء به طيب أثناء الإحرام ، وهذا بخلاف التطيب قبل الإحرام ، ثم بقاء الطيب في الثوب المطيب ، لكن بشرط ألا يخلعه كما سبق ، وكذلك يسن أن يتطيب قبل الإحرام ، وبعد الإحرام لا يحل له التطيب ، ولا نقل الطيب من جزء من بدنه إلى جزء آخر وإلا فعليه الفدية أيضاً ، وكذلك إن تعمد مسه بيده ، أو إزالته من موضعه ثم رده إليه ، فأما إن عرق الطيب ، أو ذاب في الشمس فسال إلى موضع آخر فلا شيء عليه ؛ لأنه ليس من فعله فجرى مجرى الناسي .

وقد ثبت أن النبي ﷺ كان يترجل شعره ويدهن بالدهن قبل الإحرام ، فالدهن والترجيل والتزين قبل الإحرام مستحب .

(٤) حضرات المرأة

يستحب للمرأة أن تتخضب قبل الإحرام ؛ لأن الحضاب من زيتها ، ولأنها يكره لها الحضاب بعد الإحرام ، لأن التزين مكروه للمحرم أو حرام .

(١) متضخم معناه متلطف .

(٥٠) تلبيد الشعر :

ويندب تلبيد الشعر قبل الإحرام بصمغ ونحوه إن تيسر ذلك بالنسبة لمن شعره طويل حفظاً له من الشعث والانتشار ، وجمع الأوساخ داخله ، ولقول ابن عمر رضي الله عنهما : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهْلُ مُلَبِّدًا . [أخرجه الشيخان وأبو داود والسيامي والبيهقي] قال النووي في شرح مسلم في شرح كلمة (ملبداً) : فيه استحباب تلبيد الرأس قبل الإحرام ، وقد نص عليه الشافعي وأصحابنا .

والتلبيد : ضم الشعر بعضه إلى بعض بمادة تمسكه حتى لا يتفرق ^(١) .

وبالتلبيد قال الشافعي وأحمد ، وكلنا الحنفيون ومالك بشرط أن يكون يسيراً لا يؤدي إلى ستر الرأس بالمادة الملبدة ، فإن سترت المادة الملبدة ربع الرأس فأكثر فإنه حرام يلزم فيه دم إن دام حال الإحرام يوماً فأكثر ، وإن دام أقل من يوم وليلة ففيه صدقة كصدقة الفطر ، أما المرأة فلا تمنع من تغطية رأسها في الإحرام .

(٦٠) ركعتا الإحرام :

يستحب لمن يريد الإحرام أن يصلي ركعتين في غير وقت كراهة ، ينوي بهما سنة الإحرام ، ويقرأ فيهما بعد الفاتحة ﴿ قُلْ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ في الركعة الأولى ، والإخلاص في الركعة الثانية ، وتجزئ الصلاة المكتوبة ... هكذا فعل النبي ﷺ عند إحرامه من ذي الحليفة .

وهذه الصلاة مجمع على استحبابها في غير وقت الكراهة ، فإن كان في الميقات مسجد ، استحب أن يصليها فيه ، وإلا صلاها حيث يحرم ، والركعتان تكونان قبل الإحرام فيراعى ذلك ، كما يراعى العمل بجميع السنن قدر الاستطاعة ، والله أعلم . ويرى الإمام أحمد : أن الإحرام عقب الصلاة يساوي الإحرام إذا استوت به راحلته كما يساوي الإحرام إذا بدأ بالسير ؛ لأن كلاً ورد بأحاديث صحيحة فيتوسع في ذلك .

أماكن الإحرام

قد عين الشارع للإحرام للحج ، أو العمرة ، أو لهما مقاً أمكنة لا يحل تجاوزها بدون

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ج ٨ ص ٨٩ .

إحرام وهي خمسة :

(الأول) ذو الحليفة : وهو ميقات أهل المدينة وكل من يؤم به ، ومكانه في الجنوب الغربي للمدينة ، بينه وبين الحرام المدني نحو (١٨) ثمانية عشر كيلو مترا ، وهو شمال مكة وبينه وبينها (٤٥٠) أربعمائة وخمسين كيلو مترا ، ومنه أحرم النبي ﷺ في حجة الوداع لأربع بقين من ذي القعدة سنة عشر من الهجرة ، والناس يسمون الأبار التي بذي الحليفة - أبار علي - زاعمين أن سيدنا عليا قاتل الجن بها ، وهو كذب .

(الثاني) ذات عرق : وهو ميقات أهل العراق وكل من يؤم به ، وهو موضع في الشمال الشرقي لمكة على بعد (٩٤) أربعة وتسعين كيلو مترا منها .

(الثالث) الجحفة : وهو ميقات أهل مصر والشام ومن يؤم به من الغربيين ، وهو على ساحل البحر الأحمر الشرقي ، وقد ذهبت معالم هذا الموضع ولم يبق إلا رسوم ، ولذلك صار الناس يحرمون من (رابع) وهي قرية في الشمال الغربي لمكة على بعد (٢٠٤) مائتين وأربعة كيلو مترات .

(الرابع) قرن المنازل : وهو ميقات أهل نجد ومن سلك طريقهم ، وهو جبل مغل على عرفات شرقي مكة ، يميل قليلا إلى الشمال على بعد (٩٤) أربعة وتسعين كيلو مترا من مكة .

(الخامس) يثلم : وهو ميقات أهل اليمن ومن يؤم بطريقهم ، وهو جبل جنوب مكة على بعد (٩٤) أربعة وتسعين كيلو مترا .

هذه المواقيت وقتها رسول الله ﷺ وحددها لأهل هذه الجهات ولم يؤم بها من غيرهم ، أما من كان مسكنه أقرب إلى مكة منها ، فإنه يُهَلُّ ويحرم من حيث يسكن - كما جاء في الحديث - إن أراد الحج ، أما العمرة فيحرم لها من الحل فمن ابن عباس ؓ أن النبي ﷺ وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ، ولأهل الشام الجحفة ، ولأهل نجد قرن المنازل ، ولأهل اليمن يثلم ، قال : « فهُنَّ هُنَّ وَلَمْ يَأْتِ عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، وَمَنْ كَانَ ذُوْنَهُنَّ فَمَهْلُهُ مِنْ أَهْلِهِ حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يُهْلُوْنَ ^(١) » منها « (أخرجه أحمد والشيخان وغيرهما) .

وعلى هذا فمن كان له ميقات معين ولكنه غير طريقه فمؤ على ميقات يقع قبل ميقاته مثل الشامي إذا مؤ بذي الحليفة قبل الجحفة فعند الشافعي وأحمد يجب أن يحرم من ذي الحليفة ، وقال مالك : يندب له الإحرام منها ولا يجب ، وهو الرأي المشهور عند الحنفيين ، فإن لم يحرم منها لزمه الإحرام من الجحفة ، أو من محاذاتها إن مر بعيدا عنها .

حكم من سلك طريقاً بين ميقاتين

ومن سلك طريقاً بؤاً ، أو بحرأ ، أو جزأ بين ميقاتين فعند الأحناف يجتهد ويحرم إذا حاذى واحداً منهما ، والأبعد من مكة أولى بالإحرام منه ، وهو ظاهر مذهب المالكية ورأى للشافعية .

وعند أحمد وأصح عند الشافعية يتعين الإحرام من أبعدهما .

إحرام أهل مكة ومن كان داخل المواقيت يحج أو عمرة

من كان داخل المواقيت المذكورة سواء أكان مواطناً كأهل مكة ، أو غير مواطن كالحجّاورين والزائرين والتجار وغيرهم ، وأراد الحج فإنه يحرم من حيث هو ، ولا يطلب منه الخروج والذهاب إلى الميقات ويستوي في ذلك من كان داخل الحرم ومن كان خارجه ، أما إن أراد أحدهم العمرة ، فإن كان في الحل فإنه يحرم من حيث هو ، وإن كان في الحرم فإن الواجب عليه أن يخرج إلى الحل ويحرم منه ، ليجمع فيها بين الحل والحرم ، كما يفعل من يحج ؛ لأن الحاج إن أحرم من الحرم فإنه يقف بعرفات ، وعرفات من الحل وليس من الحرم ، وهذا متفق عليه ، والأدلة في ذلك متوافرة . وأقرب الحل إلى مكة « التنعيم » وهو الذي أمر النبي ﷺ عائشة أن تحرم منه لعمرتها .

حكم من عبر المواقيت أو دخل مكة لغير الحج والعمرة

يفهم من حديث ابن عباس السابق أن من مرّ على المواقيت قاصداً مكة ، أو الحرم وهو لا يريد حجاً ولا عمرة أنه ليس عليه أن يرجع إلى الميقات من أجل الإحرام بذلك ويكفيه أن يحرم من المكان الذي هو فيه إلا أن يكون داخل الحرم ويريد الإحرام بالعمرة ، فإن عليه أن يحرم لها من الحل كما سبق ، وهذا الرأي للشافعية ، وقال أبو حنيفة وأحمد والجمهور : يلزمه دم إن لم يرجع إلى الميقات ويحرم منه ؛ لأنه لا يجوز لمن يريد مكة أو الحرم أن يجاوز الميقات بدون إحرام وإن لم يرد حجاً ولا عمرة ، ومن فعل أئيم ، ولزمه دم فدية ، وهو قول ابن عباس ؓ ... وهذا بالنسبة لمن كان خارج الميقات ، وأما من كان داخل الميقات فإنه يحل له دخول مكة لحاجته بدون إحرام ؛ لأن إزماءه بالإحرام كلما دخل فيه خرج له ، وتضييق عليه ، ومن أراد دخول الحرم لحرب أو خوف من عدو فإنه لا إحرام عليه بالاتفاق ولو كان خارج الميقات قبل دخوله ؛ لأن النبي ﷺ وأصحابه دخلوه أيام الفتح بغير إحرام .

ومثله من يجاوز الميقات لحاجة في غير مكة أو الحرم ، فإنه لا إحرام عليه اتفاقاً ...

حدود الحرم

للحرم المكي حدود قد نصبت عليها أعلام في خمس جهات تحيط بمكة ، فحده من جهة الشرق (الجبيرة) على بعد (١٦) ستة عشر كيلو متراً من مكة .

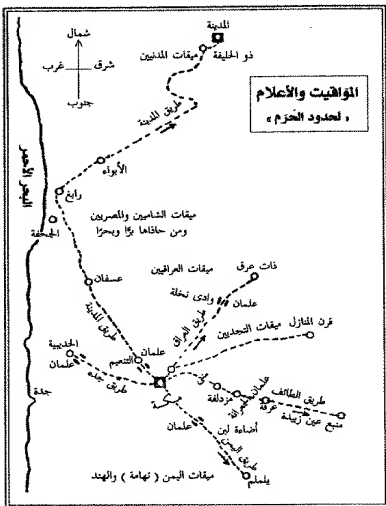
وحده من جهة الغرب مع ميل قليل إلى الشمال (من جهة جدة) (الحديبية) وتسمى الشمسي على بعد (١٥) خمسة عشر كيلو متراً من مكة .

وحده من جهة الشمال الشرقي (العراق) (وادي نخلة) على بعد (١٤) أربعة عشر كيلو متراً من مكة .

وحده من جهة الشمال (التنعيم) على طريق المدينة ، على بعد (٦) ستة كيلو مترات من مكة .

وحده من جهة الجنوب أضاه (كنواه) على طريق اليمن على بعد (١٢) اثني عشر كيلو متراً من مكة .

والأعلام الموجودة كدليل على حدود الحرم هي عبارة عن أحجار متقنة منحوتة مرتفعة نحو متر ^(١) .



التلبية وما يتحمل بها من أحكام

التلبية مأخوذة من لَبَّ بالمكان إذا أقام به ، والملي عند الحج أو العمرة يخبر أنه يقيم على عبادة الله ويلزمها ؛ والمراد تلك العبادة التي دخل فيها سواء كانت حجاً أو عمرة .

والتلبية سنة عند الشافعي وأحمد ، ورواية عن مالك ، وبها قال ابن حزم .

وقال الأحناف : هي شرط من شروط الإحرام فلا يصح بدونها ، ويقوم مقامها عندهم ما في معناها من الإعلان عن الحج أو العمرة ، من تسييح أو تهليل أو سوق الهذلي ، أو تقليده ؛ لأن ذلك كتكبير الصلاة مع النية .

ومشهور مذهب مالك أنها واجبة ، وفي تركها هذلي ، وحكي هذا المذهب عن الشافعي أيضاً .

ويسن أن تتصل التلبية بالإحرام (بالنية) عند الشافعي وأحمد ، ويجب الانصال عند مالك ويشترط عند الأحناف ، فمن تركها ، أو ترك اتصالها بالإحرام اتصالاً طويلاً عرفاً فإن عليه فدية عند القائلين بالوجوب أو بالشرطية ، إلا إذا انعقد الإحرام بما يغني عنها كالتسييح وغيره عند الأحناف .

ولفظ التلبية : « اللَّهُمَّ لِيْكَ لَبَّيْكَ . لا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ . إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمَلِكُ . لا شَرِيكَ لَكَ » . وفي رواية : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ لا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ . إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمَلِكُ . لا شَرِيكَ لَكَ » . وهي الرواية المشهورة .

وكان عبد الله بن عمر راوي الحديث يزيد مع هذا قوله : لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ ، والخير بيدك . والرغبة إليك والعمل . [سنن عليه] .

وجاء في رواية جابر مثل ما جاء في رواية ابن عمر ثم قال جابر : والناس يزيدون : ذا المعارج ونحوه من الكلام ، والنبي ﷺ يسمع فلا يقول لهم شيئاً . [رواه أحمد ومسلم] .

وفي رواية عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال في تليته : « لَبَّيْكَ إِلَهَ الْحَقِّ لَبَّيْكَ » . [رواه أحمد والشافعي] (١) .

وفي رواية ابن عباس : كانت تلبية النبي ﷺ : « لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ . إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمَلِكُ . لا شَرِيكَ لَكَ » . [رواه أحمد بسند رجاله ثقات] (٢) .

(١) نيل الأوطار ج ٤ ص ٣٥٨ .

(٢) الدين الخالص ج ٩ ص ٥٦ .

ومعنى « ليك » أجيبك إجابة بعد إجابة ، وهي منصوبة على المصدرية ، والتثنية في هذا اللفظ ليست حقيقة ، بل هي للتكثير والمبالغة .

قال ابن عبد البر : قال جماعة من أهل العلم ، معنى التلبية : إجابة دعوة إبراهيم حين أذن في الناس بالحج .. جاء هذا عن عدد من الصحابة والتابعين ومثله لا يقال من قبل الرأي . (هذا) والسنة أن تلي بأي صيغة من هذه الصيغ الواردة عن النبي ﷺ بالاتفاق ، والذي فيه الخلاف هو أن يزيد الملتبي من عند نفسه شيئاً من ذكر الله تعالى ، فالجمهور على أن الملتبي له أن يزيد ما يشاء ، مستدلين بما ذكر من زيادة ابن عمر وغيره ، وحكى ابن عبد البر عن مالك : الكراهة ، وهو أشد قولني الشافعي ^(١) .

والراجع عدم كراهة الزيادة لما تقدم ، ولأن تلبية النبي ﷺ ليست منحصرة في صيغة ، أو صيغ معينة ، وكذلك أصحابه ، بدليل ما تقدم .

(فائدة) لا يلي بغير العربية إلا من عجز عن العربية عند مالك والشافعي وأحمد ، وقال الأحناف : تصح التلبية وما يقوم مقامها من ذكر بغير العربية ، وإن أحسنها ، والتلبية لا تكون إلا باللسان ، فلو حرك القلب بها لم يعتد بها .

حكم الجهر بالتلبية

يستحب رفع الصوت بالتلبية وفقاً لا يضر بالملتبي ولا بغيره عند الحنفيين ، والشافعي في الجديد ومالك وابن حزم وأحمد ، غير أن أحمد يكره رفع الصوت بها في الأمصار ومساجدها ، ويستحبها في مكة والمسجد الحرام ومسجد منى وعرفة ؛ لأن ابن عباس سمع رجلاً يلي بالمدينة فقال : إن هذا مجنون ، إنما التلبية إذا برزت .

والمرأة ترفع صوتها كالرجل ، وقال بعضهم لا ترفع المرأة صوتها ، ورد عليهم ابن حزم بأن هذا تخصيص بلا مخصص وساق أدلة على رفع أمهات المؤمنين أصواتهن ، وعلى رفع عائشة صوتها بالتلبية ، وذكر أن ما روي عن ابن عباس وابن عمر من أن المرأة لا ترفع صوتها بالتلبية لا يصلح دليلاً ؛ لأنه روي بسند ضعيف ^(٢) .

والقاتلون بأنها لا ترفع قالوا : إن رفع صوت المرأة عموماً مكروه وليس حراماً ولا عورة ^(٣) والدليل على استحباب الجهر بالتلبية حديث السائب بن خلاد رضي الله عنه أن النبي

(١) نيل الأوطار ج ٤ ص ٣٥٩ .

(٢) انجلي ج ٧ ص ٩٤ طبعة إدارة الطباعة النورية .

(٣) الدين الخالص ج ٩ ص ٥٩ الترغيب والترهيب ج ٣ ص ٢٥ .

عَنْ قَالَ : « أَتَانِي جَبْرِيلُ عليه السلام فَقَالَ : مَرَّ أَصْحَابُكَ فَلَقُوا أَصْحَابَهُمْ بِالتَّلِيَةِ » [أخرجه الترمذي وغيره وقال الترمذي : حسن صحيح] وزاد في رواية « فَإِنَّهَا مِنْ شُعَائِرِ الدِّينِ » .

فَضْلُ التَّلِيَةِ وَفُتْنَتُهَا :

يدلُّك على فضل التلية وشرفها وعظيم ثوابها هذان الحديثان :
الأول : حديث سهل بن سعد رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَتْلِي إِلَّا لَبَّى مَنْ عَنْ يَمِينِهِ وَيُسَالِيهِ مِنْ عَجَبٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ مَذْرٍ حَتَّى تَنْقُطَ الْأَرْضُ مِنْ هَا هُنَا وَهَا هُنَا » [أخرجه ابن ماجه ، والبيهقي والترمذي والحاكم وصححه] .

الثاني : عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : « مَا أَهْلٌ مُهْلٌ قَطُّ وَلَا كَبَرٌ مُكَبَّرٌ قَطُّ إِلَّا بُشِّرَ . قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ بِالْحَقِّ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » . [أخرجه الطبراني في الأوسد بسند رجاله أصح مما رجال صحيح] .
ولذا قال العلماء : يستحب الإكثار من التلية ، والإتيان بها عند الانتقال من حال إلى حال ، فيلبي عقب صلاة الفرض ، وكلما ارتفع فوق مكان عال ، أو هبط إلى واد ، أو لقي ركباً ، أو دخل في وقت السحر ، ويجهر بالتلية كما سبق ولو كان في مسجد ، وإذا أعجبه شيء قال : لبيك إن العيش عيش الآخرة .

مُدَّةُ التَّلِيَةِ :

على المحرم أن يقوم بالتلية على الوجه السابق من وقت الإحرام إلى وقت رمي الجمرة الأولى - جمرة العقبة - يوم النحر بأول حصاة ؛ لأن ذلك هو الثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو القائل : « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » وهو رأي جمهور الأئمة والفقهاء .
وإن دخل مكة معتمراً لبى حتى يستلم الحجر الأسود للطواف فيقطع التلية ، وبهذا قال الأئمة الثلاثة والجمهور ، وقال مالك : إن أحرم بالعمرة من المقيات قطع التلية بدخول الحرم ، وإن أحرم من الجمرات أو التنعيم قطعها إذا دخل بيوت مكة ، ودليل الجمهور أقوى .

(هذا) والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد التلية مستحبان وإن كانت الأدلة في ذلك ضعيفة .

بكيفية الإحرام - ومعرفة الأفضل

من الإفراجه والتمتع والقارن

اعلم أن المحرم إما أن يريد بإحرامه الحج فقط وحيث يسمى مفردًا .
 وإما أن يريد العمرة أولاً ، ثم يتحلل ، ثم يحرم بالحج في نفس العام ويسمى متمتعاً ،
 وسبب التسمية أنه أخذ فرصة تمتع فيها بالتحلل من الإحرام ، بين العمرة والحج .
 وإما أن يريد القارن ، وهو الجمع بين العمرة والحج في إحرام واحد ، بحيث لا يتحلل
 إلا بعد الانتهاء من أعمال العمرة .

قال الإمام النووي : وقد أجمع العلماء على جواز الأنواع الثلاثة : الأفراد والتمتع والقارن .
 ثم قال :

والأفراد : أن يحرم بالحج في أشهره ، ويفرغ منه ، ثم يعتمر بعده أو لا يعتمر ..
 والتمتع : أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ويفرغ منها ، ثم يحرم بالحج في نفس العام ...
 والقارن : أن يحرم بهما معاً ويتم عملهما بدون تحلل حتى ينتهي من الحج ...
 ويعتبر قارئاً أيضاً من أحرم بالعمرة ابتداءً وقبل أن يطوف لها نوي الحج معها ^(١) .
 وكل مسلم مخير بين التمتع والأفراد والقارن ، يفعل أيها شاء فرضاً كان أو نفلاً ،
 وقد دلّ على ذلك قول عائشة رضي الله عنها : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَبُيِّنَ لَنَا أَنَّ أَحْلَى
 بِغَنَرَةٍ ، وَمِثْلًا مَنَ أَهْلٍ يَحُجُّ وَغَنَرَةً ، وَمِثْلًا مَنَ أَهْلٍ يَحُجُّ . [متفق عليه] فذكرت التمتع
 أولاً ، ثم القارن ثم الأفراد .

واختلف الصحابة ومن بعدهم في الأفضل من الثلاثة .

فالتمتع اختاره ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وعائشة والحسن وعطاء وطاوس
 ومجاهد وجابر بن زيد والقاسم وسالم وعكرمة وأحمد بن حنبل وهو أحد قولي الشافعي ،
 وروى المروزي عن أحمد : إن ساق الهدي فالقارن أفضل ، وإن لم يسقه فالتمتع أفضل ؛
 لأن النبي ﷺ قرّن حين ساق الهدي ، ومنع كل من ساق الهدي من الحل حتى ينحر هديه .
 وذهب جمع من الصحابة والتابعين وأبو حنيفة وإسحاق ، ووجه جماعة من الشافعية ،
 منهم النووي والمزني وابن المنذر وأبو إسحاق المروزي وتقي الدين السبكي إلى أن القارن أفضل .

(١) شرح النووي على مسلم ج ٨ ص ١٣٤ ينصرف .

وذهب جماعة من الصحابة ، وجماعة ممن بعدهم وجماعة من الشافعية وغيرهم ، ومن أهل البيت : الهادي والقاسم والإمام يحيى وغيرهم إلى أن الأفراد أفضل .

واختلافهم هذا ناشئ عن اختلافهم في : هل كان النبي ﷺ في حجة الوداع قارئاً أم كان متمتعاً أم كان مفرداً ؟ فقد قيل بكل واحد منها .

وهل إخباره ﷺ أصحابه في حجة الوداع بأنه لولا سوقه الهدي لتمتع كان لتفضيل التمتع على القران ، أو كان جبر مخاطر للمتمتعين ، الذين حزنوا ؛ لأنهم لم يقرنوا كما قرن النبي ﷺ حسب فهمهم ؟

والموضوع مجال مناقشات طويلة وقديمة ؛ كل عالم يدلي فيها بدلوه ويرجح ما يراه ، والذي تطمئن النفس إليه أن التمتع أفضل ، ويليه القران ، ثم الأفراد ، وهو الذي رجحه الشوكاني ، ورجح ابن القيم القران ^(١) .

وأما ابن حزم فإنه يرى أنه إن جاء إلى الميقات وليس معه هدي (أي ما يذبح للحج من الإبل أو البقر أو الغنم) فإن فرضاً عليه أن يحرم بعمره فقط ، (متمتعاً) فإن أحرم بحج أو بقران ففرض عليه أن يغير إحرامه ويحوله إلى عمره فقط حتى يتمها ثم يتحلل ، ثم يحرم بالحج ، فالتمتع عنده بالنسبة لمن لم يسق الهدي فرض وليس أفضل فقط .

وأما من ساق الهدي ففرض عليه أن يحرم بعمره وحج مقاً ، لا يجزيه إلا ذلك ^(٢) . وكيفية النطق بالإحرام أن يقول بعد أن ينوي بقلبه العمرة ، أو الحج ، أو هما مقاً : « اللهم إني أريد العمرة فيسرهما لي وتقبلها مني » ... إن كان متمتعاً .

أو يقول : « اللهم إني أريد الحج فيسرهما لي وتقبلها مني » ... إن كان مفرداً ، أو يقول : « اللهم إني أريد العمرة والحج فيسرهما لي وتقبلهما مني » إن كان قارئاً .

ثم يأتي بعد ذلك مباشرة بإحدى الصيغ السابقة ، وله أن يشترط فيقول : اللهم إن محلي حيث تحبسني ، وأزيدك بياناً عن موضوع الاشتراط فأقول :

حكم الاشتراط عند الإحرام وكيفيته

الاشتراط في الإحرام أن يقول مرید الإحرام : اللهم إني أريد الحج ، أو العمرة ، أو الحج والعمرة مقاً ، ومحلي حيث تحبسني .

وله أن يقول بالمعنى : اللهم إني أريد العمرة ، أو الحج ويكون خروجي من الإحرام

في أي مكان حبستني فيه ومنعتني من الإكمال .
 فإذا قال ذلك ، واشترط أن له أن يفك إحرامه إن وجد مانعاً من إتمام العمرة أو الحج ، فإنه إذا عرض له مانع مثل المرض ، أو الخبس ، أو نفاد النفقة ، أو وجود عدو ، أو قطع طريق إلخ ؛ فإنه يستفيد من الاشتراط فالتدين .

(الأولى) أنه إذا عاقه عائق فإن له أن يتحلل .

(الثانية) أنه متى حل بذلك فلا دم عليه ولا صوم .

وهذا الاشتراط قال به جماعة من الصحابة ، وجماعة من التابعين ، وإليه ذهب أحمد وإسحاق وأبو ثور ، وقال الشافعي : لو ثبت حديث عائشة في الاستثناء لم أعفد إلى غيره .

وقد ثبت الحديث المذكور كما ثبت غيره ، ولا مقال لأحد بعد ثبوت الحديث عن رسول الله ﷺ ، فيستحب الاشتراط وإليك الأدلة .

عن ابن عباس رضي الله عنه أن سُبَاعَةَ بنت الزبير (ابن عبد المطلب) قالت : يا رسول الله ، إنني امرأة ثقيلة ، وإنني أريد الحج فكيف تأثروني أن أهمل ؟ فقال : « أهمل واشترطي أن معجلي حيث حبستني » ، قال : فأدركت ^(١) [روى الجماعة (إلا البخاري) ، والنسائي في رواية] « فإن لك على ربك ما استيتب » .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : دخل رسول الله ﷺ على سُبَاعَةَ بنت الزبير فقال لها : « لعلك أردت الحج ؟ » قالت : « والله ما أجذني إلا وجعةً فقال لها : « معجلي واشترطي وقولي : اللهم معجلي حيث حبستني » وكانت تحت المقداد بن الأسود . [متفق عليه] .
 وروى أحمد رواية مماثلة عن عكرمة عن سُبَاعَةَ .

(هذا) والاشترط جائز عند القائلين به سواء أكان المشرط مفرداً ، أو متممًا ، أو قارئاً .
 وأصل الاشتراط أن يكون منطوقاً وملفوظاً به عند الإحرام فإن نوى الاشتراط ولم يتلفظ به فهناك احتمال أن يصح ذلك ، واحتمال آخر : أن الاشتراط لا يصح ، والإحرام صحيح .

الإطلاق والتعيين في الإحرام :

عرفنا أن الذي يبرء الإحرام له أن يحرم بالحج أو بالعمرة ، أو بهما معاً ، وهذا يسمى

(١) يعني أدركت الحج ولم تتحلل بسبب مرضها الذي كانت بسببه ثقيلة .

التعيين في الإحرام ، وهو مستحب عند مالك وأحمد وأحد قولي الشافعي ؛ لأن النبي ﷺ عين عند إحرامه ، وأرشد الصحابة إلى التعيين .

أما الإطلاق فمعناه أن ينوي أن يصير محرماً صالحاً لأداء النسك ، سواء أكان حجاً ذلك النسك ، أو عمرة ، أو هما مقاً ، وهو جائز ويتعقد به الإحرام صحيحاً ؛ لأن الإحرام يصح مع الإيهام - وسيأتي بعد هذا - فيصح من باب أولى مع الإطلاق ، وبعد أن يحرم إحراماً مطلقاً يصير مخيراً في أن يصرف الإحرام بعد ذلك إلى أي نسك من الأنسك الثلاثة ، قبل البدء في أي عمل آخر من أعمالها ، فله أن يصيره إلى العمرة ، أو الحج ، أو القران ، والأولى إن كان في أشهر الحج صرفه إلى العمرة ؛ لأن التمتع أفضل ، وإن بدأ في عمل كالطواف بدون تعيين فإنه لا يعتد به إلا بعد التعيين .

الإحرام بما أحرم به الغير ، ونسيان ما أحرم به ، والإحرام بحجتين أو عمرتين .

يصح الإيهام عند الإحرام ، وهو أن يقول : اللهم إني أحرم بما أحرم به فلان ، وأنوي ما نواه ، كما فعل سيدنا علي حين قال : « أَهْلُكُ بِمَا أَهْلُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » ثم هو لا يخلو أمره بعد ذلك من أحد أحوال أربعة .

(ا) أحدها) أن يعلم ما أحرم به فلان ، فإذا علم اتعقد إحرامه بمثل إحرام فلان هذا .
(الثاني) ألا يعلم ما أحرم به فلان ؛ فيكون حكمه حيث أنه أن يصرف الإحرام إلى أي نسك ، من الأفراد ، أو التمتع ، أو القران ، وهذا عند أحمد ، وقال أبو حنيفة : يصرفه إلى القران ، وهو قول الشافعي في الجديد ، وقال في القديم يتحرى فينبى على غالب ظنه .
(الثالث) أن لا يكون فلان هذا قد أحرم ، فحكمه حيث أنه حكم ما قبله (الحالة الثانية) .

(الرابع) أن لا يعلم هل أحرم فلان أم لا ، فحكمه حيث أنه حكم الحالة الثانية أيضاً .
ومن أحرم بنسك ثم نسيه فإن شأنه كذلك مثل الحالة الثانية .. وإن أحرم بحجتين أو عمرتين ، فإن الإحرام يتعقد بواحدة والثانية تعتبر لاغية عند مالك ، والشافعي وأحمد ، وقال أبو حنيفة : يتعقد بهما ، فيؤدي واحدة ، وعليه قضاء الأخرى (١) .

ما يباح للمحرم

من أحرم بحج أو عمرة فإنه يباح له ما يأتي :

(١) الاغتسال

يباح للمحرم بحج أو عمرة أن يغسل رأسه ويدنه برفق ؛ لأن الرفق لا يسقط به شعر ، وهذا رأي جمهور الفقهاء ومنهم : الأحناف والشافعية والحنابلة وداود ، وقال مالك : يكره الغسل للمحرم ؛ لأنه يزيل الوسخ ، والمشروع للمحرم تحمل الوسخ وغيره حتى يرمي جمره العقبة ^(١) إذا كان المراد من هذا الغسل التنظيف أو الابتعاد ، أما غسل الجنابة ففرض على الجنب عند الجمع ، والأدلة الثابتة يستفاد منها جواز الغسل للتنظيف أو الابتعاد بلا كراهة .

ويجوز عند الشافعي وأحمد أن يكون الغسل بالشدر (ورق النبق) والخيطي (نبات طيب الريح) والصابون ، وقال أبو يوسف ومحمد : عليه صدقة ..

والثابت عن الرسول ﷺ أنه اغتسل وهو محرم كما ثبت عن بعض الصحابة اغتسالهم وهم محرمون ، فلا شيء في الاغتسال ولو كان للتنظيف أو الابتعاد .

أما استعمال الصابون ذي الرائحة الطيبة وما يشبهه فالخلاف فيه واقع والميل إلى المنع أحوط ، لأن استعمال الطيب أثناء الإحرام ممنوع كما سيأتي ، وهذا منه ، غير أننا لم نقل : إن المنع هو الحق ؛ لأن ابن عباس حبر هذه الأمة ﷺ قال : « انحرم بشم الريحان ويتزع ضره ... إلخ » مع أن الشم غير الغسل والاستعمال ، ويجوز للمحرم تغيير ثياب إحرامه بأخرى لأي سبب من الأسباب ، ولا دليل على غير ذلك .

قال النووي : نقض الشعر والامتناع جائزان عندنا ، وكذلك حمل المتاع على رأسه .

(٢) تظلل المحرم

يجوز للمحرم أن يستظل بمظلة ، وثوب ، ونحوه مما يدفع عنه حر الشمس ، أو ضرر شيء من الأشياء ، فقد ثبت أن النبي ﷺ ستره أحد الصحابة وظلله وهو محرم وكان عمر يطرح النطع (فرش من الجلد) على الشجرة فيستظل به وهو محرم ،

(١) بداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ٣٠٣ .

ولذلك جاز التظلل بالمحتمل وسقف السيارة والقطار ونحو ذلك .

وبذلك قال الأحناف والشافعية :

وقال أحمد : يباح له أن يظلل رأسه بثوب ونحوه ، ويكره باليهودج ونحوه .

وقالت المالكية : يباح للمحرم اتقاء الشمس والرياح والمطر والبرد عن وجهه أو رأسه بغير ملتصق بهما ، بل بمرتفع ثابت كبناء وخباء ، وشجر وسقف ويد .

(٣) الحجامة وما يشبهها :

يجوز للمحرم الحجامة للضرورة ؛ لأن النبي ﷺ احتجم وهو محرم .. [أخرجه السبعة] وفي رواية : أنه احتجم وهو محرم على ظهر قدمه من وجع كان به .

وقد أجمع العلماء على جواز الحجامة لعذر ، وعلى جواز الفصد وربط الجرح والدمل ، وقطع العرق ، وقلع الضرس وغير ذلك مما يعتبر تدابوا إذا لم يكن فيه ارتكاب محظور من محظورات الإحرام ، ولا فدية على المحرم في شيء من ذلك ، وقطع الشعر عند الحجامة لا شيء فيه ، لأنه عمل تابع للحجامة المباحة عند الضرورة .

(٤) تعليق كيس النقود وحمل الساعة ونحوها :

يجوز للمحرم شد كيس النقود على وسطه وحمل الساعة في اليد ، والخاتم في الأصبع واتخاذ موضع لحفظ النقود في الإزار ، أو في الحزام ونحو ذلك ، وهذا عند الأحناف والشافعية والحنابلة ، لقول ابن عباس : « لا بأس بالهيمان والخاتم للمحرم » [أخرجه السبعة] ، وأخرج نحوه عن عائشة رضي الله عنها ، والهيمان : حزام توضع فيه النقود لحفظها ثم يربط ويمقد ، وهو جائز ولو كانت النقود لغير حامله .

قال ابن عبد البر في شد الهيمان : أجاز ذلك جماعة فقهاء الأمصار ، متقدموهم ومتأخروهم ، ومتى أمكنه أن يدخل السيور بعضها في بعض ويثبت بذلك لم يعقده ؛ لأنه لا حاجة إلى عقده ، وإن لم يثبت إلا بعقده عقدة ؛ نص عليه أحمد وهو قول إسحاق . وقال إبراهيم : كانوا يرخصون في عقد الهيمان ، ولا يرخصون في عقد غيره ، كالنطقة ولو كانت لرجع الظهر .

والخلاصة أن عقد الهيمان (الحزام) الذي فيه النقود للمحرم جائز ، إذا كان فيه نقود ، وإذا لم يكن فيه نقود لا يجوز عقده ، وإن شده بدون عقد بأن أدخل سيوره ، أو طرفه في حديدته تسكه كان أحسن ؛ لأن العقد ممنوع إلا للضرورة ، ولذلك لم يجزوا

شد المنطقة التي يحتاج إليها من وجع الظهر ونحوه ، وإن شدها فعليه فدية .
وله أن يعقد إزاره ليظل متناسكاً لا ينحل ؛ لأن في حله ظهور العورة ، وهذا لا خلاف فيه ، أما الهميان فالمالكية يقولون : يجوز شده لئلا تنفثه فقط ، فلا يجوز شده فارغاً ، أو للتجارة ، أو لنفقة غيره فقط ، فإن فعل فعليه الفدية ، وعندهم يشد الهميان على الجلد تحت الإزار ، فإن شده فوقه اقتدى ^(١) ولا دليل للمالكية على هذا التفصيل .
وإذا احتاج المسلم إلى أن يتقلد بسيفه لضرورة تدعو إلى ذلك فإن له ذلك ، ولا شيء عليه ، وبذلك قال عطاء والشافعي ومالك ، وكرهه الحسن .
وقال بعضهم : لو حمله تغير ضرورة جاز ؛ لأنه ليس في معنى اللبوس ، فهو مثل حمل القرية .

(فائدة) قال الإمام النووي في « الإيضاح » : وله أن يعقد الإزار ، ويشد عليه خيطاً - يربطه به - وله أن يجعل له مثل الحُجْزَةِ ^(٢) ويدخل فيه الثَّكَّةُ ، وله أن يفرز طرفي رداءه في إزاره ، ولا يجوز عقد الرداء ، ولا أن يَزُرَّهُ ولا يَحْمِلَهُ بخلاف ^(٣) أو مِسلَّة - ومثلها الدبوس - ولا يربط خيطاً في طرفه ثم يربطه في طرفه الآخر ، فافهم هذا فإنه مما يتساهل فيه الحجاج ، وقد روى الشافعي تحريم عقد الرداء عن ابن عمر رضي الله عنهما ، ولو شق الإزار نصفين ، ولف على كل ساق نصفه ، لا يجوز على الأصح وتجيب به الفدية . اهـ منه ^(٤) .

(٥٠) الاكتحال ، وقطر الدواء في العين

يجوز للمحرم الاكتحال بغير مُطْلَبٍ وبغير زينة لعذر كرمد العين ، وضعفها كما يجوز استعمال القطرة كذلك ، فقد ثبتت إباحة ذلك في عدة أحاديث وأثار إذا كان لعذر ، وقد أجمع العلماء على ذلك ، وما يعتبر زينة مكروه ولا فدية فيه .

(٦٠) نظر المحرم في المرأة

يجوز للمحرم النظر في المرأة وما يشبهها ، جاء ذلك عن ابن عباس وابن عمر ، وقال أحمد : إن كان يريد بالنظر زينة فلا ، قيل : فكيف يريد زينة ؟ قال : يرى شعرة فيسويها .

(١) الدين الخالص ج ٩ ص ٦٧ والشرح الكبير ج ٣ ص ٢٧٨ .

(٢) موضع تدخل فيه الثكة . (٣) يدخل عود خلة ليمسكه خشية الوقوع .

(٤) ص ٤٥ .

(٧) قتل الغراب والجدأة والحية والعقرب والسنع الخ :

يباح للمحرم قتل الغراب والجدأة والحية والعقرب والسبع والنمر والفأرة والذئب والكلب العقور ، حديث « عمس من الدواب كلها فاسق لا حرج على من قتلهن » : العقرب ، والغراب والجدأة والفأز والكلب العقور « [نرجسه مسلم وشيخه] » وجاء في حديث آخر زيادة « الشيخ العادي » ولزيد من الإيضاح نقول : أما الحية فالإجماع على جواز قتلها في الحل والحرم ، ومثلها العقرب ، والغراب معروف ، والجدأة معروفة . والفأرة : أجمع العلماء على جواز قتلها إلا للمالكية فلم يجزوا قتل الصغيرة التي لا تؤذي . والكلب العقور : يراد به عند الجمهور كل ما عقر الناس وعدا عليهم وأخافهم مثل الأسد والنمر والفهد والذئب ، وقال الحنفيون : المراد به الكلب خاصة ولا يلحق به سوى الذئب . والمراد بالسبع كل ما يعدو بناه على غيره وذلك يشمل كل حيوان مقتصر مثل الذئب والفهد والنمر والأسد فللمحرم قتل ذلك كله .

* * *

الأمر التي تجرم بسبب الإحرام**يحرم بالإحرام الأمور الآتية :****(١) الجماع :**

ودواعيه مثل القبلة واللمس بشهوة ، والتعرض للنساء بفحش القول .

(٢) الخروج عن طاعة الله تعالى :

وهو قبيح في غير الإحرام ، ولكنه أثناء الإحرام أقيح وفي الحرم مع الإحرام أشد قبيحا ، مما لو كان مع الإحرام فقط ، أو في الحرم فقط .

(٣) التخاصمة : مع الرفقة والخدم وغيرهم :

لقوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَقَةَ وَلَا مُسْوَكَ وَلَا حِمْلًا فِي الْحَجِّ ﴾ [سورة البقرة : ١٩٧] ، ولأن الجدال المثير للغضب ممنوع شرعا .

(٤) لبس المحيط بجميع أنواعه :

والمراد بالمحيط في اللبس هو ما يحيط بالجسد أو بعضه بخياطة أو غيرها .
والأصل في هذا الباب حديث ابن عمر المتفق عليه ، أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ :
ما لبس المحرم من الثياب ؟ فقال رسول الله ﷺ : « لا تلبسوا القفص ولا العمامة ولا
السراويلات ولا التزائن ولا الخفاف إلا أحد لا يحد الثعلبين فليلبس الحافين وليقطعهما
أسفل من الكفين ، ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مشه الزعفران ولا الزنس » .

قال الإمام النووي في شرح مسلم وهو يشرح هذا الحديث : قال العلماء : هذا من
بديع الكلام وجزله ، فإنه ﷺ سئل عما يلبسه المحرم فقال : لا لبس كذا وكذا فحصل
في الجواب أنه لا لبس المذكورات ولبس ما سوى ذلك - وهذا من الأسلوب
الحكيم - وكان التصريح بما لا لبس أولى لأنه منحصر ، وأما اللبس الجائر للمحرم
فغير منحصر فضبط الجميع بقوله ﷺ : ولا لبس كذا وكذا : يعني ولبس ما سواه ،
وأجمع العلماء على أنه لا يجوز للمحرم لبس هذه الأشياء وأنه نه بالقميص والسراويل
على جميع ما في معناهما وهو كل ما كان محيطاً (أي أعيد من الأصل ليكون محيطاً
بالجسم مثل القميص والسراويل والجلباب ، بخلاف إزار الإحرام فإنه لم يفصل ليكون
محيطاً إذا لبس ولكننا نجعله محيطاً بصنعتنا ولفنا إياه حول أجسامنا) وكذلك نه بهما
على ما كان محيطاً (خياطة مفصلة بحيث يكون) معمولاً على قدر البدن أو قدر عضو منه
(مثل الملابس التي تفصل على قدر الرأس أو الصدر أو الساق أو الذراع ... إلخ) (١) .
ونبه بالعمائم والبرانس - نوع يغطي به الرأس - على كل ساتر للرأس محيطاً كان
أو غير محيط حتى العصابة (التي تلف حول الرأس مثل الرباط) فإنها حرام ، فإن
احتاج إليها لشجة أو صداع أو غيرهما شديداً ولزمته الفدية .

ونبه بالخفاف على كل ساتر للرجلين من مداس وحذاء وجورب وغيرها ..
وهذا كله حكم الرجال ، وأما المرأة فيباح لها ستر جميع بدنهما بكل ساتر من محيط
وغيره ، إلا ستر وجهها فإنه حرام بكل ساتر ، ويعفى عن جزء يتم به ستر شعر رأسها ،
لأن كشف الشعر حرام ولا يتم ستر جميعه إلا بستر جزء من أعلى الجهة ، أما ستر
بدنها فقيه خلاف بين العلماء وهما قولان للشافعي أصحهما تحريمه ، ولذلك يحرم
عليها لبس القفازين .. ورخص فيهما علي وعائشة وعطاء والنوري وأبو حنيفة . ونبه

(١) ما بين القوسين زيادة من عند المؤلف للتوضيح .

بِالْوَرَسِ وَالزَّعْفَرَانِ عَلَى مَا فِي مَعْنَاهُمَا ، وَهُوَ الطَّبِيبُ فَيَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ جَمِيعًا فِي الْإِحْرَامِ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الطَّبِيبِ ، وَالْمُرَادُ : مَا يَقْصَدُ بِهِ الطَّبِيبُ ، وَأَمَّا الْفَوَاكِهِ كَالْأَثْرَجِ (١) وَالضَّفَاحِ وَأَزْهَارِ الْبُرَارِيِّ كَالشَّيْبِ وَالْقَيْصُومِ وَنَحْوَهُمَا فَلَيْسَ بِحَرَامٍ ، لِأَنَّهُ لَا يَقْصَدُ لِلطَّبِيبِ . قَالَ الْعُلَمَاءُ : وَالْحِكْمَةُ فِي تَحْرِيمِ اللِّبَاسِ الْمَذْكُورِ عَلَى الْمُحْرِمِ وَفِي لِبَاسِهِ : الْإِزَارُ وَالرِّدَاءُ أَنْ يَبْعَدَ عَنِ التَّرَفِّهِ وَيَتَّصِفَ بِصِفَةِ الْخَاشِعِ الدَّلِيلِ ، وَلِيُتَذَكَّرَ أَنَّهُ مُحْرِمٌ فِي كُلِّ وَقْتٍ ، فَيَكُونُ أَقْرَبَ إِلَى كَثْرَةِ الذِّكْرِ ، وَأُبْلَغَ فِي الْمُرَاقَاةِ وَصِيَانَةِ الْعِبَادَةِ وَالِامْتِنَاعِ عَنْ ارْتِكَابِ الْمُحْظُورَاتِ ، وَلِيُتَذَكَّرَ بِهِ الْمَوْتَ وَلِبَاسِ الْأَكْفَانِ ، وَيُتَذَكَّرَ الْبَيْتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالنَّاسِ حِفَاةَ عَرَاةٍ مَهْطِعُونَ إِلَى الدَّاعِي . وَالْحِكْمَةُ فِي تَحْرِيمِ الطَّبِيبِ وَالنِّسَاءِ أَنْ يَبْعَدَ عَنِ التَّرَفِّهِ وَالتَّلَذُّذِ وَزِينَةِ الدُّنْيَا وَيَجْتَمِعَ هُمَ لِمَقَاصِدِ الْآخِرَةِ .

وَأَمْرٌ بِالنَّعْلِ نَعْلَيْنِ فَلْيَتَّيَسَّرْ خَفَيْنِ - وَهُمَا يَخْفَيَانِ الْقَدَمَ بِجُلْدِهِمَا وَيَرْتَفَعَانِ أَعْلَى مِنَ الْكَعْبَيْنِ - وَقَالَ : « وَلْيُطْفَفْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكُفْيَيْنِ » (لِيَكُونَ فِيهِمَا شَبِيهُ النَّعْلَيْنِ) . وَجَاءَتْ رَوَايَتَانِ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِاحْدَاهُمَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالْأُخْرَى عَنْ جَابِرٍ ، مَقَادُهُمَا أَنَّ مَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سُرْوَالًا وَمَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خَفَيْنِ ، وَلَمْ تَذْكُرِ الرَّوَايَاتُ الْأَمْرَ بِقَطْعِ الْخَفَيْنِ ، وَلِذَلِكَ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْحَدِيثَيْنِ فَقَالَ أَحْمَدُ : يَجُوزُ لِبَسِ الْخَفَيْنِ بِحَالِهِمَا ، وَلَا يَجِبُ قَطْعُهُمَا ؛ لِأَنَّ الْقَطْعَ مَنْسُوخٌ بِالْحَدِيثَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ . وَقَالَ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَجَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ : لَا يَجُوزُ لِبَسُهُمَا إِلَّا بَعْدَ قَطْعِهِمَا ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوقَ يَحْمَلُ عَلَى الْمَقِيدِ ، كَمَا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَنْ يَلْبَسُ الْخَفَيْنِ بِذَلَا مِنَ النَّعْلَيْنِ لِعَدَمِهِمَا ، هَلْ عَلَيْهِ قَدِيدَةٌ أَمْ لَا ؟ فَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَمَنْ وَاقَفَهُمَا : لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَجِبَتْ قَدِيدَةٌ لَبَيَّنَهَا النَّبِيُّ ﷺ ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : عَلَيْهِ الْقَدِيدَةُ . اهـ . بِتَصَرُّفٍ قَلِيلٍ (٢) .

(هَذَا) وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سُرَاوِيلَ هَلْ يَشَقُّهَا أَوْ لَا يَشَقُّهَا ؟ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ : لَا يَشَقُّهَا وَلَا قَدِيدَةٌ عَلَيْهِ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذَنَ بِلِبْسِهَا وَلَمْ يَذْكُرْ قَدِيدَةً وَقَالَ مَالِكٌ وَالْأَحْنَفُ : إِنْ لَمْ يَشَقُّهَا وَجِبَتْ الْقَدِيدَةُ .

فَوَائِدُ : الْأُولَى : أَفَادَتِ الْأَحَادِيثُ أَنَّ اللَّبْسَ الْمَعْتَادَ مُحْرَمٌ عَلَى الْمُحْرِمِ ، فَلَوْ شَقَّ الْقَمِيصُ وَجَعَلَهُ إِزَارًا أَوْ رِدَاءً جَازَ ، وَكَذَلِكَ السَّرَاوِيلُ ، وَلَوْ كَانَ فِيهِمَا خِيَاطَةٌ ، لِأَنَّ الْخِيَاطَةَ لَيْسَتْ هِيَ الْمَنْعُوعَةُ ، إِنَّمَا الْمَنْعُوعُ خِيَاطَةٌ بِتَفْصِيلٍ عَلَى قَدَرِ الْجَسْمِ أَوْ عَضْوٍ مِنْهُ كَمَا سَبَقَ ، وَلَوْ أَبْقِيَ الْقَمِيصُ أَوْ الْحِجَةُ ، أَوْ السَّرَاوِيلُ ، أَوْ الْحُلَايِبُ كَمَا هُوَ لَمْ يَشَقَّ

(١) فَاكِهِة طَبِيعَةِ الرِّيحِ شَبِيهَةٌ بِالطَّبِيبِ . (٢) شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ ج ٨ ص ٧٣ وَمَا بَعْدَهَا .

والنف به كإزار أو رداء فإن ذلك جائز ولا شيء فيه .

الثانية : قال مالك وأحمد - وهو الأصح عند الشافعية ، والمشهور عند الأحناف - : أن لبس المرأة المحرمة للقفازين حرام وفيهما الفدية . وقال محمد بن الحسن - وهو رواية المزني عن الشافعي ، وقول مالك - : يجوز لها ذلك بدون فدية ، والرأي الأول هو الراجح .
الثالثة : الثوب المصبوغ بغير طيب مكروه للمحرم وليس بحرام ، لأن السنة لبس الأبيض للرجل المحرم ، أما المرأة فتلبس من الألوان ما تشاء .

الرابعة : من وجد حذاء أو مداشاً تحت الكعبين هل يجوز له لبسه مع وجود الثعلين ؟ الجواب : لا يجوز عند أحمد ومالك وقول للشافعي ، لأنها متخبطان لحضو على قدره ، وقال الأحناف يجوز ولا فدية على اللابس وهو رأي للشافعي .

(٥) لبس ما صيغ بطيب أو مطبوخ :

يحرم على المحرم ذكرًا كان أو أنثى لبس ثوب صيغ بما له رائحة طيبة ، مثل الورس والزعفران اتفاقاً ، إلا إن كان مغسولاً بحيث لا ينفض المادة التي صيغ بها ، ولا توجد منه رائحة طيبة فيحل لبسه .

(٦) التطيب عمداً :

المحرم يتطيب عند الإحرام فقط كما مر ، ولا يحل له أن يمس طيباً بعد الإحرام فإن تطيب أئتم ، وعليه الفدية ويستوي في ذلك الذكر والأنثى وأن يكون الطيب في الثوب ، أو في البدن ، أو في الشعر ، أو في الفراش .

ومن تطيب أو لبس ما حرم عليه وهو محرم لزمته الفدية إن كان متعمداً بالإجماع وكذا إذا كان ناسياً عند الأحناف والمالكية . وقال الشافعي وأحمد : لا شيء على الناسي ، إنما الفدية على المتعمد . وعلى هذا فمن غطى رأسه يوماً إلى الليل فعليه الفدية عند الأحناف ولو كان ناسياً ، وإن كان أقل من يوم فعليه صدقة ، وعن مالك : يلزمه صدقة إذا انتفع بذلك أو طال لبسه ولو كان ناسياً .

وإن مس من الطيب ما لا يعلق بيده كالمسك غير المسحوق وقطع الكافور والعنبر ، فلا شيء في ذلك ، لأنه غير مستعمل للطيب ، فإن شمه فعليه الفدية ، لأنه يستعمل للشم ، وإن كان الطيب يعلق بيده كالفالية وماء الورد والمسك المسحوق ففيه الفدية . ولو جعل شيء من الطيب في مأكول أو مشروب كالمسك والزعفران فلم تذهب رائحته ، لم يبع للمحرم تناوله نيحاً كان أو مطبوخاً قد مسته النار عند الشافعي وأحمد .

٥٠. فقه الحج والعمرة : الحج

وقال مالك والأحناف : لا بأس بما مسته النار ، وإن بقيت رائحته وطعمه ولونه ؛ لأنه بالطبخ استحال عن كونه طيبا .

ولا يجوز أن يمشط الطيب (يدخله في أنفه) ولا يحتقن به ، لأن ذلك استعمال له .
والأصل في منع الطيب قول النبي ﷺ فيمن وقصته ناقته فمات « لا تمشوة بطيب »
رواه مسلم وفي لفظ « ولا تقيطوه » متفق عليه ؛ ويحرم دواء فيه طيب كالأكحل .

(٧) الأدهان

الدهن الذي لا طيب فيه ولا رائحة له طيبة كالزيت والشيرج والسمن والشحم وغيرها . قال ابن المنذر فيه : أجمع عامة أهل العلم على أن للمحرم أن يدهن - يفتح الهاء وضمها - يدهن بالشحم والزيت والسمن ، ونقل جواز ذلك عن ابن عباس وأبي ذر والأسود بن يزيد وعطاء والضحاك ، غير أنه لا يجوز أن يدهن به رأسه عند عطاء ومالك والشافعي وأبي ثور والأحناف لأنه يزيل الشعث ويسكن الشعر . وظاهر كلام أحمد بن حنبل أنه لو دهن رأسه به فلا فدية عليه .

ومن قصد شتم الطيب من غيره بفعل منه مثل أن يجلس لذلك عند العطار ، أو يدخل الكعبة حال تجمرها ليشمها ، أو يحمل معه عقدة فيها مسك ليجد ريحها ، وشم الریح منها فإن عليه الفدية ، وأباح الشافعي ذلك إلا العقدة التي يشمها وفيها مسك .

فأما من لم يقصد شمه فلا شيء عليه لو شمه ؛ وذلك مثل الجالس عند العطارين لحاجته ، والذي يدخل السوق كذلك ، والذي يدخل الكعبة للتبرك بها ، ومن يشترى طيبا لنفسه أو للتجارة ولا يسه ، لأنه لا يمكن التحرز عن الشم في ذلك كله فقهي عنه ^(١) .

(٨) التخضيب بالحناء

يحرم التخضيب بالحناء على المحرم والمحرمة عند الأحناف ؛ لأنه زينة عندهم وطيب . وقال المالكية والشافعية والحنابلة : الحناء ليس بطيب فلا شيء فيه .

(٩) شتم البود وخنوه

ما يستتبه الأدي للطيب ويتخذ منه طيبا مثل الورد ، والبنفسج ، والزرجس والياسمين لا يجوز شمه عند الشافعي وأحمد ، وعلى من شمه فدية .
وقال الأحناف ومالك : يكره شم ما ذكر ولا فدية فيه ، وهو قول أكثر الفقهاء ^(٢) .

(١) الشرح الكبير ج ٣ ص ٢٨٢ وما بعدها . (٢) الدين الخالص ج ٩ ص ٨١ .

(١٠) إزالة الشعر :

يحرم على المحرم بإجماع الفقهاء إزالة شعره بلا عذر لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْشَرُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكَنَفُ عِلَاقَهُ ﴾ [سورة النور: ١٩٦] . والمراد إزالة الشعر كيفما كان حلقاً أو قصاً أو تنقاً أو غيره . وشعر باقي البدن ملحق بشعر الرأس ، ويجب على ولي الصغير منعه من إزالة شعره ، وتجب القدية بإزالة الشعر سواء في ذلك شعر الرأس واللحية والشارب والإبط والعانة ومسائر البدن . وإن أذته شعرة داخل جفنه أو شعر حاجبه أزالها ولا قدية عليه ، ولو حلق المحرم رأس الحلال فلا شيء عليه عند مالك والشافعي وأحمد ، وعند الأحناف تجب القدية . وحلق المحرم رأسه يرفق جائز بالإجماع ، ويحرم على المحرم بناءً على ما سبق مَشَطُ لحيته ورأسه إن أدى إلى تنف شيء من الشعر ، فإن لم يؤد إليه لم يحرم ، لكن يكره ، فإن مَشَطَ فتفت المشط شعرة لزمته نتيجة التفت حسب اختلاف الفقهاء .
والشعر الذي يسقط مُتَسَلِّلاً - بنفسه - لا قدية فيه ، ولو كُثِيط (أزيل) جلد رأسه وعليه شعر فلا قدية عليه .

(١١) قلم الظفر :

ويحرم على المحرم أخذ ما طال من ظفره بلا عذر إجماعاً ، وكذلك أخذ ظفر غيره عند الأحناف ، أما إن انكسر الظفر فإن له إزالته من غير قدية ؛ لأنه يؤذيه ويؤلم ، فهو مثل الشعر الثابت في عينه ، فإن قص أكثر مما انكسر فعليه القدية وإن وقع في أظفاره مرض فآزالها فلا شيء عليه ، وإن احتاج إلى مداواة قُرُوحه قلم يمكنه إلا يقص أظفاره فقصها فعليه القدية ، وقال بعضهم : لا قدية عليه .

(١٢) ستر الرأس :

يحرم على الرجل ستر رأسه كله أو بعضه بأي شيء مما يستر به عادة ، مثل الثوب والقنطرة (الطاقية) والعمامة والطرش ، وأما ستره بغير معتاد مثل الطبق ، والقُفَّة ، واليد فلا شيء فيه عند الأئمة الثلاثة ، وعند مالك يحرم بكل ساتر ولو كان طيباً ، أو عجيناً ، أو جيراً ، أو دقيقاً ، أو يداً .

(١٣) ستر الوجه :

أجمع الفقهاء على حرمة ستر المرأة وجهها ما عدا الجزء الذي لا يتم ستر الرأس إلا به ، ولها أن تسدل ثوباً على وجهها لا يكون ملاصقاً له ، إنما يكون بعيداً متجافياً عن

الوجه ، إن دعث إلى ذلك حاجة مثل شدة الحر والبرد ، وخوف الفتنة ونحوها ، كما يجوز ذلك لغبر الحاجة عند بعضهم ؛ لأن نساء النبي ﷺ كن يسترن وجوههن إذا مر عليهن الركبان أثناء الإحرام . وإن أصاب الثوب وجه المرأة المحرمة بغير اختيارها فرفعت في الحال فلا شيء عليها ، وإن كان عمداً أو استدامته لزمتها القفدية .

وأما الرجل فيحرم عليه ستر وجهه بكل ما يستر عادة عند الأحناف ، وقال المالكية : يحرم ستر وجهه بأي ساتر ولو غير معتاد ، مثل الدقيق والطين إلى آخر ما سبق في تقطية الرأس .. هذا وستر البعض مثل ستر الكل في الحكم .

وقال الشافعي وأحمد والجمهور : لا إحرام في وجه الرجل قله تقطيته بخلاف المرأة ، لأن عثمان رضي الله عنه غطى وجهه وهو محرم في يوم صائف ^(١) وبذلك قال ابن حزم .

(٢٤) نكاح المحرم :

يحرم على المحرم عقد الزواج لنفسه أو لغيره بولاية أو وكالة عند داود ومالك والشافعي وأحمد والليث والأوزاعي ، فإن نكح فالتكاح باطل ، وهو قول عمر وعثمان وعلي بن أبي طالب وابن عمر وزيد بن ثابت ، وابن عباس وغيرهم . وقال أبو حنيفة والثوري : لا بأس بذلك . وسبب الخلاف حديثان : أحدهما : نهى النبي ﷺ فيه المحرم من أن يتكح أو يتكح غيره أو يخطب ، والثاني : فيه أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو محرم ، والحديثان صحيحان والرأي الأول أصح ، وشهادة المحرم على نكاح الحلالين جائزة . اهـ ^(٢) .

ومن طلق زوجته ثم أرجعها وهو محرم فإن الرجعة صحيحة عند مالك والشافعي والعلماء إلا لإمام أحمد في أشهر الروايتين عنه ^(٣) .

(٢٥) تعرض المحرم للصيد :

يحرم على المحرم قتل كل صيد تري ما كؤل من الوحش والطير كما يحرم اصطاده لقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ ﴾ [سورة المائدة : ٩٥] . والمراد صيد البر ؛ لأن صيد البحر حلال لقوله تعالى : ﴿ أَجَلٌ لَّكُمْ مَتَاعٌ الْبَحْرِ مَتَاعُهُمْ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلنَّاسِ وَنَهَىٰ عَلَىٰ الصَّيْدِ الْكَلْبَ مَا دُمَّتْ حُرُمًا ﴾ [سورة المائدة : ٩٦] . وقد أجمعت الأمة على تحريم الصيد في الإحرام ، كما أجمعت على تحريم قتل صيد البر على المحرم ، والصيد المحرم على المحرم صيده أو قتله ما جمع ثلاثة أشياء :

(١) الدين الخالص ج ٩ ص ٨٤ بداية المجتهد لابن رشد ج ١ ص ٣٠٥ .

(٢) الإيضاح للتوري ص ٥٢ . (٣) المجموع للتوري ج ٧ ص ٢٩٢ .

الأول - أن يكون وحشياً ، فما ليس وحشياً لا يحرم على المحرم أكله ولا ذبحه كبهيمة الأنعام - الإبل والبقر والغنم - ويضاف إليه الخيل والدجاج ونحوها ، ولا خلاف في ذلك والاعتبار في ذلك بالأصل لا بالحال ، فلو استأنس الوحشي وجب فيه الجزاء كالحمائم فإنه يجب الجزاء في أهليه ووحشيه اعتباراً بالأصل ، ولو توحش الأهلي لم يجب فيه شيء ، وما تولد من الأهلي والوحشي اعتبر وحشياً تغليظاً للجزاء التحريم ، والبطل كالحمائم عند أحمد .

الثاني - أن يكون مأكولاً ، فأما ما ليس بمباح الأكل كسباع البهائم ، والمستخث من الحشرات والطير وسائر المحرمات فلا جزاء فيه ، وهذا قول أكثر أهل العلم . وما تولد بين المأكول وغيره فيه الجزاء تغليظاً للتحريم . واختلفوا في الثعلب ، هل هو سبع فلا جزاء في قتله أو ليس سبباً فيه القدية ؟ قولان .

واختلفوا في السئور (القط) الأهلي والوحشي ، والصحيح أنه لا جزاء في الأهلي لأنه ليس وحشياً ولا مأكولاً ، ولا في الوحشي لأنه سبع ، وكذلك اختلفوا في الهدهد .

الثالث - أن يكون صيد بر لا صيد بحر كما سبق .

(هذا) ومن صال واعتدى عليه سبع قتلته فلا شيء عليه ، ومثله من أراد تخليص صيد من سبع أو شبة ^(١) . وعلى هذا فمن أتلّف صيداً مما هو ممنوع فعليه جزاؤه ، وكذلك إن أتلّف جزءاً منه .

(١٦) الإهانة على قتل الصيد والدلالة عليه مطلقاً

يحرم على المحرم الإهانة على قتل صيد البر الوحشي الأصل المأكول . وتستوي الإهانة بدلالة ، أو إشارة ، أو إعاراة آلة إن اتصل بها القبض وذلك لأن ما حرم قتله حرمت الإهانة على قتله بالإجماع ، ولكنه لا يجب عليه الجزاء ، لأن ما لا يلزمه حفظه ، لا يضمنه بالدلالة عليه ، وقيل يجب الجزاء . والدليل على ما ذكر أن النبي ﷺ سأل الصحابة عن صيد أبي قتادة « أبتكم أحد أقره أن يحمل عليها ، أو أشار إليها ؟ » قالوا : لا . قال : « فكلوا ما بقي من لحمها » [متفق عليه] . كما ثبت أن أبا قتادة عند الصيد سأل الصحابة أن ينالوه سوطه فأبوا ، فسألهم رمحه فأبوا ، فلما صاد أكل بعضهم معه ، وأقرهم النبي ﷺ على ذلك .

(١٧) تنفير الصيد وإتلافه وبيعته وشراؤه :

يحرم على المحرم والمحرمه تنفير الصيد وإثارته ، كما يحرم إتلافه بضرب ونحوه ، كما

بحرم بيعه وشراؤه ؛ لحديث ابن عباس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال يوم فتح مكة : « إِنَّ هَذَا الْبَلَدَ حَرَمُ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحَرَمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ، وَإِنَّهُ لَمْ يَحِلَّ الْقِتَالُ فِيهِ لِأَحَدٍ قَطِي ، وَلَمْ يَحِلَّ لِي إِلَّا سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ ، فَهُوَ حَرَامٌ بِحَرَمَةِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا يُغْنِي عَنْكَ شَوْكُهُ وَلَا يُغْفِرُ ^(١) صِيْدَهُ ، وَلَا تُلْتَطِقُ لَقَطَتُهُ ^(٢) إِلَّا مِنْ عَرَفَاتِهِ ، وَلَا يُخْتَلَى خِلَاهُ ^(٣) ، فَقَالَ الْعَبَّاسُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَّا الْإِذْخَرُ ^(٤) ، فَإِنَّهُ لَيَقْتَبِهُمُ ^(٥) وَلَيُؤَيِّرُهُمْ فَقَالَ : « إِلَّا الْإِذْخَرُ » وترجمه الشيخان وهذا لفظ مسلم . دل الحديث المذكور على ما يأتي :

أولاً على حرمة قطع شوك الحرم ، وبه قال الجمهور ، وقال بعض الشافعية : لا يحرم قطعه ، لأنه مؤذ ، لكنه قياس في مقابلة النص فلا يحول عليه . والشجر المنهي عن قطعه في الحرم هو ما ينبت بلا صنع آدمي ، وأما ما يستنبته الآدمي فيجوز قطعه عند الجمهور ، وقال الشافعي : في الجميع الجزاء . وقد اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم ، غير أن الشافعي أجاز قطع السواك وأجاز أخذ الورق والتمر إذا كان لا يضر الشجر .
ثانياً دل قوله ﷺ : ولا يختلى خلاه على تحريم رعي الرطب من نبات الحرم ، لأنه أشد من القطع والاحتشاش أما اليابس فيجوز قطعه على الأصح عند الشافعي .

(١٨) أَكْلُ الْحَرَمِ لَحْمَ الصَّيْدِ الَّذِي صَدَّدَ لَهُ أَوْ نَدَلَ هُوَ عَلَيْهِ :

يحرم على الحرم أكل لحم صيد البر إلا إذا كان لم يُصَدَّ لأجله ، ولم يدل هو عليه ... إلخ . وهذا قول مالك والشافعي وإسحاق وأحمد والجمهور ، أن الصيد الذي لم يصده الحرم ولم يُصَدَّ له يحل أكله منه وإلا فهو حرام . وقال الأحناف : لا يحرم على المسلم ما صيد له بغير إعانة ولا إشارة منه ولكل دليله والأحوط في ذلك عدم الأكل .

(١٩) كَيْسَرُ بَيْتِ الصَّيْدِ ، وَحَلْبُهُ ، وَبَيْعُ الْبَيْضِ وَشِرَاؤُهُ :

وحرمة هذه الأشياء مبنية على أن الشيء الذي يحرم على الحرم صيده يحرم عليه بيعه وحلبه ، فإن أتلفه ضمنته بقيمته عند الثلاثة ، وقال مالك : يضمه بعشر ثمن أصله .

(١) بعضه : يقطع . (٢) يُتَقَرَّرُ : يثار ويرجع .

(٣) اللقطة : يفتح القاف وسكونها ما يلقط من الأموال وغيرها

(٤) الخلا : يفتح الخاء مقصوراً : ثبات الرطب واختلاؤه قطعه .

(٥) الإذخر : نبت طيب الريح يوضع في السقف بين الخشب ويسد به الخلل بين لبنت القنور .

(٦) الحداد والصائع لأنه وقود النار

فوائد ذات أهمية :

(أ) إذا ذبح الحرم الصيد صار ميتة يحرم أكله على جميع الناس عند أكثر العلماء ، ومنهم مالك والشافعي والأحناف ، وقال الحنك والثوري وأبو ثور : لا بأس بأكله ، وقال عمرو بن دينار وأبو السختياني : يأكله الحلال .

(ب) إذا جاع الحرم وصار مضطراً ووجد لحم ميتة وصيداً ، أكل لحم الميتة ولا يحل له الصيد عند الحسن والثوري ومالك وأحمد ، وقال الشافعي وإسحاق وابن المنذر : يأكل الصيد ، وهذا الخلاف إذا طابت نفسه بأكل الميتة ، وإلا فلا يأكلها ويأكل الصيد .

(ج) قتل البعوض والبراغيث والبق لا شيء فيه على الحرم ، وقتل القراض من الجمال مستحب .

أما قتل الذباب ففيه عند مالك صدقة من الطعام .

وأما قتل القمل ففيه عند مالك صدقة من الطعام أيضاً ، وهو عند الأحناف وأحمد حرام ؛ لأنه يترفع بإزالته فحرم ولا فدية فيه ، ورمي القمل في الحكم مثل قتله ، والصبيان (يرض القمل) مثل القمل في الحكم .

ولو أزال القمل من ثوبه أو بدنه فلا شيء عليه اتفاقاً ؛ لأن النص جاء في قمل الرأس الذي أصاب كعب بن عجرة وأمره النبي ﷺ بحلق رأسه والفدية .

• • •

دخول مكة المكرمة

كان مقتضى الكلام عن أركان الحج أن أذكر الوقوف بعرفة بعد الإحرام ، ثم أذكر طواف الإفاضة الذي يكون يوم النحر وما بعده ، ثم أذكر الحلق أو التقصير ، وهذا معناه ألا أهتم بترتيب أعمال الحج حسبما رتبها الشرع الشريف ، وحسب مسيرة الحاج لأدائها ، وذلك نوع فيه تكلف ، وفيه ربكة للقارئ الذي يهمه أن يقرأ في أحكام الحج ما يطلب منه من أعمال الحج والعمره خطوة خطوة مرتبة في الكتاب حسب ترتيبها في العمل والأداء ، جامعة بين الأركان والواجبات والسنن والمنوعات ؛ ليكون ذلك أيسر وأوفق وأجمع للفكر ، وأبعد عن التشنت والفصل بين حركة العلم وحركة العمل ، ولذلك اخترت دخول مكة بعد الإحرام ؛ لأنها المقصودة للجميع حيث تبدأ المناسك العملية بعد الانتهاء من نسك الإحرام ومتطلباته .

أَسْمَاءُ مَكَّةَ :

مكة لها في القرآن أربعة أسماء : مكة ، وبكة ، وأم القرى ، والبلد الأمين ..
 قال تعالى : ﴿ وَمِمَّا أَلْزَمَ كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِطَلَنِ مَكَّةَ ﴾ [سورة الفتح: ٢٤] .
 وقال تعالى : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٩٦] .
 وقال تعالى : ﴿ وَلَتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ [سورة الأنعام: ٩٢] .
 وقال تعالى : ﴿ وَهَذَا الْبَلَدُ الْأَمِينُ ﴾ [سورة النبين: ٢٣] .
 وتقع مكة بيطن وادٍ محاط بسور جبلي ، طولها من الشمال إلى الجنوب ثلاثة كيلو
 مترات ، وعرضها من الشرق إلى الغرب نصف ذلك .
 ومداخلها أربعة : في الشمال الشرقي الطريق إلى منى ، وفي الجنوب الطريق إلى
 اليمن ، وفي الشمال الغربي الطريق إلى وادي فاطمة ، وفي الغرب الطريق إلى جدة .
 وجبالها تُكوِّن سلسلتين ، إحداهما شمالية وتتكون من خمسة جبال والثانية جنوبية ،
 وتتكون من خمسة أيضًا ^(١) .

* * *

ما يستحب فعله عند دخول مكة :

إذا أراد المحرم دخول مكة شرع له ثمانية أمور :

(١) أن يتوجه إليها بعد الإحرام بالحج أو العمرة :

ومنها يخرج إلى عرفات ؛ لأن فوات هذه السنة يترتب عليه تقويت سنن كثيرة ،
 منها هذه السنة ومنها طواف القدوم ، ومنها تعجيل السعي ، ومنها كثرة الصلاة
 بالمسجد الحرام ومنها حضور خطبة يوم السابع بمكة ، ومنها المبيت بمنى ليلة عرفات ،
 وحضور الصلوات بها ، وغير ذلك ، فإراعي ذلك ما أمكن ليستطيع الحاج الاستفادة
 بجميع السنن التي فعلها الحبيب محمد ﷺ ، وبعض الفقهاء يرى بعضها واجباً وليس
 سنة ، وله دخول مكة ليلاً أو نهاراً .

(٢) - الاغتسال :

يستحب أن يغتسل المحرم ، رجلاً كان أو امرأة ، ولو حائضاً أو نفساء عند غير المالكية ، أما المالكية ، فلا يرون استحباب الغسل للمرأة الحائض أو النفساء ، ويكون الغسل بنية دخول مكة ، والأفضل أن يكون الاغتسال بذي طوى في أسفل مكة في صوب مسجد عائشة ويسمى في وقتنا بالزاهر .. وهذا إن كان طريقه عليه ، وإلا فليغتسل في أي مكان ، وبعضهم قال : يستحب للمبيت بذي طوى قبل دخول مكة .

(٣) - الدخول من الثنية العليا :

يستحب دخول مكة من الثنية العليا التي تشرف على الحِجَون ^(١) وتسمى ثنية (كُدَّاء) بفتح الكاف والمد ، وإذا خرج راجعاً إلى بلده خرج من ثنية (كُدَّى) بضم الكاف والقصر والتنوين ، وهي بأسفل مكة بقرب جبل قُيعِمان ، وقال بعضهم : يستحب الخروج إلى عرفات من هذه الثنية أيضاً - ثنية كُدَّى - .

(هذا) والمذهب الصحيح الذي عليه المحققون أن الدخول من الثنية العليا مستحب لكل داخل سواء كانت جهة طريقه أم لم تكن ، فقد صح أن النبي ﷺ دخل منها ولم تكن في طريقه .

(٤) - التحفظ من إيذاء الناس :

ينبغي لدخول مكة أن يراعي كثرة الناس وزحمتهم ، وأن الرحمة ضرورة يحتتمها الموقف ، فعليه أن يرحم الصغير والمسن والمرأة من مزاحمته وإيذاه ، ويلاحظ بقلبه جلال البقعة التي هو فيها والتي هو متوجه إليها ، ويعذر من زاحمه ، ولينذكر أن الرحمة لم تنزع إلا من شقي ، ولو كان من الحجاج ، ويدخل خاشع القلب خاضع النفس ذليلاً لربه ، لأنه في حرمه ، ومتوجه إلى بيته ، ويدعو بما شاء ، وروى أن النبي ﷺ كان يقول عند دخوله : « اللَّهُمَّ : البلدُ بلدُكَ ، والبيت بيتُكَ ، جئتُ أطلبُ رحمَتَكَ وأؤمُّ طاعتَكَ ، متعباً لأمرِكَ ، راضياً بقدرِكَ ، مُقبلًا لأمرِكَ ، أسألكَ مسألةَ المظطَّرِّ إليك ، المشفق من عذابِكَ ، أن تقبلي ، وتتجاوز عني برحمتِكَ ، وأن تَذِخني بِجَنَّتِكَ » .

(١) جبل بأعلى مكة مشرف على مقبرتها .

(٥) البدء بالمسجد الحرام قبل الذهاب إلى أي مكان آخر

يستحب للدخول مكة أن يبدأ بالمسجد الحرام « لأن النبي ﷺ بدأ به ، ولم يشغل عنه شيء حتى دخله فبدأ بالبيت فطاف به » ، أخرجه الأزرقي في تاريخ مكة ، وبعد الطواف بعمل المطلوب من تأجير مسكن وغيره ، والمرأة الفاتنة تنتظر إلى الليل إن تيسر .

(٦) الدخول من باب بني شيبه (باب السلام)

يستحب أن يدخل إلى الكعبة من باب بني شيبه ، ويسمى (باب السلام) ويكون متواضعاً خاشعاً مليئاً بمقدماً رجله اليمنى قائلاً : « أعوذ بالله العظيم ، وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم بسم الله والحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك » .

(٧) نوع الطواف المطلوب من الداخل أول مرة

إن الداخل إلى البيت الحرام إما أن يكون مفرداً : يريد الحج فقط ابتداءً ، وإما أن يكون قارناً : يريد الحج والعمرة متصلين بإحرام واحد ، وإما أن يكون متمتاً : يؤدي العمرة أولاً ، ثم يتحلل ، ثم يؤدي الحج .

فإن كان مفرداً أو قارناً فعليه أن يطوف بالبيت بنية « طواف القدوم » وهو سنة أو واجب كما سيأتي ، وإن كان متمتاً فمعناه أنه محرم بالعمرة وحدها ، فعليه أن يطوف بنية (طواف العمرة) ويسعى بعد الطواف بنية (سعي العمرة) ولو طاف المحترم بنية طواف القدوم وقع عن طواف العمرة .

(٨) الدعاء عند رؤية الكعبة

يستحب لمن دخل المسجد الحرام إذا وقع بصره على الكعبة أن يرفع يديه ويقول : « اللهم زد هذا البيت تشريقاً وتعظيماً وتكريماً ومهابةً ، وزد من شرفه وعظمته من عظمة واعتززه تشريقاً وتكريماً وتعظيماً وبراً » ويضيف إليه : « اللهم أنت السلام ومنك السلام ، فحججتك زمتنا بالسلام » ويدعو بما أحب من مهمات الدنيا والآخرة .

وإذا دخل المسجد ينبغي ألا يشغل بصلاة تحية المسجد ولا غيرها ، بل يقصد الحجر الأسود ، ويبدأ بطواف القدوم ، وهو تحية المسجد الحرام ، والطواف مستحب لكل داخل محرماً كان أو غير محرم ، إلا إذا دخل وقد خاف فوت الصلاة المكتوبة ، أو

فوت سنّة راتبية ، أو فوت صلاة الجماعة في المكتوبة ولو كان وقتها واسقاً ، ولو دخل فوجد زحاما شديداً ، أو خاف مزاحمة النساء في وقت مخصص لهن ، أو منع من الطواف لعارض ، فإنه يبدأ بصلاة تحية المسجد .
(هذا) ومن لم يدخل مكة قبل الوقوف بعرفة فليس عليه طواف القدوم ، بل الطواف الذي يفعله هو طواف الإفاضة بعد الوقوف بعرفة ، فلو نوى به القدوم وقع عن طواف الإفاضة إذا كان في وقته ^(١) .

دخول الكعبة

الكعبة هي البيت الحرام ، قال تعالى : ﴿ جَمَلَ اللَّهُ الْكُكْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِّلنَّاسِ ﴾ [سورة النازعة : ٩٧] .

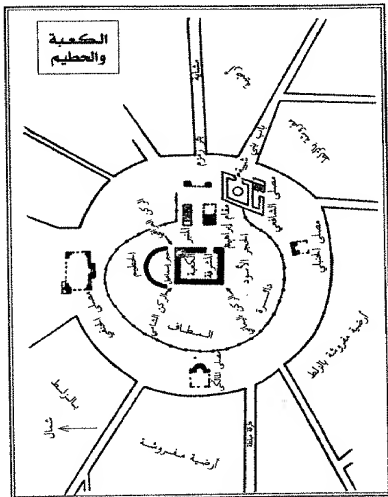
ويسن دخولها لمن استطاع سواء أكان حاجاً أم غير حاج ، فيكبر الداخل في نواحيها ويصلي فيها لقول ابن عمر : دخل رسول الله ﷺ الكعبة هو وأسامة بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة ، فأغلقوا عليهم ، فلما فتحو أخبرني بلال أن رسول الله ﷺ صلى في جوف الكعبة عند الركنين اليمانيين [أنرجه الشيخان] . وينبغي لدخول الكعبة أن يكون متواضعاً خاشعاً خاضعاً ؛ لقول عائشة رضي الله عنها : عجباً للمرء المسلم إذا دخل الكعبة ؛ كيف يرفع بصره قبل السقف ؟ يدع ذلك إجلالاً لله تعالى وإعظاماً . دخل رسول الله ﷺ الكعبة ، ما خلف بصره موضع شجوده حتى يخرج منها . [أنرجه البيهقي والحاكم وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين] .

(هذا) ودخول الكعبة ليس من مناسك الحج عند الجمهور ؛ لقول ابن عباس رضي الله عنهما : أيها الناس ! إن دخولكم البيت ليس من حجكم في شيء . أخرجه الحاكم بسند صحيح .

بناء الكعبة

الكعبة بناء مربع الشكل تقريباً ، مبني بالحجارة الزرقاء . ارتفاعه خمسة عشر متراً ، وطول ضلعه الشمالي نحو (١٠) عشرة أمتار ، والغربي (١٢,١٥) ، والجنوبي

(١٠,٢٥) والشرقي (١١,٨٨) وفيه الباب وهو مرتفع عن الأرض بنحو مترين ، ويحيط بالكعبة من أسفلها بناء من الرخام يسمى الشاذروان ^(١) ، والأدلة الصحيحة



(١) وهو في الأصل من البيت غير أن الحائط داخل عنه فهو يشبه الرصيف بجوار الحائط ولا يجوز الطواف عليه ؛ لأن الطائف عليه لا يعتبر طائفاً حول البيت بل على البيت ، وهو مرتفع قدر ثلثي ذراع .

تفيد أن أول من بناها إبراهيم عليه السلام ومعه إسماعيل . وقيل أول من بناه الملائكة ، ثم آدم ، ثم أولاده ، ثم نوح ، ثم إبراهيم عليه السلام .

بناء المسجد الحرام :

المسجد الحرام من عهد سيدنا إبراهيم عليه السلام إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم وعهد الصديق رضي الله عنه ليس له جدار يحيط به ، وكانت الدور محيطة به وكانت حدوده حدود المطاف الآن . وقد زيد فيه عدة زيادات على الوجه الآتي :

(أولاً) في عهد عمر بن الخطاب سنة - ١٧ هـ - اشترى عمر دورًا من أهلها ، وسعه بها ، وأبى بعضهم أن يأخذ الثمن وامتنع من البيع ، فوضع عمر أثمانها في خزانة الكعبة فأخذوها ، وقال لهم عمر : إنما نزلتم على الكعبة ، فهو فناءها ، ولم تنزل الكعبة عليكم ، ثم جعل على المسجد جدارًا دون القامة .

(ثانيًا) في سنة - ٢٦ هـ - اشترى عثمان رضي الله عنه دورًا وسع بها المسجد ، وقد أبى قوم البيع ، فهدم عليهم دورهم ، فصاحوا به فأمر بحبسهم حتى شفع فيهم عبد الله بن خالد بن أسيد فأخرجهم ، وجعل المسجد أروقة (البواكي) .

(ثالثًا) في سنة - ٦٤ هـ - اشترى عبد الله بن الزبير دورًا وسع بها المسجد من الجانب الشرقي والجانب الجنوبي توسعة كبيرة .

(رابعًا) في سنة - ٧٥ هـ - حج عبد الملك بن مروان ، فأمر برفع جدار المسجد وسقفه بالساج .

(خامسًا) وسعه ابنه الوليد بن عبد الملك وسقفه بالساج المزخرف ، وآزره (قواه) من داخله بالرخام وجعل له شرفًا .

(سادسًا) أمر أبو جعفر المنصور يزيد بن عبد الله الحارثي أمير مكة بتوسعة المسجد فوسعه في (المحرم سنة ١٣٧ هـ) من جانبيه الشمالي والغربي فزاده ضعف ما كان عليه .

(سابعًا) في سنة - ١٤٠ هـ - حج أبو جعفر المنصور ورأى حجارة جبر إسماعيل بادية فأمر عامله يزيد بن عبد الله بتغطيتها بالرخام ليلاً فنفذ أمره .

(ثامنًا) في سنة - ١٦١ هـ - وسع المهدي بن المنصور المسجد من الجانبين : الجنوبي والغربي حتى صار واسعًا جدًا .

(تاسعًا) في سنة - ٢٨١ هـ - أمر المعتضد العباسي أن يجعل ما بقي من دار

الندوة - في الجهة الشمالية للمسجد - مسجدًا يوصل بالمسجد الحرام فجعلت مسجدًا به أساطين - أعمدة - وأروقة .

(عاشورا) في سنة - ٣٧٦هـ أمر جعفر المقتدر بالله أن يبني في الجهة الغربية من المسجد مسجد يوصل به ، فنفل ، وتسمى هذه الزيادة ، زيادة باب إبراهيم .

(حادي عشر) في سنة - ٩٧٩هـ - أمر السلطان سليم الثاني ببناء المسجد الحرام على أحسن إتقان وأبدع نظام ، وأن يستبدل السقف بقياب دائرة بالأروقة ، ليؤمن من تأكل الخشب ، فكلف الوالي على مصر - سنان باشا - فاختار من قام بهذه المهمة ، وهو كبير المهندسين بمصر المعلم محمد المصري ويُدعى في العمل سنة - ٩٨٠ - وتم العمل سنة - ٩٨٤ - في آخرها .

(ثاني عشر) اهتم الملك سعود بن عبد العزيز بتوسعة المسجد الحرام بمشروع (توسعة المسجد الحرام) فأصدر أمره الكريم بدراسة المشروع لتوسعته توسعة شاملة كاملة ، فقامت بذلك لجان ، وفي يوم الأحد الرابع من ربيع الأول سنة ١٣٧٥ هـ الموافق ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ م بُدئ في العمل وفي يوم ٢٣ من شعبان سنة ١٣٧٥ هـ الموافق ٥ من إبريل سنة ١٩٥٦ م احتفل بوضع الحجر الأساسي لذلك المشروع العظيم .
وقد تم الآن ما يأتي :

(أ) تحويل القسم الأكبر من طريق المسعى إلى الطريق الجديد (شارع الملك سعود) ماؤًا خلف الصفا إلى أن يلتقي بالطريق الأول .

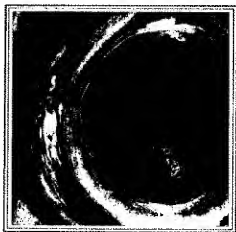
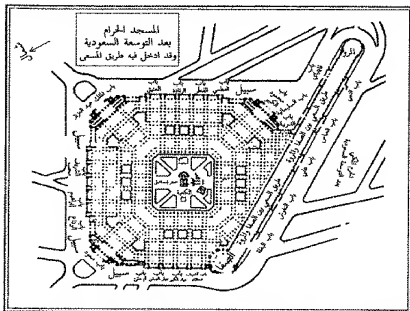
(ب) تم فيما بين الصفا والمروة بناء المسعى بطابقيه ، وطوله من الداخل - ٣٩٤,٥ - متراً وعرضه عشرون متراً ، وارتفاع الطابق الأول ١٢ متراً ، والثاني ٩ أمتار .

(ج) تم بناء (سلم) دائري للصفا وآخر للمروة .

(د) أقيم وسط المسعى حاجز مرتفع قليلاً جعل المسعى قسمين : أحدهما للذهاب والآخر للرجوع .

(هـ) تبلغ مساحة المسجد بالتوسعة السعودية - ٧٦٩١٩ - سنة وسبعين ألفاً وتسعمائة وتسعة عشر من الأمتار المربعة ، وتساوي ١٢ سهماً و٧ قراريط و١٨ فداناً .

وللمسجد الآن خمسة وعشرون باباً ، منها ثمانية شمالية وسبعة جنوبية ، وخمسة غربية وخمسة شرقية ، انظر وه



الحجر الأسود

الطواف بالبيت الحرام

الطواف بالبيت الحرام (الكعبة) أنواعه ثلاثة لمن ذهب حاجًا ، أو حاجًا ومعتمرًا وهي :
 (الأول) طواف القدوم : وهو سنة عند الأئمة الثلاثة ، واجب عند مالك .
 (الثاني) طواف الإفاضة ، وهو ركن بالإجماع بحيث لو سقط لبطل الحج بسقوطه ، ويقع بعد الإفاضة من عرفات ومزدلفة ، ولذلك سمي طواف الإفاضة ، ويُسمى أيضًا طواف الزيارة .

(الثالث) طواف الوداع : وهو سنة عند المالكية ، وواجب عند الجمهور ، وفرض عند الظاهرية ، غير أن عند غير الظاهرية من تركه لعذر لم يجب عليه فيه دم ، فالمرأة الحائض لا طواف عليها ولا دم ، أما الذهاب للعمرة فقط فعليه طوافان لا غير : طواف القدوم ، وهو ركن من أركانها ، وطواف الوداع : وهو سنة وليس واجبًا ، والطواف مطلقًا سواء أكان فرضًا أم واجبًا أم سنة له مباحث أحاول تقديمها لك سهلة ميسرة ، وبالله التوفيق .

شروط الطواف

لكي يكون الطواف صحيحًا لابد من توفر الشروط الآتية فيه :

١- الطهارة من الحدث والتنجس

فالطواف لا يصح من محدث حدثًا أصغر أو أكبر ، فلا يصح من غير المتوضئ ، ولا يصح من غير المغتسل ، إن كان الغسل واجبًا عليه لحنابلة ، أو فراغ من حيض أو نفاس ، وكذلك لا يصح الطواف من إنسان نجس الثوب ، أو مرّ على مكان نجس أثناء الطواف ، أو كان على يده نجاسة ، ولو كان ذلك سهوًا ^(١) .

وهذا هو قول مالك والشافعي والجمهور ، وهو مشهور مذهب أحمد .

وعنده من شرط الطهارة في الطواف قوله ﷺ للحائض ، وهي عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها : « إِنَّ هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ فَأَقِصِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ غَيْرَ إِلَّا تَطَوُّفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَقْضِي لِي » [الحديث أخرجه مسلم] .

وقوله ﷺ : « الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ إِلَّا أَنْكُمْ تَكْفُلُون فِيهِ » [رواه الترمذي والأئمة] ،
وقالت عائشة رضي الله عنها : « إِنْ أَوَّلَ شَيْءٍ يَدَأُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ اللَّهُ تَوَضَّأَ ثُمَّ طَافَ
بِالْبَيْتِ » [المحدث أخرجه الشيخان] .

وقال الأحناف : الطهارة ليست شرطاً في صحة الطواف فلو طاف محدثاً حدثاً
أصغر ، صح طوافه ولزمه شاة ، وإن طاف جنباً أو حائضاً ، أو نفساء صح الطواف
ولزمه تَذَنُّةٌ (ناقة) ويعيد الطواف مادام بمكة ، وذلك لأن هذه الطهارة عندهم واجبة
وليست شرطاً كما سبق ، (والواجب عندهم منزلته أعلى من السنة وأقل من القرض
والركن وتركه لا يبطل الصلاة) ، وهذا القول رواية لأحمد أيضاً .

وأما الطهارة من النجس في الثوب والبدن والمكان فهي سنة مؤكدة عند الأحناف لا
تغير بدم ولا بغيره .

والظاهرية وعلى رأسهم داود وابن حزم يرون : أن الطهارة من الحدث الأصغر
والأكبر ، ومن النجاسات في الثوب والبدن والمكان سنة عند الطواف وليس شيء شرطاً
إلا شيء واحد هو الطهارة من الحيض ، حيث ورد النص فيه صحيحاً صريحاً مفيداً
للويجاب ، وما عدا ذلك فلا دليل عليه يفيد الوجوب فضلاً عن الشرطية .

٢ - ستر العورة

من شروط الطواف ستر العورة عند مالك والشافعي وأحمد وابن حزم والجمهور
للمحدث : « لَا يَخْرُجُ بَعْدَ الْقَامِ مُشْرُكٌ ، وَلَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ » [أخرجه الشيخان والنسائي] ،
وكان هذا سنة تسع من الهجرة .
وقال الأحناف : ستر العورة عند الطواف واجب ، تُجْبِزُ مُحَالَفَتَهُ بِدَمٍ .

٣ - النية

طواف الوداع ، وطواف التطوع يشترط فيهما النية بالإجماع ، أما طواف الإفاضة
(الركن) وطواف العمرة ، فإن الأحناف ومالك والشافعي يقولون : إن النية ليست
شرطاً فيهما ، لأن نية النسك ، (أي الحج أو العمرة) تسري على هذا الطواف مثل
الوقوف بعرفة .

٤- تكملة الأشواط سبعة:

يشترط أن يكون الطواف سبعة أشواط ، يبدأ كل شوط من الحجر الأسود وينتهي إليه ، ولو ترك الطائف خطوة من السبع لم يحسب طوافه ، وإن انصرف عن مكة لا يجبر بدم ولا بغيره ، وهذا عند مالك والشافعي وأحمد وابن حزم والجمهور ، وقال الأحناف : ركن الطواف أربعة أشواط فقط والثلاثة الباقية واجبة تُجبر بدم .

٥- الطواف داخل المسجد:

يشترط أن يكون الطواف داخل المسجد الحرام ، فلا يجوز خارجه بالإجماع ، ويشترط أن يكون الطواف وراء حجر إسماعيل ، لقول ابن عباس : من طاف بالبيت فليطف وراء الحجر ، ولا تقولوا الخطيم [رواه البخاري] . ولهذا قال مالك والشافعي وأحمد والجمهور : يشترط لصحة الطواف كونه خارج الحجر والشاذزوان^(١) ، فإن طاف ماشياً عليه ، ولو في خطوة لم تصح طوافته ؛ لأنه طاف في البيت ، والمطلوب أن يطوف بالبيت لا فيه ، وقال الأحناف : الطواف وراء الحجر واجب يجبر تركه بدم .

٦- البدء من الحجر الأسود وجعل البيت إلى يسار الطائف :

مهما يكن الطواف فإنه يشترط لصحته أن يبدأ الطائف من الحجر الأسود بكل جسيه ، وأن يسير بعد ذلك بجاءلاً البيت عن يساره حتى ينتهي من الأشواط ، لأن النبي ﷺ فعل ذلك وكان يقول : أخذوا عني مناسككم .. والأحناف يعتبرون هذين من الواجبات التي إن تركها وجب عليه الإعادة إن كان بمكة وإلا فعليه دم والطواف صحيح .

٧- الموالاة بين أجزاء الطواف :

عند الإمامين مالك وأحمد تشترط الموالاة بين الأشواط بمعنى عدم الفصل بين الشوط والشوط ، وبين بعض الأشواط والبعض الآخر بزمان طويل عرفاً لغير عذر ، فإن حصل فصل يسير ، فلا شيء فيه ، وكذلك إن كان الفصل كثيراً لعذر . وقال الحنفيون وهو الصحيح عند الشافعي : الموالاة بين أجزاء الطواف سنة ، فلو فرق تقريباً كثيراً بين أجزاء الطواف لغير عذر لا يطل طوافه ، وابن حزم يقول مثل قول

(١) الشاذزوان جزء ملاصق لجدار البيت مرتفع قدر ثلثي ذراع عن الأرض .

مالك وأحمد ييطان الطواف بالنسبة لمن قطعه عابثًا ؛ لأنه لم يطف كما أمر (١) .
وعلى هذا : فلو أقيمت الصلاة وهو في الطواف النفل استحب له قطع الطواف
للسلاة ، وإن كان الطواف فرضًا كره قطعه ، وإن عرضت له حاجة ضرورية قطع
الطواف وقضاها ثم بنى على ما سبق ، وإن أحدث أثناء الطواف ولو عمدًا فإن طوافه لا
يطل ، ويبني بعد الوضوء على ما مضى على الصحيح عند الأحناف والشافعية وابن
حزم ، وقال آخرون : يستأنف الطواف من أوله ، ولا دليل لهم .

* * *

سنن الجواف

للطواف مطلوبات غير ما تقدم هي سنن له وبعض الفقهاء يرى بعضها واجبًا وإليك بيانها :

المشي عند الطواف للقادر عليه

قال المالكية والأحناف : إن المشي عند الطواف واجب على القادر عليه ، وجائز
لغير القادر أن يركب ، أو يُحْتَمَل ، وهو رواية لأحمد ، فإن ركب أو حُمِلَ لغير عذر
صح طوافه وعليه دم عند مالك ، وقال أبو حنيفة : عليه الإعادة ما دام بمكة ، فإن سافر
فعليه دم .

وقال أحمد في رواية ثانية : من طاف راكبًا لغير عذر بطل طوافه ، فالمشي عنده
شرط .

وقال الشافعي وابن المنذر ، وهي رواية عن أحمد ثالثة : إن طواف المشي أفضل فقط
وطواف الراكب جائز لا شيء فيه ، لأن النبي ﷺ طاف راكبًا ، ولأن الله تعالى أمر
بالطواف مطلقًا ، ولم يقيد بالمشي .

والذي يظهر أن رأي الأحناف والمالكية أقوى والله أعلم ... ولا رمل على من طاف
راكبًا أو محمولًا .

والركوب في السعي جائز عند الجميع ولو كان لغير عذر .

وواضح أن الركوب في الطواف الآن غير ممكن لمنع دخول الدواب إلى المسجد
الذي صار محيطًا بالبيت ، أما الحمل فهو الموجود الآن .

٢ - الاضططباع للزجل عند الطواف لا قبله :

وكيفيته أن يجعل الطائف وسط ردائه تحت إبطه الأيمن ، وطرفيه على كتفه الأيسر ، وهو سنة عند الأحناف والشافعي وأحمد وجمهور العلماء ؛ لأنه ثبت أن النبي ﷺ طاف بالبيت مضططعا وعليه برد أخضر . أخرجه الترمذي وصححه كما أخرجه غيره ، فهو عندهم سنة لطواف العمرة ، ولطواف واحد من أطوفة الحج ، ولا يسن في غير الطواف . كما أنه غير معقول شرعيته للمرأة .. وقال مالك : لا يسن الاضططباع وليس مشروعا .

٣ - الزجل للركن

الزجل بفتح الراء والميم هو الإسراع في المشي مع تقارب الخطو وتحريك المتكئين : وهو سنة في الأشواط الثلاثة الأول بالإنجماع ، ويكون الرمل من الحجر الأسود إلى أن يعود إليه على الصحيح ، وقال قوم : يمشي بين الركنين ، لكن الثابت أن النبي ﷺ رتل في حجة الوداع من الحجر إلى الحجر في الأشواط الثلاثة الأول .

والرمل لا يسن إلا في طواف العمرة ، وفي طواف يعقبه سعي في الحج ، وهو طواف القدوم أو الزيارة ، ولو تركه في الثلاثة الأول لا يقضيه في الباقي ، ولا شيء عليه .

٤ - بدء الطواف باستقبال الحجر الأسود واستلامه وتقبيله وغير ذلك :

يستحب أن يستقبل الحجر الأسود بوجهه ، ويقرب منه فيستلمه ^(١) ثم يقبله من غير صوت يظهر في القبلة ، ويسجد عليه ويكرر التقبيل والسجود عليه ثلاثا ، ويكفي إن وجد بكاء ، وههل وكبر ، ويدعو بما شاء من خيري الدنيا والآخرة ^(٢) رافقا يديه كالصلاة عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد ، فإن لم يستطع استلامه أتجه إليه بصره وأشار إليه بيده ، أو بعضا في يده ولا يزاحم حتى يتضرر الناس من زحامه ، ولا يدخل بين النساء ويدفعهن ، أو يلاصقهن ، فإن ذلك يوقعه في إثم وذنب ، بينما هو يريد سته ، وليلعلم أن السنة عند ذلك هي الإشارة عن بعد وليس التزاحم ، وإن استطاع مس الحجر بشيء كعصا ثم قبله كان حسنا ، كما يستحب تقبيل ما يشير به .

(هذا) ويلاحظ عند بدء الطواف أن يكون كل الحجر محاذيا لحسمه بحيث لا يكون شيء من الحجر جهة شمال المستقبل ، فيكون المستقبل قد ترك جزءا لم يطف به ، فيبطل الطواف بطلان الطوفة الأولى ، فليحذر الطائف ذلك الخطأ .

(١) كراد بالاستلام هنا مسح الحجر باليد . (٢) الدين الخالص ج ٩ ص ١١١ وما بعدها .

وإليك الأدلة على ما ذكر :

عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال : استقبل رسول الله ﷺ الحَجَرِ واستلقه ، ثم وضع شفتيه يميني طويلاً ، فالتفت فإذا غمر يميني ، فقال : « يا عمر ههنا تشكب العترة » .
[أخرجه الحاكم وقال : صحيح الإسناد ، وأقره الذهبي] .

وعن عابس بن ربيعة عن عمر رضي الله عنه ، أنه جاء إلى الحجر الأسود فقبله فقال : إني أعلم أنك حَجَرٌ لا تَصُومُ ولا تَفُصُّ ، ولولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلُك ما قبلُك . [أخرجه السبعة وقال الترمذي فيه : حسن صحيح] ، وقال نافع : رأيت ابن عمر استلم الحجر بيده ثم قبل بيده وقال : ما تركته منذ رأيت رسول الله ﷺ يفعله . [أخرجه مسلم] .

وعن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له : « يا عمر إنك رجل قوي لا تجرح على الحَجَرِ فتؤذي الضعيف ... إن وجدت خلوة فاستقبله ، وإلا فاستقبله قهلاً وكثيراً » [أخرجه الشافعي وأحمد ، وفيه راي لم نسم] .

وتقبل الحجر الأسود واستلامه ، ووضع الخد عليه خاص بالرجال دون النساء ، إلا عند الخلو من الرجال ، وقد استدل الأحناف والشافعية والحنابلة والجمهور على وضع الخد والجهة على الحجر بما قاله شوَيْبُ بن عَفَلَةَ : رأيت عمر قبل الحجر والتزمه وقال : رأيت رسول الله ﷺ بك حَفِيًّا ^(١) . [أخرجه مسلم والنسائي والبيهقي] والدعاء الوارد عند استلام الحجر أو الإشارة إليه في كل طُوفَةٍ هو : باسم الله والله أكبر ، اللهم إيماناً بك ، وتصديقاً بكتابك ، ووفاء بعهدك ، وإتباعاً لسنة نبيك محمد ﷺ . قال الشافعي رحمته الله : ويقول : الله أكبر ولا إله إلا الله ، قال : وإن ذكر الله وصلى على النبي فحسن .

استلام الركن اليماني :

يسن استلام الركن اليماني ، وهو الركن الغربي الجنوبي الذي قيل ركن الحجر الأسود ، وهو مع ركن الحجر الأسود الذي في الجنوب الشرقي يقال لهما الركنان اليمانيان .

فمن ابن عمر رضي الله عنه قال : ما تركت استلام هذين الركنين : اليماني والحجر الأسود منذ رأيت رسول الله ﷺ يستلمهما في شدة ولا في رخاء . [أخرجه مسلم والنسائي والبيهقي] .
وقال ابن عمر : لم أر النبي ﷺ يمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ . [أخرجه الطحاوي والسبعة إلا الترمذي] .

(١) أي مهشاً .

والسبب في اقتضائه **تَكْلِفًا** على استلام هذين الركنين ؛ هو أن ركن الحجر الأسود فيه فضيلتان ... كونه على قواعد إبراهيم ووجود الحجر فيه ، ولذا يُسْتَلَمُ ويُغْبَلُ ، والركن اليماني فيه فضيلة واحدة ؛ هي أنه على قواعد إبراهيم ولذا يُسْتَلَمُ فقط ، وأما الركن الآخران فليس فيهما شيء من ذلك ، ولذا لا يستلman ولا يقبلان .

٦ - الذكر والدعاء أثناء الطواف :

يسن الدعاء بالوارد والذكر أثناء الطواف بالبيت ، وإليك طائفة مما يقال أثناء الطواف من الأدعية والأذكار الواردة .

« رَبِّ قَتْلِي بِمَا رَزَقْتَنِي ، وتبارك لي فيه ، واخْلُفْ عَلَيَّ كُلَّ عَائِلَةٍ لِي بِخَيْرٍ » .

« اللهم اجعله حجة مبرورة ، وذنباً مغفورا ، ومسحاً مشكوراً » .

« اللهم اغفر وارحم ، واعفُ عما قَلَمَ ، وأنتَ الأعزُّ الأكرمُ » .

« ربنا آتينا في الدنيا حَسَنَةً وفي الآخرة حَسَنَةً وَلَئِنَّا عَذَابُ النَّارِ » .

ولا بأس بقراءة القرآن في الطواف عند الأحناف والشافعي والمشهور عن أحمد ، وعن مالك وأحمد أنه تكره قراءة القرآن في الطواف .

ويستحب ألا ينطق أثناء الطواف إلا بخير ؛ لحديث : « الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ صَلَاةٌ ، وَلَكِنْ اللَّهُ أَحَلَّ فِيهِ الْمَنَاقِبَ ، فَمَنْ نَطَقَ فَلَا يَنْطِقُ إِلَّا بِخَيْرٍ » أخرجه الطبراني والحاكم والبيهقي .

٧ - القرب من الكعبة أثناء الطواف للرجال :

يسن الدنو والقرب من الكعبة أثناء الطواف بشرط عدم المزاومة كما سبق ، وهذا بالنسبة للرجال ، أما النساء فالأفضل لهن الطواف في أطراف المطاف حتى لا يزدحم الرجال ، ولا يلتصقن بهن فيقعن في الحرم ، ولذا كان الأفضل لهن تحريم الأوقات الخالية من الرجال أو التي يكون الرجال فيها قليلين : فقد كان نساء النبي يخرجن متكررات بالليل فَيَطُفْنَ مَعَ الرِّجَالِ [نحو البخاري] ، هذا ومحافظة الرجال على الزمات ولو مع البعد أفضل من تركه مع القرب من الكعبة .

ويسن أن يكون الطائف خاشعاً متواضعاً ذليلاً لربه حاضر القلب معه ، ذاكرة ذنبه ، ضارعاً إلى ربه أن يغفر له ، وأن يرحم ضعفه وذله وحاجته .

٨ - صلاة ركعتين عند المقام :

ثبت أن النبي ﷺ حين قدم مكة طاف بالبيت سبعاً ، وأتى المقام فقرأ : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّكَ بِنِعْمَتِهِ تَكُونُ ۚ ﴾ [سورة البقرة : ١٢٥] .

« فصلی خلف المقام ، ثم أتى الحجر فاستلمه » . [أخرجه الترمذي وقال : هذا حديث حسن صحيح] ، وأخرجه النسائي وفيه ، فصلی ركعتين والمقام بينه وبين البيت .

وهذه الصلاة تصح في أي مكان عند الجمهور ، وهي واجبة عند الأحناف ، وهو قول للمالك والشافعي ، ومن تركها ليس عليه دم على الصحيح ، وهما سنة عند الآخرين كأحمد والأصح عند الشافعية . ومالك يقول : هما تاهمتان للطواف ، فإن كان واجبتا فهما واجبتان ، وإن كان سنة فهما سنة .

ويسن أن يقرأ المصلي في الركعة الأولى ﴿ قُلْ يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ ۚ ﴾ وفي الثانية ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ كما جاء في حديث رواه النسائي .

ولا يقوم مقام صلاة الطواف غيرها من الصلوات ، كركعتي الفجر مثلاً عند الأحناف ومالك وقول للشافعي .

ومشهور مذهب أحمد أن المكتوبة تكفي عنهما ، وهو الصحيح عند الشافعية . وتؤدى هذه الصلاة في أي وقت عند الشافعية وأحمد وبعض الأحناف لحديث : « يا يحيى عبد متافٍ ، لا تفتنوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أئمة ساعة شاء من ليل أو نهار » [أخرجه الشافعي وأحمد وإسحاق وصححه الترمذي] .

وقال أبو حنيفة ومالك : لا تُصلى في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها ، واستدلاً بأثرين عن عمر وعائشة .

وهذه الصلاة تدخل فيها النيابة ، فمن حج عن غيره صلّاها وتقع عن المحجوج عنه على الأصح ، ومن طاف بالصبي ثم صلى الركعتين وقعا عن الصبي على الأصح .

٩ - الدعاء خلف المقام عقب الصلاة :

يستحب الدعاء خلف المقام عقب صلاة الطواف ، بما أحب من أمر الدنيا والآخرة ، والدعاء بما جاء في الكتاب والسنة أفضل في كل حال .

مكروهات الطواف

يكراه في الطواف ترك سنة من السنن ، ويكره المبالغة في الإسراع في الزمّل ، ويكره الأكل والشرب ، وكراهة الشرب أخف ؛ لأن النبي ﷺ شرب ماء أثناء الطواف ، ويكره للطائف أن يضع يده على فمه ، وأن يشبك أصابعه أو يفرقع بها ، وأن يطوف وهو يدافع البول أو الغائط أو الريح ، أو وهو شديد الثوقان إلى الأكل ، شأنه في ذلك شأن الصلاة ، ويكره الكلام بغير ذكر الله ، ويكره إنشاد الشعر إلا ما قل ، ويبع وشراء ، وأن يطوف شخص غفً غيره قبل أن يطوف عن نفسه . اهـ والله أعلم .

أنواع الطواف

الطواف أربعة أنواع هي : طواف الإفاضة ، وطواف القدوم ، وطواف الوداع ، وطواف التطوع ، وإليك تفصيلاً عن كل واحد منها .

١ - طواف الإفاضة : حكمه ، ووقته .

طواف الإفاضة هو طواف الركن ، ويسمى طواف الزيارة أيضاً يعني زيارة مكة وهو مجمع على ركنيته لقوله تعالى : ﴿ وَلَيَطُوفُنَّ بِالْبَيْتِ الْمَحْسُورِ ﴾ [سورة الحج : ٢٩] . غير أن الأحناف يرون أن الركن أربعة أشواط كما سبق ذكره .

ويدخل وقته بطول فجر يوم النحر عند الأحناف والمالكية ، وقال الشافعي وأحمد : يدخل وقته بمضي نصف ليلة النحر ، ولا آخر لوقته ، فإن وقته العمر كله ، ولكن يجب فعله في يوم من أيام النحر عند الأحناف ، أو في يوم من أيام ذي الحجة عند المالكية ، فإن أخره كره وعليه دم ، وفعله يوم النحر أفضل ؛ لأن النبي ﷺ : « أفاض (طاف) يوم النحر لم يرجع فلي الظهر يعني » [أخرجه أحمد وإسحاق وأبو داود والبيهقي] ، فيسن الطواف في هذا اليوم .

٢ - طواف القدوم

ويسمى طواف التحية ، وهو سنة عند غير المالكية كما سبق ، وهو تحية الكعبة خاص بها ولو كان الداخل غير محرم إلا إن خاف فوات المكتوبة أو الجماعة ، أو سنة راتبة أو الوتر فيصلي ما ذكر ثم يطوف .

وقال مالك وبعض الشافعية : طواف القدوم واجب على كل من قدم مكة محرماً بالحج من الحل ، ولو كان مقيماً بمكة ثم خرج إليه .
وأما من أحرم بالحج من الحرم فليس عليه طواف قدوم ، ومن أحرم بالعمرة كذلك ..
لأن طوافه يكون ركن العمرة ، ولا يجب طواف القدوم على الناسي ، ولا على الخائض أو النفساء أو المغمى عليه أو المجنون ، وكذلك على من ضاق وقته على أعمال الحج بحيث لو اشتغل بطواف القدوم لفاته الحج .

٣ - طواف الوداع ووقته :

ويسمى طواف الصَّوْر بفتح الصاد والذال ، وطواف آخر العهد بالبيت ، وهو الطواف عند إرادة السفر من مكة .

وحكمه الوجوب على غير الخائض والمكي - وهو المقيم داخل المواقيت - وذلك عند الأحناف والشافعية والحنابلة ؛ لحديث ابن عباس : **أُمِرَ النَّاسُ أَنْ يَكُونُوا آخِرَ عَهْدِهِمْ بِالْبَيْتِ إِلَّا أَنَّهُ شُغِفَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْخَائِضِ** [المرجعه الشيخان] .

وقال مالك : طواف الوداع سنّة ، وهو قول للشافعي ، وليس على المعتمر طواف وداع كما أنه ليس عليه طواف قدوم ، وطواف الوداع وقته المستحب عند إرادة السفر ، بمعنى أن يسافر بعد الطواف مباشرة ، وهذا مجمع عليه .

ويجوز عند الأحناف أن يطوف للوداع بعد طواف الزيارة ، ويقاؤه بمكة بعد ذلك لا يضر ما دام لم ينو الإقامة .

وقال الآخرون : شرط الاعتداد بطواف الوداع ألا يقيم بعده لشغل غير أسباب الخروج ، فإن مكث غير أسباب الخروج مثل زيارة صديق وعبادة مريض وقضاء دين فعليه إعادة الطواف ، وإن مكث بسبب إعداد للخروج مثل شراء الزاد ، وشد الرحل ، ووضع الأمتعة في السيارة ، وتعبئتها بالبتزين فلا شيء عليه .

ومن خرج ولم يطف فعليه أن يرجع إن كان بيته وبين مكة أقل من مسافة قصر ، فإن كان أكثر لا يرجع ، وعليه أن يرسل دُماً ليذبح في مكة ، وكذلك إن منعه عذر عن الرجوع كأن خاف فوت القافلة ، أو التضمر من ظلام الليل ، وهذا عند من يرى وجوب طواف الوداع .
والأصح أن طواف الوداع ليس من مناسك الحج ، بل يؤمر به من أراد مفارقة مكة تعظيماً للحرم ، والله أعلم ^(١) .

ما يتطلب به الإنتهاء من الطواف

بعد الانتهاء من الطواف وصلاة سنته عند المقام يستحب للطائف ما يأتي :

١- الشرب من ماء زمزم

فيستحب أن يأتي الطائف بمر زمزم ويشرب من مائها ، ويستحب أن يكثر منه ، وأن ينوي بشربه ما يريد من أمور الدنيا والآخرة ، وأن يكون متوجهاً إلى الكعبة أثناء الشرب ، وأن يسمي الله تعالى قبل الشرب ، ويشرب ثلاث مرات ، ويحمد الله تعالى بعد شربه ، ويدعو الله تعالى بما ينشرح له صدره ويفتح الله به عليه ، وقد دعا ابن عباس فقال : اللهم أسألك علماً نافعا ، ورزقاً واسعاً ، وشفاءً من كل داء . وقد ورد حديث فيه مقال وهو : « ماء زمزم لما شرب له » ولا بأس بنقل ماء زمزم إلى أي بلد .

(هذا) وتمر زمزم شرقي الحجر الأسود في المسجد الحرام ، بينها وبين الكعبة ٢٨,٥ متراً ينزل إليها طالب مائها على درج (سلم) فيجد الماء عن طريق الأنابيب المنتهية بصنابير (حنفيات) لتسهيل الأخذ منها ، والألمثنان على نظافة مائها وقد نقل مكانها الآن .

٢- الوقوف بالملتزم

ويستحب للناسك بعد طواف الوداع أن يأتي الملتزم فيضع صدره ويطنه ويحمله الأيمن ، على حائط البيت ، ويسطو يديه على الجدار جاعلاً يده اليمنى جهة الباب ويده اليسرى جهة الحجر متعلقاً بأستار الكعبة ، ويدعو بما أحب من خيري الدنيا والآخرة متحسراً على فراق البيت ووداعه ، جاء ذلك عن النبي ﷺ في حديث ضعيف : أنه التزم الملتزم على الصورة السابقة .

والملتزم : هو جزء البناء الواقع بين الحجر الأسود وباب الكعبة ، ويحرص الناس على التزامه أثناء الطواف ، وهذا خطأ ، والخطأ الأشد هو التزامهم الشديد المؤدي إلى الإضرار بالغير والموقع في الآثام من أجل التزام الملتزم .

السعي بين الصفا والمروة

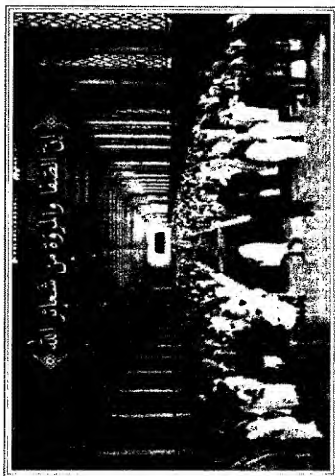
(الصَّفَا) في الأصل جمع صفاة ، وهي الحجر العريض الأملس ، والمراد به هنا مكان عالي في أصل جبل أبي قُبَيْس جنوب المسجد قريب من باب الصفا ، وهو شبيه بالمصلى طوله ستة أمتار ، وعرضه ثلاثة ، وارتفاعه نحو مترين كذلك كان .

و (المَرْوَةُ) في الأصل واحد المرو ، وهي حجارة بيض ، والمراد هنا مكان مرتفع في أصل جبل ثُقَيْقَعَان في الشمال الشرقي للمسجد الحرام قرب باب السلام وهو شبيه بالمصلى ، وطوله أربعة أمتار ، في عرض مترين ، وارتفاع مترين ، والطريق الذي بين الصفا والمروة هو (المَسْعَى) مكان السعي ، والمسعى الآن داخل في المسجد الحرام نتيجة التوسعة السعودية سنة ١٣٧٥هـ .

والسعي بين الصفا والمروة ركن من أركان الحج عند غير أبي حنيفة والصحيح عند أحمد ، وعدد مرات السعي المطلوبة سبع ، على أساس أن الذهاب من الصفا إلى المروة يعتبر مرة ، والعودة من المروة إلى الصفا يعتبر مرة ، وهكذا حتى تتم سبعة أشواط تبدأ بالصفا وتنتهي بالمروة ، ومن لم يسع سعي الركن بطل حججه إن كان حاججا ، وعمرته إن كان معتمرا عند القائلين بأن السعي ركن ، وأما القائلون بوجوبه كأبي حنيفة والصحيح عند أحمد ، فإن تركه يُجْزِئ بدم ، وقد جاء حديثان يقول النبي ﷺ في أحدهما : « اسْعُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيَ » [إسناده الضعيف وأحمد والدارقطني] .

ويقول في الثاني : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ السَّعْيُ فَأَسْعُوا » [إسناده صحيح .. والحديثان ضعيفان ولكن ثبت بالأدلة الصحيحة سعي النبي ﷺ وأصحابه ومن بعدهم .. فالسعي وارد في الكتاب والسنة ، وعليه إجماع الأمة والخلاف في حكمه وليس في ثبوته .

قال الترمذي : اختلف أهل العلم فيمن لم يطف بين الصفا والمروة حتى رجع فقال البعض : إن لم يطف بينهما حتى يخرج من مكة ، فإن ذكر وهو قريب منها رجع فطاف بينهما ، وإن لم يذكر حتى أتى بلاده أجزأه وعليه دم ، وقال بعضهم : لا يجزئه ؛ لأن السعي بينهما ركن لا يجوز الحج إلا به .



المنسحق

شروط السعي بين الصفا والمروة

لكي يكون السعي صحيحاً لابد من توفر الشروط الآتية فيه :

(١) كونه بعد الطواف :

فيشترط أن يأتي السعي بعد الطواف بالبيت ، ولو كان الطواف تطوعاً ، فإن لم يتقدمه طواف ، فإن هذا السعي لا يعتبر ولا يحسب في مناسك الحج ، ولا يكفي عن السعي الذي هو ركن أو واجب ؛ لأن السعي ليس عبادة مستقلة مثل الطواف ، إنما هو عبادة تابعة للطواف ؛ ولذا لا يستحب السعي وحده ولا يطلب ، إنما الذي يستحب الإكثار منه هو الطواف .

(٢) البدء بالصفا والختم بالمروة :

البدء عند السعي بالصفا والختم بالمروة شرط لصحة السعي عند الثلاثة وبعض الأحناف ، واختار عند الأحناف أن ذلك واجب يُجْزئ بدم ، قال الترمذي والعمل على هذا عند أهل العلم أنه يبدأ بالصفا قبل المروة فإن بدأ بالعكس لم يجز .

(٣) السعي في السعي جميعه :

والمراد من ذلك ألا يترك أي جزء من المسافة بين الصفا والمروة بغير سعي فيه ، فإن ترك جزءاً ولو صغيراً بطل سعيه ، ولو كان راكباً اشترط أن تضع الدابة حافرها على الجبل ، ويجب على الماشي أن يلصق رجله بالجبل ، بحيث لا يبقى بينهما فرجة عند الشافعي ، وقال غيره : لا يطلب إلصاق الرجل بجبل الصفا أو جبل المروة ، إنما المطلوب هو ما يعتبر إتماماً عرفاً .

(٤) الموالاة هي السعي :

تشترط الموالاة في السعي بين الصفا والمروة ، من غير فصل كثير بين الشوط والذي بعده ، وذلك عند مالك ورواية عن أحمد فإن جلس خفيفاً بين أشواطه للراحة فلا شيء فيه ولا بأس ، وإن طال الجلوس والفصل ، أو فعل ذلك عتياً ، فإن عليه أن يتدبّر السعي من الأول ، ولا يقطع السعي لإقامة صلاة بالمسجد إلا إن ضاق وقتها فيصلها وبينه ، ويجوز قطع السعي بسبب احتقان بالبول وغيره ، وقال الأحناف والشافعي

والجمهور : الموالاة بين الأشواط في السعي سنة ، وهو ظاهر مذهب أحمد ، فلو وجد فصل بين الأشواط لا يضر ، قليلاً كان أو كثيراً .

(هذا) ومعلوم أن السعي يكون في المسعى المخصص لذلك وإلا لم يجز ولم يصح .

سنة السعي

للسعي ستين كثيرة نجعلها في الآتي :

(١) تقديم السعي على الوقوف بعرفة :

يسن عند الأحناف تقديم السعي على الوقوف بعرفات بالنسبة لمن طلب منه طواف القدوم ، وقالت الشافعية : إن ذلك جائز وليس سنة ولا واجباً ، وقال مالك وأحمد : إن هذا التقديم واجب . كما أن عندهما أن تأخير السعي حتى يكون بعد طواف الإفاضة بالنسبة لمن ليس عليه طواف قدوم حكمه الوجوب ، أما الأحناف فيقولون : إن ذلك أيضاً سنة ، والشافعية يقولون : إنه جائز فقط .

(٢) الموالاة بين السعي والطواف :

وتسن الموالاة والاتصال بين السعي والطواف بحيث يكون السعي بعد الانتهاء من أعمال الطواف وما بعده ، كالصلاة خلف المقام والشرب من ماء زمزم ، وهذا عند الأحناف ومالك وأحمد ، فإن فصل فلا شيء في ذلك ولو طال ذلك الفصل أباناً ، وقالت الشافعية : يجب عدم الفصل بالوقوف بعرفة فإن حصل فصل بالوقوف بعرفة لم يجز السعي بعده قبل طواف الإفاضة ، بل عليه أن يؤجل السعي حتى يطوف طواف الإفاضة فيسعى بعده .

(٣) الصفوة على الصفا والمروة والتذكر والدعاء عليهما :

ويسن الصعود على الصفا والمروة كلما وصل إلى أحدهما ، وأن يذكر الله تعالى ويدعو وهو عليهما بما أحب ، والدعاء بالوارد أفضل ، وقد ورد أن النبي ﷺ كان إذا وقف على الصفا يكرّر ثلاثاً ويقول : « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده ، أنجز وعده ، وصدق عبده ، وغلب الأحزاب وحده » ويصنع ذلك ثلاث مراتب ويدعو ، ويصنع على المروة مثل ذلك . [أخرجه الإمامان والبيهقي] .

ويسن إذا صعد على الصفا أن يستقبل الكعبة عند الذكر الوارد ، وثبت أن ابن عمر كان يقول وهو على الصفا : **اللهم إنك قلت : ادعوني أستجب لكم ، وإنك لا تخلف اليعاد ، وإني أسألك كما هديتي للإسلام ألا تزعه عني حتى تتوفاني وأنا مسلم .** والمرأة في كل ذلك مثل الرجل غير أنها تختار وقتا لا زحام فيه إن أمكن ذلك .

(٤) المشي وعدم الركوب إلا لعذر :

قال الشافعي وأحمد : المشي في السعي سنة ، وقال الأحناف ومالك : هو واجب إلا لعذر كعدم القدرة على المشي ، أو لتعليم الناس ، كما فعل ﷺ ، والذي يظهر أن المشي سنة وليس واجبا .

ويمشي الساعي متمهلا حتى يصل إلى ما بين الميئين الأخضرين ، فيسن له الرمل إلا لعذر ، ولا رمل على النساء .. وقد ثبت أن النبي ﷺ كان يسرع بين الميئين ، وكان يُسعى ما بينهما بطن الوادي .

(٥) أن يخرج من باب الصفا :

يسن لمن يريد السعي أن يخرج إليه من باب الصفا ، ويقول ذكر الخروج من المسجد .

(٦) الذكر والدعاء أثناء السعي :

يسن الذكر والدعاء بما أحب أثناء السعي ، ومن للتأثر في ذلك أن يقول : رب اغفر وارحم ، وتجاوز عما تعلم ، إنك أنت الأعز الأكرم ، اللهم آتيا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقا عذاب النار .

(٧) التطهارة ويستتر العورة :

يسن أن يسمى وهو متوضئ طاهر من النجاسة ، كما يسن أن يستتر عورته ، فلو سعى بحيث لا يراه أحد ، وكان كاشفا عورته صح السعي مع الكراهة ، كذلك يصح السعي لو كان غير متوضئ ، أو كان جنبا مع الكراهة ويحرم عليه إن سعى عاريا يراه الناس مع صحة السعي ، والحكمة جاءت من أن كشف العورة أمام الناس حرام اتفاقا .

مكروهات السعي

يكره في السعي ترك سنة من السنن السابقة ، وأشد كراهة ترك ما اختلف في أنه واجب أو سنة ، وتكره صلاة ركعتين على المروة بعد الانتهاء من السعي ؛ لأنها بدعة . ويكره تكرار السعي ؛ لأنه لا يُشرع في الحج إلا سعي واحد لحديث جابر رضي الله عنه : أن النبي ﷺ لم يطف هو ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً ، وأخرجه أحمد ومسلم وغيرهما ، والمراد بالطواف هنا السعي ؛ لأن السعي يسمى طوافاً أيضاً .

توضيحات حول مقدمات سبق تنكيرها

أحب أن أعطي القارئ فكرة توضيحية عن أهم المقدمات التي ذكرت أثناء الطواف والسعي ليكون القارئ على بينة من كل موضع يتجه إليه ويقوم بجناحه بشعائر معينة . وقد سبق أن أعطيت فكرة عن كل من الحرم المكي ، والمسجد الحرام ، والبيت الحرام (الكعبة) وإليك نبذة عما بقي :

الحجر الأسود

إن هذا الحجر هو أشرف أجزاء البيت الحرام ، ولذا شرع تقبيله واستلامه ، ووضع الخد والجبهة عليه ، وموضعه جهة الشرق من الركن اليماني الثاني الذي هو في الجنوب الشرقي وارتفاعه قريب من قامة ، وقد جاءت في فضله أحاديث منها : قوله ﷺ : « الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ بَيْنَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ » [رواه الطبراني وابن خزيمة في صحيحه] . وقوله : « يَأْتِي هَذَا الْحَجَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَهُ عَيْنَانِ يَبْصُرُ بِهِمَا ، وَلِسَانٌ يَنْطَلِقُ بِهِ ، يَشْهَدُ لِمَنِ اسْتَلَمَهُ بِحَقٍّ » [رواه الترمذي وحسنه] . وقوله : « نَزَلَ الْحَجَرُ الْأَسْوَدُ مِنَ الْجَنَّةِ ، وَهُوَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنَ اللَّبَنِ فَسُوِّدَتْهُ خَطَايَا بَنِي آدَمَ » [رواه الترمذي وحسنه] .

ولا يحسب الطواف إلا إذا بُدئَ به من الحجر الأسود ، وانتهى به إليه .

المطهر

هو ذلك المكان الذي بين باب البيت والحجر الأسود ، والذي قال فيه الرسول ﷺ « الْمُطَهَّرُ مَوْضِعٌ يَسْتَجَابُ فِيهِ الدُّعَاءُ » ولذا كان هذا المكان المقدس موضع تعلق وفود الله

توضيحات حول مقدسات سبق ذكرها ٨١

تعالى ، فهناك يلصقون أيديهم وصدورهم به هاكين خاشعين ، وهو جزء من جدار البيت ، وقد سبق ما يطلب عمله باللتزم .

الحطيم

قال بعضهم : إن الحطيم هو نفسه ججر لإسماعيل ، وذلك لكون البيت رفع بناؤه ، وهو بقي محطوماً بغير بناء .

والقول القوي أنه عبارة عن المثلث المحصور بين الحجر الأسود وزمزم ، والمقام ، فالحجر طرف المثلث ، وبئر زمزم ومقام الخليل قاعدته ، انظر الرسم آخر الكتاب .

مقام إبراهيم

المقام هو ذلك الحجر الذي كان الخليل إبراهيم عليه السلام يقف عليه عند بنائه البيت كلما ارتفع جدار الكعبة ، ولم يتمكن من وضع الحجارة عليه بسبب ارتفاعه حتى إذا تم البناء تركه مكانه ، وقد قيل إن فيه : أثراً من قدمي الخليل إبراهيم عليه السلام حيث ساخت قدماه فيه ليكون ذلك معجزة خالدة باقية ، وقد أمرنا الله أن نتخذ مصلى من مقام إبراهيم فتصلي خلف المقام إن استطعنا ركعتين بعد الطواف بالبيت ، فإن لم نستطع صلينا في الحجر ، فإن عجزنا صلينا في المسجد الحرام ، وإلا ففي الحرم ، وإلا ففي أي مكان بعد ذلك .

ججر إسماعيل

سمي بذلك ؛ لأنه كما قيل ضم جتين طاهرتين : جنة إسماعيل وجنة أمه هاجر عليه السلام ، وهو موضع بجوار الكعبة من الجانب الشمالي (البحري) ويدخل فيه من أصل البيت نحو من ستة أذرع ؛ لذلك لا يصح الطواف داخل الحجر ، بل من ورائه ؛ لأن الطواف داخل البيت لا يصح ، فقد جاء في حديث صحيح أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة : « لولا أن قومك حديث عهد بشركك لهدمت الكعبة فألفقناها بالأرض ، وجعلت لها باباً شرقاً وباباً غرباً ، وزدت فيه ستة أذرع من الحجر ، فإن قرئتم ناقصتها حين بنت الكعبة » (١) .

بئر زمزم والنسك والمروة

هذه البئر آية من آيات الله تعالى الدالة على توحيده فقد كانت هذه البئر نعمة نبت

على يد جبريل عليه السلام من أجل المرأة المؤمنة هاجر وابنها الصغير إسماعيل اللذين جاعا وعطشا بعد نفاذ ما كان معهما من طعام وشراب حتى إن الأم من ولها ، وشدة إشفافها على وليدها وهي تراه لا يستطيع حتى أن يبكي من جفاف ريقه ، وامتقاع لونه بسبب العطش الذي أجهدته وكاد يقتله صارت تجري صاعدة على الصفا هابطة منه إلى الوادي ، ثم صاعدة على المروة هابطة إلى الوادي ثم إلى الصفا وهكذا حتى أتمت سبعة أشواط ، فسمعت صوتاً التفتت بعده جهة وليدها فرأت النبع المبارك ، فذهبت تحوطه وتقول : زم - زم . فأطلق عليه زمزم ، ولو تركته أم إسماعيل لصار ماءً معيماً ، كما جاء في حديث شريف .

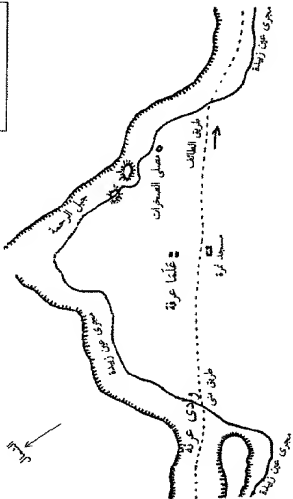
وقد تقدم الكلام على الكعبة والمسجد الحرام وعلى الركبتين اليمانيتين من الكعبة ، وأما الركبتان الشاميان فهما الركن الذي في الشمال الشرقي ، ويسمى أيضاً الركن العراقي ، والركن الذي في الشمال الغربي ، والاثنان ليسا على قواعد إبراهيم .

الوقوف بعرفة

عرفة وايد بين المزدلفة والطائف ، تمتد من علكتي عرفة إلى جبل عرفة الذي يحيط بالوادي من الشرق على هيئة قوس ، وفي طرفيه من الجنوب الطريق إلى الطائف ، وفي طرفيه من الشمال لسان يبرز إلى الغرب يسمى جبل الرحمة ، في طرفيه الغربي صخرة عالية هي موقف الخطيب ، وفي أسفلها مصلى يسمى مسجد الصخرات ، والمسافة من علمي عرفة إلى سفح جبل الرحمة تبلغ نحو ألف وخمسمائة متر - ١٥٠٠ - متر . والوقوف بعرفة يتحقق بالوجود في أي جزء من أجزاء عرفة بشرط أن يكون محرماً ، سواء وجد واقفاً أو راكباً ، أو مضطجقاً ، عالماً أنها عرفة أو جاهلاً ذلك ما دام الوقوف في وقته .

وهو ركن من أركان الحج بإجماع المسلمين ؛ لقوله ﷺ لأهل نجد حين سألوه : كيف الحج ؟ « الحج عرفة فَمَنْ جَاءَ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنْ لَيْلَةِ تَجَمُّعٍ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ » . أخرجه أحمد . وهذا لفظه والأربعة والبيهقي والحاكم وصححه الترمذي وقال : والعمل عليه عند أهل العلم أنه من لم يقف بعرفات قبل طلوع الفجر (يوم النحر) فقد فاته الحج ولا يجزئ عنه أنه جاء بعد طلوع الفجر ، ويجعلها عمرة ، وعليه الحج من قابل (١) .

جبل عرفات



(هذا) وعرفة كلها موطن للوقوف إلا بطن عُرَّة ، فالوقوف به لا يجزئ بالإجماع .
والأفضل الوقوف عند الصخرات ، موقف النبي ﷺ ، أو بالقرب منها ، وأما ما اشتهر
من اهتمام الناس بالوقوف على جبل الرحمة ، وترجيحه على غيره فخطأ مخالف للسنة .
ويمن لمن يريد الوقوف بعرفة أن يتنسل ، وأن يقف عند الصخرات راكبا - إن
أمكن - مستقبلاً القبلة مكبراً مصلياً على النبي ﷺ مجتهداً في الدعاء .
كما يستحب الإكثار من ذكر الله تعالى والدعاء يوم عرفة ، فإنه يوم إجابة الدعاء ،
وإفاضة الخير من الجواد الكريم الرحمن الرحيم ، ولتحر الأدعية الماثورة والواردة في
الكتاب والسنة .

فصل يوم عرفة

ورد في فضل عرفة أحاديث منها :

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال : **إِنَّ اللَّهَ يُبَاهِي بِأَهْلِ عَرَفَاتِ أَهْلَ السَّمَاءِ ،**
فَيَقُولُ لَهُمْ : أَنْظَرُوا إِلَيَّ جِبَادِي بَجَاؤِنِي شُغْرًا غَيْرًا [ورواه أحمد وابن مهدي في مسندهما ، وإمامهم وقال : صحيح على
شرطهما] .

وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال : **« ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه**
عبيداً من النار من يوم عرفة ، وإنه ليدنو يتجلى ، ثم يُباهي بهم الملائكة فيقول : ما أراد
هؤلاء ؟ » [رواه مسلم والنسائي ، وابن ماجه] **وزاد زُرَّعٌ في جامعهم فيه : « اشهدوا ملائكتي أني**
قد غفرت لهم » .

وعن عبد العزيز بن قيس العبدى قال : سمعت ابن عباس يقول : كان قلائد ^(١)
ردف ^(٢) رسول الله ﷺ فجعل الفتى يلاحظ النساء وينظر إليهن فقال له رسول الله
ﷺ : **« ابن أعشى ، إن هذا يوم من مَلك فيه سَمْعَةٌ وَبَصَرَةٌ وَلِسَانَةٌ خَيْرٌ لَكَ »** [رواه أحمد
بإسناد صحيح والطبراني] ^(٣) .

وقت الوقوف بعرفة

وقت الوقوف بعرفة هو من زوال الشمس يوم عرفة إلى طلوع الفجر يوم النحر عند
الأحناف ومالك والشافعي والجمهور ؛ لأن النبي ﷺ إنما وقف بعد الزوال ، وكذا

(٢) رده وريده : يركب خلفه .

(١) هو الفضل بن العباس رضي الله عنه .

(٣) الترغيب والترهيب ج ٣ ص ٣٦ .

الخلفاء الراشدون ، وقال أحمد : وقت الوقوف بعرفة ما بين طلوع فجر يوم عرفة وفجر يوم النحر ويكفي الوقوف في أي جزء من الوقت ليلاً أو نهاراً ، لحديث : « من صلى مَعْتَا ضَلَاةَ الْقَدَاةِ يَجْمَعُ وَوَقَفَ مَعْتَا حَتَّى نَقِضَ ، وقد أفاضَ قَبْلَ ذَلِكَ من عرفاتٍ ليلاً أو نهاراً . فَقَدْ تَمَّ حُجُّهُ » من حديث أخرجه أحمد والأربعة والبيهقي ، وقال الترمذي هذا حديث حسن صحيح ، والظاهر أن الراجع هو القول الأول كما أنه هو الأحوط .

ومن وقف بعرفة في أي وقت من بعد ظهر يوم عرفة إلى فجر يوم النحر فقد أجزأه ذلك عن ركن الوقوف بعرفة . غير أنه إن وقف نهاراً وجب عليه أن يبقى حتى تغرب الشمس ليجتمع بين النهار والليل كما فعل الحبيب محمد ﷺ ، فإن أفاض قبل الغروب وجب عليه دم .. وذلك عند الأحناف ومالك وأحمد ، وأما الشافعية ومعهم ابن حزم فإنهم يرون أن الجمع بين الليل والنهار سنة وليس واجباً ^(١) . وهناك قول للمالك بأن من ترك عرفة قبل الغروب بطل حجُّه . قال ابن عبد البر : لا أعلم أحداً من فقهاء الأمصار قال بقول مالك ..

ومن لم يدرك جزءاً من النهار ولا جاء عرفة حتى غابت الشمس فوقف ليلاً فلا شيء عليه ، وحجه تام ، لا نعلم مخالفاً ^(٢) ، فالجمع بين النهار والليل مطلوب ممن وقف نهاراً فقط .

مسائل تتصل بالوقوف بعرفة :

- (١) أجمع العلماء على أنه يصح وقوف غير الطاهر كالجنب والحائض والنفساء .
- (٢) من مرَّ بعرفة وهو غافل أجزأه ذلك عن الوقوف الركن ، ولو كان عند مروره نائماً أو غافلاً ، أو لا يعلم أنه عرفة ، أو لاهياً أو عابثاً ... بذلك قال أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ، وقال أبو ثور : لا يجزئه ؛ لأنه لا يكون واقفاً إلا بالإرادة .
- (٣) من وقف وهو مغشى عليه أو مجنون ، أو سكران ، ولم يفق حتى يخرج من عرفات فإنه لا يحسب له وقوف بعرفة وبطل حجه ، وهو قول الحسن والشافعي وأبي ثور وإسحاق وابن المنذر .
- وقال عطاء ومالك وأصحاب الرأي يجزه ، وتوقف في ذلك الإمام أحمد ، والظاهر أن الراجع عدم الإجزاء .

وتعقد الأعمال المطلوبة من بدء التحريم من مكة إلى الوقوف بعرفات

بعد وصول الحاج إلى مكة وقيامه بالطواف والسعي والخلق أو التقصير لإنهاء أعمال العمرة إن كان متمتعا ، فإنه بعد الخلق يلبس ملابسه العادية ويحل له كل ما حرم عليه بسبب الإحرام ويظل بعد ذلك حلالا يطوف بالبيت وينال فضيلة الصلاة بالمسجد الحرام حيث تعدل مائة ألف صلاة فيما سواه ، وله أن يحرم بعمرة من وقت لآخر إن أراد الإكثار من الخير ، ويكون إحرامه للعمرة من الحل كما سبق ، ويظل على إحلاله حتى يأتي يوم التروية ، وهو اليوم الثامن من ذي الحجة فيحرم يومئذ بالحج من مكة ، وإن كان مفردا ، أو قارنا فإنه على إحرامه الأول ؛ لأنه لم يتحلل بعد طواف القدوم ، ثم يخرج للحجاج إلى منى بعد صلاة الصبح من اليوم الثامن بحيث يصلون بمنى خمسة أوقات هي الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، ثم يبيتون بمنى ليلة التاسع من ذي الحجة ، ويصلون الصبح بها - وكل ما ذكر سقته وليس واجبا - فإذا طلعت الشمس يوم عرفة ساروا من منى متجهين إلى عرفات وأكثروا من التلبية والدعاء ، ويسن أن يذبحوا من طريق ويرجعوا من آخر إن أمكن ذلك ، فإن وصلوا نَجْرَةَ مكثوا بها حتى تزول الشمس ، ويستسلون بها للوقوف بعرفة إن أمكن ، فإذا زالت الشمس ذهب الإمام والناس إلى مسجد إبراهيم عليه الصلاة والسلام (مسجد نمرة) فيخطب الإمام خطبتين قبل صلاة الظهر بين الناس فيهما ما يطلب منهم عند الوقوف بعرفة والنزول منه وغير ذلك ، ويفصل بين الخطبتين بجلوس قدر قراءة سورة الإخلاص ، ثم يصلي بالناس الظهر والعصر مجموعتين جمع تقديم يقصر فيهما ولو لم يكن في حالة سفر ؛ لأن الجمع والقصر من أجل اليوم وما فيه من عمل لا من أجل السفر كما يأتي ، وتكون الصلاتان بأذان واحد وإقامتين ، فإذا فرضوا من الصلاة اتجهوا إلى عرفات ضارعين إلى الله مليون .

في الحج خطب أربع

يسن أن يكون للحجاج جميعهم إمام منهم يبين لهم المطلوب ويقوم أمامهم بأداء المناسك على الوجه الأكمل ، ويخطب فيهم الخطب التي خطبها رسول الله ﷺ في حجة الوداع ، يعرفهم فيها بالمناسك وأحكامها ، ويبين لهم الأركان والواجبات

والسنن، والميطلات والمكروهات ، فإن استعصى قيام الإمام المطلوب لجميع الحجاج بسبب كثرتهم التي ترتب عليها تفرقهم في أماكن عديدة وفي رقعة واسعة من أراضي المناسك فلا بد من أن يكون لكل مجموعة من الحجاج إمام يقوم بالدور السابق ويعتبر نائباً عن الإمام الأصلي ، ويمكن الاكتفاء بإمام واحد لو زُكِّت مكبرات للصوت توصل لإرشادات الإمام وخطبه إلى جميع الأماكن التي يوجد فيها حجاج .

وإمام الحج مطلوب منه أربع خطب للتبيين والتوضيح والإرشاد .

(الأولى) يوم السابع من ذي الحجة وتكون بمكة ؛ ليوضح للناس كيفية الإحرام للحج بالنسبة للمتمتع وبالنسبة لأهل مكة ، وكيفية العمل المطلوب من جميع الحجاج حتى الوقوف بعرفة .

(الثانية) تكون بأرض عرفات ليبين لهم المطلوب في هذا اليوم ويكبر ويهلل ويدعو والناس يتبعونه حتى يتعلم الجاهل ، ويطمئن إلى صحة ما يعمل ، ثم عليه أن يجيب على أسئلة الناس - وما أكثرها في هذه المواقف - وعليه أن يبين كيف ينصرفون من عرفات ، وكيف يبيتون بالمزدلفة ، ويقفون بالمشر الحرام ... إلخ

(الثالثة) يوم النحر يبنى ليوضح لهم المطلوب منهم في هذا اليوم وما بعده .

(الرابعة) يوم النحر الأول ؛ وهو اليوم الثاني عشر من ذي الحجة ، ليبين لمن تعجل ماذا يفعل ؟ ولمن تأخر كيف يتصرف ؟ وذلك يبين مدى الخطأ الفادح الذي تقع فيه الحكومات حين لا تهتم بإيفاد البعثات العلمية الدينية مع الحجاج ليبينوا لهم كيف يؤدون هذه الفريضة الغريبة عليهم في جميع جوانبها - إلا من تكرر حجه - ؟ ومع ذلك فهو ليس بعالم بأنواع الأحكام ولا بأنواع الجزاءات التي شرعت تكفيراً للأخطاء التي تقع أثناء الحج .. ولو أحسن الحكومات الإسلامية ، ودفعتها الغيرة الدينية إلى عمل يفيد المسلمين ويتفقههم في دينهم لاختارث كبار العلماء ليقوموا بدور التعريف بالإسلام وتشريعاته السامية ، حتى يعودوا قائمين حقاً عاملين على التغيير في أنفسهم وفي أمتهم مطالبين بالإسلام ؛ ليكون هو أساس العمل في جميع جوانب الحياة .

أحكام لها أسماء :

في الحج أيام لها أسماء تناسب ما يعمل فيها وهي :
يوم التروية : وهو اليوم الثامن من ذي الحجة .

- يوم عرفة : وهو اليوم التاسع من ذي الحجة وقيل هو يوم الحج الأكبر .
 يوم النحر : العاشر من ذي الحجة وقيل هو يوم الحج الأكبر .
 يوم القَرّ : وهو اليوم الحادي عشر ؛ لأنهم يقرون ببنى .
 يوم النفر الأول : وهو اليوم الثاني عشر ؛ لأن البعض ينصرف من منى يومئذ .
 يوم النفر الثاني : وهو اليوم الثالث عشر ؛ لأن الباقي ينصرف في هذا اليوم .

الحلق ، حكمه ، مقدار ما يحلق - كيفية - ثمرته

الحلق هو الركن الرابع من أركان الحج على الصحيح عند الشافعية ، وقال غيرهم : هو واجب يجبر تركه بدم (ذبح شاه) ومنهم من قال : هو مباح بعد مناسك معينة ، والمراد بالحلق إزالة شعر الرأس ، بأي آلة من آلات الحلق ، أو بأي شيء آخر كإزالته بنوع من المساحيق ، أو بالتفث أو بالإحراق ، والأفضل كونه بالموسي إن أمكن ، وإن كان أقرع لا شعر له وجب عليه عند الأحناف إمرار الموسي على رأسه ، وقال غيرهم : إمرار الموسي على رأسه سنة إن أمكن .

والمراد بالتقصير أخذ جزء من الشعر قل ذلك الجزء ، أو كثر ، غير أنه يستحب ألا يقل ما يأخذه عن أمثلة ، وأن يأخذ من جميع الشعر .

والرجل مخير بين أن يحلق أو أن يقصر ، أما المرأة فيتعين عليها التقصير ؛ لأن حلق رأسها حرام عند جمهور الفقهاء ، ومكروه عند أبي حنيفة والشافعي ، إلا لعذر ، كمرض أو أذى برأسها ؛ وذلك لأن الحلق بدعة في حق المرأة ومثلة .

والحلق للرجل أفضل وأكثر ثواباً من التقصير إلا إن تعين التقصير لعذر من الأعذار .

والحلق والتقصير ثابتان بالكتاب والسنة وإجماع الأمة ، قال تعالى : ﴿ تَذَكَّرْنَ أَنْسَحِدَ الْحَرَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ مَكِينٌ مِمَّنْ يُحَلِّينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخْلُوتُونَ ﴾ [سورة التفتح : ٢٧] .

وجاء في حديث ابن عمر أن النبي ﷺ قال : « اللهم ارحم الخلقين » . قالوا : والمقصرين ؟ قال : « والمقصرين » [أمرجه الجماعة إلا السائي] .

والأحاديث في ذلك كثيرة مشهورة ، ومنها قوله ﷺ لمن أهلوا بالحج مفردين ، « أجعلوا من إحرامكم بطواف البيت وبين الصفا والمروة وقصروا » الحديث : أخرجه

الشيخان وهذا الحديث استدلل به من قال بوجوب الحلق أو التقصير ، وردوا به على من قال : إن الحلق أو التقصير شأنه شأن ملابس الإحرام ، له أن يفعله في وقته كما له أن يلبس ملابس الإحرام في وقت الإذن بلبسها ، وهو على هذا ليس تسكنا من مناسك الحج .

ولابد في الحلق أو التقصير من استيعاب جميع الشعر ؛ لأن النبي ﷺ حلق جميع رأسه وقال « خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكَكُمْ » ، وبذلك قال مالك وأحمد ومحقق الأحناف ، وقال أبو حنيفة : يكفي حلق الربع أو تقصيره ، وعن أبي يوسف : يكفي حلق النصف أو تقصيره . وقال الشافعي : يجزئ في الحلق والتقصير ثلاث شعرات ، هذا كله بالنسبة لحلق أو تقصير الرجل .

وأما المرأة فتقصر من كل قرن قدر الأُمتلة عند الأحناف والشافعي وأحمد . وقال مالك : تأخذ من جميع قرونها أقل جزء ، ولا يجوز الاقتصار على بعضها . وكيفية الحلق المسنونة هي : أن يبدأ بالشق الأيمن من رأس المخلوق ، وإن كان على يسار الخالق ، فإن النبي ﷺ بعد أن نحر بمنى قال للحلاق : « خُذْ وَأَشَارْ إِلَى جَانِبِهِ الْأَيْمَنِ ثُمَّ الْأَيْسَرِ ، ثُمَّ جَعَلَ يَعْطِيهِ النَّاسَ » [أخرجه مسلم وأبو داود وبهنا قال الجمهور] . ويستحب لمن حلق أن يقلم أظفاره ، ويأخذ من شاربه ، ولحيته ؛ لأن ابن عمر كان يفعل ذلك .

وإذا حلق أو قصر بعد السعي للعمرة فقد حل له كل شيء سواء أكان ذاهباً للعمرة وحدها ، أم كان متمتعاً بالعمرة ، عازماً أن يضم إليها الحج فيما بعد ، أما إن كان محرماً بالحج وحده ، أو بالعمرة والحج قارئاً ، فإنه بعد الحلق يوم النحر يحل له كل شيء من محظورات الإحرام إلا الجماع ودواعيه القريبة كالقُبلة واللمس بشهوة ، بخلاف النظر فإنه لا دم فيه ولو أنزل ، إذا كان لم يطف بالبيت طواف الإفاضة ، فإذا طاف حلت له النساء أيضاً .

وإن كان لم يحلق حتى طاف بالبيت طواف الإفاضة فإنه بعد الحلق يحل له كل شيء حتى النساء .

والتحلل الأول يسمى التحلل الأصغر ؛ لأنه لم تحل به النساء .
والتحلل الثاني يسمى التحلل الأكبر ؛ لأنه حل له كل ما كان ممنوعاً بالإحرام ، حتى النساء .

خلاصة أركان الحج

أركان الحج حسبما ذكر سابقاً خمسة ، منها اثنان متفق عليهما عند الجميع ، وهما الوقوف بعرفة ، ومعظم طواف الإفاضة ، وباقيه ركن عند غير الأحناف وواجب عند أبي حنيفة . والإحرام ركن عند الجميع إلا أبا حنيفة فإنه شرط عنده .

والسعي بين الصفا والمروة ركن عند مالك والشافعي وواجب عند أبي حنيفة والصحيح عند أحمد ، وأما الحلق أو التقصير فإنه ركن عند الشافعي على الأصح . وهذه الأركان منها ما لو ترك لفات الحج ولم يصح ولا شيء على من فاته ، وهو الإحرام . ومنها ما لو تركه الحاج لبطل حجّه ويؤمر بأن يتحلل من الحج ويحتسب الطواف والسعي عمرة ، وعليه القضاء في العام القابل ، وهو الوقوف بعرفة ، وسيأتي في الإحصار . ومنها ما لا يقوت الحج بإهماله إلا إذا مات قبل أدائه وهو الطواف بعد عرفة ، المسمى طواف الإفاضة ، والسعي ، والحلق .

وأما الترتيب بين معظم الأركان فإنه ركن عند الشافعية شرط عند غيرهم فيشترط تقديم الإحرام على جميعها ، وتقديم الوقوف بعرفة على طواف الركن ، ويشترط كون السعي بعد طواف صحيح ، ولا يشترط تقديم الوقوف بعرفة على السعي ، بل يصح سعيه بعد طواف القدوم (وهو الذي يكون بالنسبة للمفرد والقارن) وهو أفضل ، ولا ترتيب بين طواف الركن والحلق .

واجبات الحج

الواجبات جمع واجب ، والواجب في فريضة الحج بالذات هو ما لو تركه الحاج لا يبطل حجّه ، ولكنه يأثم بتركه عمداً ويجب عليه فيه دم .

وواجبات الحج كثيرة ، منها ما هو متفق عليه ومنها ما هو مختلف فيه ، فالمتفق على وجوبه أربعة :

١ - الإحرام من الميقات لمن كان خارجه ، وهو واجب باتفاق العلماء ؛ لحديث « لا تجاوزوا الميقات إلا بإحرام » والمراد هنا الميقات المكاني وقد مر تحديد المواقيت المكانية ، أما الميقات الزماني فهو أشهر الحج وقد سبق أيضاً ، فمن غير الميقات بدون إحرام فإن الواجب

عليه ذبح شاة ، وقد كان ابن عباس يَرُدُّ من تجاوز الميقات بدون إحرام حتى يحرم منه .

٢ - رمي الجمار .

٣ - الذبح للمتمتع والقارن ، وسيأتي توضيح لهذين الواجبين .

٤ - البعد عن المحرمات ، وابن حزم يرى أن الوقوع في المعاصي أثناء الحج يبطل الحج وفي ذلك يقول : كل من تعمّد معصيةً أتى معصية كانت - وهو ذاكر لحجه مُدَّ يحرم إلى أن يتم طوافه بالبيت للإفاضة ويرمي الجمرة - فقد بطل حجه ، .
والمختلف في وجوبه وغيره تسعة :

١ - التلبية وقت الإحرام : وهي واجبة عند مالك على المشهور ، وسنة عند الشافعي وأحمد وشرط عند أبي حنيفة ، أما التلبية بعد الإحرام فهي سنة عند الجميع .

٢ - طواف القدوم : وهو واجب عند مالك وسنة عند غيره .

٣ - صلاة الطواف : وهي واجبة عند الأحناف ، وقول لمالك والشافعي ، وسنة عند أحمد والأصح عند الشافعي .

٤ - السعي بين الصفا والمروة : وهو واجب يجبر بدم عند الأحناف ، والصحيح عند أحمد ، وركن عند مالك والشافعي ورواية عن أحمد .

٥ - مُدُّ الوقوف بعرفة إلى ما بعد الغروب لمن وقف نهاراً ؛ وهو واجب عند الأحناف ومالك وأحمد ، وسنة عند الشافعي وابن حزم ، ومن وقف ليلاً فلا شيء عليه .

٦ - الحلق أو التقصير : وهو ركن عند الشافعي ، وواجب عند الثلاثة .

٧ - طواف الوداع : وهو واجب عند الأحناف والشافعي وأحمد ، وسنة عند مالك وفرض عند ابن حزم يجب على من تركه العودة للقيام به ولو كان بلدّه في أقصى الأرض وكل ذلك سبق ذكره والخلاف فيه .

٨ - ٩ - المبيت بمزدلفة والوقوف بها وهذان لم يسبق الكلام عليهما ، وإليك التفصيل والبيان عنهما وعن رمي الجمار ، والذبح .

المناسك المطلوبة بمزدلفة

التصريف بمزدلفة

المُزْدَلَفَةُ : عبارة عن وادٍ يمتد من مُحَشَّرْ غَرْبًا إلى الْمَأْزَمِينَ شرقًا ، طوله نحو أربعة

آلاف متر ، وشعبي بذلك ؛ لأن الناس يأتون إليه في زُلْفٍ (أي ساعات) من الليل ، ويقال له جَمْعٌ ؛ لاجتماع الناس به ، والمزدلفة من الحرم ، وفيها يرى على يمين السائر إلى عرفة (المشعر الحرام) على بعد ٢٥٤٨ متراً من أول الوادي جهة الشَّحْسَر ، والمشعر الحرام : جبل بالمزدلفة ؛ وسمي بذلك لأن العرب في الجاهلية كانت تُشِيرُ عنده هداياها (والإشعار هو الضرب بشيء ، حاد في ستام الجمل حتى يسيل الدم) والمشعر الحرام يسمى أيضاً (قُزْحًا) ، ويحيط به جدران ؛ كل منهما ارتفاعه أربعة أمتار وعرضه ثلاثة ، والمسافة بينهما ستون متراً ، وفي نهاية المزدلفة يضيق الوادي إلى خمسين متراً عرضاً في مسافة طولها ٤٣٧٢ متراً تنتهي إلى العلمين اللذين هما حد الحرم من جهة عرفة ، وهما بناءان أقل من بناء المشعر الحرام ، والمسافة بينهما مائة متر ، وهذا الوادي

يسمى وادي المَاءِ زَيْتَيْنِ ، والمأزَم : هو الطريق بين الجبلين ، وفي جنوبهما طريق ضُبُّ الذي يستحب سلوكه عند الذهاب إلى عرفة ، ثم يتسع الوادي ويسمى وادي غُرْنَة ، وبه مسجد نَمْرَة ، ويسمى جامع إبراهيم ، وهو مسجد كبير طوله تسعون متراً في عرض ثمانين محاط بالبواكي ، وفي وسطه مجرى ماء يأتيه الماء من مجرى عين زبيدة ، وفي شماله إلى الشرق بقليل غُلْمَان ، وهما عمودان أقيما للدلالة على حد عرفة الغربي ، بينهما وبين العلمين المحددين للحرم من الشرق ١٥٥٣ متراً .

(هذا) وعرفة كلها موقف إلا بطن غُرْنَة ، ومزدلفة كلها موقف إلا بَطْنُ مُحَسَّر ، لأن عرفة من الحِلِّ وبطن غُرْنَة من الحَرَم فهو غير عرفة وأما المزدلفة فهي من الحرم ، وبطن محسر من الحِلِّ فهي غير مزدلفة .

حكم المبيت بالمزدلفة

المبيت بالمزدلفة ليلة النحر بعد الإفاضة والنزول من عرفات سنة عند أي حنيفة ومالك ، وواجب عند أحمد حتى نصف الليل ، وعند الشافعي واجب حتى تمام ساعة بعد نصف الليل .. والأوزاعي وجماعة من التابعين وابن حزم يرون أن المبيت بها فرض . ويسقط وجوب المبيت بالمزدلفة لعذر كضعف أو خوف زحام ، أو مرض أو فوات رقعة لقول عائشة رضي الله عنها : كانت سودة امرأة ضَحِيحَةَ قَبِيْطَةَ ^(١) فاستأذنت رسول الله ﷺ أن تُغِيضَ من جحش يليل فأذِنَ لها ، وَوَدَّعْتُ أَنِّي كُنْتُ اسْتَأْذَنُ فَأُذِنَ لِي . [أخرجه الشيخان وأحمد] . وقال ابن عباس : أنا من قَدَّمَ النبي ﷺ ليلة المزدلفة في ضَمَقَةِ أَهْلِهِ . [أخرجه الشافعي وأحمد والشيخان] .

والمعنى أن ابن عباس ؓ كان من الضعفة الذين أذن لهم النبي ﷺ أن يخرجوا من المزدلفة ليلاً إلى منى ، وهذا إذن عالم لكل صاحب علم في الذهاب إلى منى قبل الفجر لرمي جمره العقبة قبل الزحام [وهذا حق عليه] .

الوقوف بالمزدلفة :

الوقوف بالمزدلفة بعد طلوع فجر يوم النحر وقبل طلوع الشمس واجب عند الأحناف وسنة عند مالك والشافعي وأحمد .

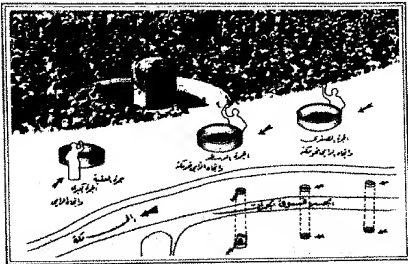
وقد عرفت أن المزدلفة كلها موقف إلا بطن محسر للحديث السابق ، ومن وقف بها محمولاً ، أو نائماً ، أو معتمداً عليه ، أو على غير طهارة ، فإن ذلك يحسب له ؛ لأن النية والطهارة ليستا شرطاً في الوقوف بالمزدلفة ولا في المبيت ^(١) .

والسنة لمن وقف بالمزدلفة بعد الفجر أن يقف على قَرْح ، ويكثر من الذكر والدعاء ، وأن ينصرف إلى منى إذا أسفر الصبح وظهر ظهوراً واضحاً ، وقبل طلوع الشمس ؛ لأن النبي ﷺ وقف بها ثم أفاض قبل أن تطلع الشمس مخالفاً للمشركين ؛ لأنهم كانوا لا يفيضون إلى منى إلا بعد طلوع الشمس .

ويسن الاغتسال لهذا الوقوف ، والتعجيل بصلاة الصبح ليدرك الناس الوقوف والدفع قبل طلوع الشمس ، ويسن المشي بسكينة ووقار حتى لا يحصل إهزاء لأحد ، إلا إذا وصل إلى وادي محسر فإنه يسرع إن كان ماشياً ، ولا يوجد من يزاحمه مزاحمة ضارة ؛ لأن النبي ﷺ فعل ذلك ، وهذا الوادي هو الذي هلك فيه أصحاب القليل .

رَمَى الْجِمَارِ

الجمار جمع جمره وهي : الحجر الصغير ، ورميها قذفها وهذا في اللغة ، وأما في الشرع فالمراد برمي الجمار : هو القذف بحصى معين في زمان معين ومكان معين .
والجمار التي ترمى ثلاث مبنى ؛ الصغرى التي تلي مسجد الخيف ، والوسطى والكبرى وهي جمره العقبة ، وإليك البيان في مباحث الرمي بالجمار .



حكم رمي الجمار

رمي جمرة يوم النحر ، ورمي الجمار الثلاث يومين بعد يوم النحر واجب عند الأئمة الأربعة والجمهور : لأن النبي ﷺ رمى بجمرة العقبة يوم النحر ضحى ورمى في سائر أيام التشريق بعدما زالت الشمس [أخرجه السبعة والبيهقي وقال الترمذي : حديث حسن صحيح] . وقال عبد الرحمن بن عثمان التيمي : أئزنا رسول الله ﷺ أن نرمي الجمار بمثل حصى الخداف في حجة الوداع . [أخرجه الطبراني في الكبير بسند رجاله رجال الصحيح] .

أوقات الرمي

أيام الترمي أربعة : يوم النحر ، وأيام التشريق الثلاثة ، أما يوم النحر فرمي فيه جمرة العقبة فقط . وقد أجمع المسلمون على أن من رمى جمرة العقبة يوم النحر من طلوع الشمس إلى زوالها فقد أصاب السنة ، ورمي في الوقت الذي يستحب فيه الرمي (١) . ويجوز أن يرميها ابتداء من نصف ليلة النحر عند عطاء وطاوس والشعبي وابن أبي ليلى وعكرمة بن خالد والشافعي وأحمد ، وعن أحمد أيضاً أنه يجوز بعد الفجر قبل

(١) بداية المجتهد ج ١ ص ٣٢٢ .

طلوع الشمس ، وهو قول مالك وأصحاب الرأي (الأحناف) وإسحاق وابن المنذر .. وقال مجاهد والثوري والتخمي لا يرميها إلا بعد طلوع الشمس .

وكذلك يجوز تأخير الرمي بعد الزوال إلى غروب الشمس ، قال ابن عبد البر : أجمع أهل العلم على أن من رماها يوم النحر قبل المغيب فقد رماها في وقت لها ، وإن لم يكن ذلك مستحباً لها (إلا أن يكون التأخير لعذر مثل الزحام وغيره) .

فإن أخرها عن الغروب لغیر عذر ، فهو مكروه ، ولا شيء عليه عند أبي حنيفة والشافعي ومحمد بن المنذر ويعقوب ، ومعهم مالك ، غير أنه مرة يقول : وعليه دم ، ومرة لا يقول بذلك .

ويرى أبو حنيفة وأحمد وإسحاق : تأجيل الرمي إلى الغد (ثاني أيام العيد) بعد الزوال .. ويكره الرمي قبل طلوع الشمس لغیر عذر أيضاً ؛ لأنه خلاف السنة كما علمت ، أما أصحاب الأعدار فلا شيء عليهم في تقديم ولا تأخير حسبما تقدم ؛ فمن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ « رَحَضَ لِرُغَاةِ الْإِبِلِ أَنْ يَرَوْهَا بِاللَّيْلِ » (أنسجه البزار) ، ولهذا يجوز التأخير لأصحاب الأعدار ولو إلى آخر أيام التشريق .

وجاء أن النبي ﷺ : أَمَرْنَا سَلَةَ لَيْلَةِ النَّحْرِ فَرَمَتْ جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ قَبْلَ الْفَجْرِ ثُمَّ مَضَتْ فَأَقَاضَتْ (رواه أبو داود والحاكم والبيهقي ، ورجال رجال الصحيح) ^(١) . وجاء في حديث أسماء : أنها رَمَتْ ثُمَّ رَجَعَتْ فَصَلَّتِ الصُّبْحَ وَذَكَرَتْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَذِنَ لِلظُّلَمِ (النساء) (منقوله) .. أي أذن لهم في الرمي ليلاً . والخلاصة أن رمي جمره العقبة يجوز ابتداء من نصف ليلة النحر إلى فجر الثاني من أيام النحر عند بعضهم وبعضهم لا يجيز الرمي بالليل ، وإنما من جاءه الليل ولم يرم فليؤجل الرمي إلى ما بعد الزوال في ثاني يوم النحر ، والسنة كون الرمي بعد طلوع شمس يوم النحر إلى زوالها لمن لا عذر له ، فإن كان له عذر فالسنة في حقه وقت إمكانه ما دام ذلك في وقت الجواز ووقت الجواز إلى آخر أيام التشريق .

وأما وقت الرمي بعد يوم النحر وفي أيام التشريق الثلاثة ، فالمستحب أن يكون الرمي كل يوم بعد زوال الشمس حتى غروبها من اليوم نفسه .

ويجوز التأخير إلى طلوع شمس اليوم التالي بغیر كراهة إن كان لعذر ، وبغير عذر يكره . والثابت عن رسول الله ﷺ : أنه كان يرمي هذه الجمار بعد زوال الشمس ، وبهذا قال الأئمة الأربعة غير أن أبا حنيفة أجاز الرمي في اليوم الثالث قبل الزوال ومعه في رأيه

إسحاق ، ولكن لا ينفر من رمي إلا بعد الزوال ، وأجاز عطاء وطاؤوس الرمي قبل الزوال في جميع أيام الرمي ومعهم أبو جعفر محمد بن علي (١) .

مكان الرمي :

المطلوب أول يوم - وهو يوم النحر - أن يرمي جمرة العقبة وحدها بسبع حصيات ، وفي الأيام الثلاثة التي بعد يوم النحر ، وهي أيام التشريق ، عليه أن يرمي كل يوم الجمار الثلاثة : الصغرى ، والوسطى ، والكبرى (وهي جمرة العقبة) ويبدأ بالصغرى ، ثم الوسطى ، ثم الكبرى التي هي جهة مكة وأقرب الجمرات إليها .

من أين يؤخذ الحصى ؟

يستحب أخذ حصى الرمي لجمرة العقبة من المزدلفة ، وهي سبع حصيات ترمى بها جمرة العقبة وحدها يوم النحر ، وأما جمار أيام التشريق فالأولى أخذها من غير المزدلفة عند الجمهور ، ومن أي موضع أخذت جاز . ويكره أخذ الحصى من المسجد ومن المواضع النجسة ، ومن الجمرات التي رماها هو أو غيره .

عدد الحصى ، وقدر كل حصاة :

للمطلوب لرمي كل جمرة هو سبع حصيات ، والجمار التي ترمى كل يوم من أيام التشريق ثلاث في كل يوم من الأيام الثلاثة لمن تأخر ، ويومان لمن تعجل ، وترمي جمرة العقبة وحدها يوم النحر ، فيكون جميع الحصى الذي يُرمى به بالنسبة لمن تأخر سبعون حصاة ، وبالنسبة لمن تعجل تسع وأربعون .

والقائلون بأن كل جمرة ترمى بسبع حصيات هم جمهور الفقهاء ، ومنهم الأئمة الأربعة والظاهرية ، وهناك قول للإمام أحمد : بأن خمس حصيات تكفي لكل جمرة ، والسبع أكمل ولا يجوز النقص عن خمس عنده ، واستدل على ذلك بقول ابن عباس في رمي الجمار : ما أدرى رماها رسول الله ﷺ بست أو سبع . (انظره أبو داود والبيهقي) ، وأدلة الجمهور أقوى وأكثر .

ويستحب عند الجميع أن تكون كل حصاة في مقدار حبة القول ، وهي قدر الأعملة فإن زادت أو قلت الحصاة عن ذلك كان الرمي بها جائزاً مع الكراهة عند جمهور الفقهاء ، وفي رواية عن الإمام أحمد ، أن الرمي بحجر كبير لا يجوز .

جلسن القصص

لا يجوز الرمي عند مالك والشافعي وأحمد إلا بالحجر ، فلا يجوز الرمي بالرصاص والحديد والذهب والفضة والزرنخ والكحل ونحوها .

وقال الأحناف : يجوز الرمي بكل ما كان من جنس الأرض سواء أكان حجراً ، أو طينا ، أو أجراً (الطوب المحروق) أو غيرها للأحاديث المطلقة في الرمي .

واستدل الجمهور بأن النبي ﷺ أمر بأن يكون الرمي بالحصى ، ولا يكون الحصى إلا من الحجر ، وأما الرمي بشيء ليس من جنس الأرض فإنه لا يجوز بالإجماع .

كيفية الرمي

عرفنا أن الرمي نوعان : نوع يوم النحر ونوع في أيام التشريق ، فالملطوب يوم النحر رمي جمرة العقبة بسبع حصيات ، فإذا رماها بأية كيفية جاز ما دام قصّد الرمي في الرمي قد وجد ، وما دام الحصى قد أصاب الرمي ، ولكن يستحب أن يرمي على الوجه الأكمل الموافق للسنّة ، وذلك بأن يقف الرامي في بطن الوادي (وهو شارع واسع الآن) قريباً من الرمي بحيث يراه ، جاعلاً الكعبة عن يساره ومنى عن يمينه ، ويمسك الحصى بطنه في إبهامه وسبائكه ، ثم يرميها حصاةً حصاةً ، كل حصاة في رمية مستقلة ، فلو رمى جميع الحصى في مرةً تحسب حصاةً واحدةً ، ولو رماه على مرتين حسب حصتين فقط وهكذا .

ويكبر مع كل حصاة قائلاً : باسم الله والله أكبر - ترغيباً للشيطان وحزه - اللهم اجعل حجّي مبروراً ، وذنبّي مغفوراً وسقي مشكوراً .

ويقطع التلبية مع أول حصاة ، ولا يقف عند جمرة العقبة بعد الرمي ؛ لأن ذلك لم يرد .. وفي اليوم الأول من أيام التشريق وهو الخادي عشر من ذي الحجة يبدأ برمي الجمرة الصغرى ، وهي التي في الشمال الغربي من مسجد الخيف ، فيرميها بعد الزوال بسبع حصيات متفرقات ، يكبر مع كل حصاة كما في رمي يوم النحر ، ثم يقف بعد تمام الرمي مستقبلاً القبلة حامداً مهللاً مصلياً على النبي ﷺ ، ويدعو طويلاً رافقاً يديه حلوا منكبيه مستغفراً لنفسه وأبيه والمؤمنين .

ثم يتوجه إلى الجمرة الوسطى فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ، ثم ينحدر ذات اليسار مما يلي الوادي فيقف مستقبلاً القبلة رافقاً يديه يدعو طويلاً ، ثم يأتي جمرة العقبة ويرميها من بطن الوادي بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ، ولا يقف

عندها للذكر والدعاء ، وعدم وروده ، ولضيق المكان ولغراغه من رمي اليوم ، وما ذكر هو ما فعله النبي ﷺ عند رمي الجمار .

وفي ثاني أيام التشريق يرمي الجمرات الثلاث بنفس الطريقة التي رمى بها في اليوم الأول من أيام التشريق ويستحب التوجه إلى الكعبة عند رمي الصغرى والوسطى ، ويجعل الصغرى عن يساره والوسطى عن يمينه .

فإن أراد يتعجل فعله أن يفارق منى قبل غروب الشمس من ثاني أيام التشريق فإن بقي حتى غربت وجب عليه أن يرمي الجمار الثلاثة ثالث أيام التشريق ، وقال أبو حنيفة : لا يجب عليه ذلك إلا إذا بقي بمنى حتى طلع فجر اليوم الثالث منها ، فإن طلع عليه فجر اليوم الثالث وهو بمنى فإن عليه رمي الجمرات في ذلك اليوم ، لكن يجوز أن يرميها بعد الفجر من ثالث أيام التشريق ، وقال أبو يوسف ومحمد ومالك والشافعي وأحمد : لا يرمي في اليوم الثالث إلا بعد الزوال كاليومين قبله ؛ لأن الأحاديث جاءت بذلك .

ويشترط الترتيب بين الجمرات على الوجه السابق عند جمهور الفقهاء غير الحسن وعطاء وأبي حنيفة فإن الاختار عنده أن الترتيب بين الجمرات سنة ، وقيل واجب والترتيب أن يبدأ بالصغرى ثم الوسطى ، ثم الكبرى .

التنبيه في رمي الجمرات

من كان مريضاً لا يستطيع الرمي بنفسه ، أو ضعيفاً والزحام شديد لا يستطيع أن يشقه ويرمي ، أو كان محبوساً لا يستطيع الرمي بنفسه ، أو ذا عذر يمنعه من مباشرة الرمي ، فإن له أن ينوب من يرمي عنه الجمرات ، وينبغي أن يكون النائب قد رمى عن نفسه قبل أن يرمي عن غيره ، فإن كان لم يرم عن نفسه ورمى مرة واحدة وقع الرمي عن نفسه ، ولو أناب إنساناً غيره ليرمي عنه بسبب عذر ثم زال ذلك العذر بعد رمي النائب عنه ، ولا يزال الوقت باقياً فليس عليه إعادة الرمي ، وقال بعضهم : تسن الإعادة ، هذا إذا رمى النائب قبل زوال العذر ، أما إن رمى في وقت كان عذر من أنابه قد زال فإن الرمي واجب على من زال عذره باتفاق العلماء .

ترك الرمي وتأخيره

من ترك الرمي كله حتى انتهت أيام التشريق فعليه ذبح شاة فدية ، ومن ترك رمي يوم واحد أو ترك رمي أكثر الحصى فيه وجب عليه دم أيضاً ، كأن ترك أربع حصيات يوم

النحر أو ترك إحدى عشرة حصاة في يوم من أيام التشريق ، وهذا قول الأحناف وعطاء ابن أبي رباح ... وإن ترك الأقل في يوم من أيام الرمي فإن عليه بكل حصاة صدقة كصدقة القطر ، صاعاً أو نصفه ، إذا لم يبادر فيرمي ما فاتته وقالت المالكية : إن ترك حصاة أو حصاتين فعليه دم .

وقالت الشافعية : من ترك حصاة من السبع حتى مضت أيام التشريق لزمه مُدٌّ من طعام ، ومن ترك اثنين فعليه مدان ، ومن ترك ثلاثة فأكثر فعليه دم .

وإن ترك شيئاً من الرمي أول أيام التشريق عمداً أو سهواً فإنه يستطيع أن يتداركه في اليوم الثاني أو الثالث ، وإن ترك رمي اليوم الثاني تداركه في اليوم الثالث على الصحيح . وإذا تدارك الرمي فلا دم عليه ، وقد عرفت من قبل أنه يجوز رمي الأيام الثلاثة في اليوم الثالث ، وأن الرمي جائز في كل أيامه ولو جمع كل الرمي في يوم واحد عند الشافعي وأحمد . وحكمة الرمي الانقياد لأمر الله ﷻ ، والتعبد بالسمع والطاعة له تعالى ، والاقتداء بالخليل إبراهيم والنبي محمد ﷺ ، وترغيم الشيطان والنفور منه ، وإشعار النفس بوجوب طرده من حياتها ومن الخضوع له ، والله أعلم .

النفر بعد الرمي

النفر هو النزول من منى إلى مكة بعد الرمي :

والنفر نوعان كما سبق : نوع يكون بعد رمي الجمار يوم الثاني عشر من ذي الحجة ، ويسمى النفر الأصغر ، ويجب أن يكون قبل غروب شمس ذلك اليوم عند الجمهور ، وقال أبو حنيفة : يجوز له البقاء إلى ما قبل فجر اليوم الثالث عشر كما سبق ، لأنه لا يبدأ هذا اليوم إلا بطلوع فجره ، فإن نفر قبل الفجر فلا شيء عليه إلا الكراهة لأنه تأخر عن الغروب .

والنفر الثاني هو الذي يحدث يوم الثالث عشر من ذي الحجة وهو أفضل من الأول ؛ لأن النبي ﷺ نفر في اليوم الثالث من أيام التشريق ، قال تعالى : ﴿ كَمَنْ مَنَّكَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَآ إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ صَلَاةَكَ لِابْنِ عِمْرَانَ وَذُرِّيَّتِهِ النَّبِيِّينَ عَصَوْا أَمْرًا فَكَانَ عَذَابِي لَهُمْ يَوْمَئِذٍ شَدِيدًا ﴾ [سورة البقرة: ١٢٠٣] .

حكم المبيت بمنى ليلتي الرمي

اختلف الفقهاء في حكم المبيت بمنى ليلتي التشريق لمن تعجل والليالي الثلاثة لمن تأخر . فقال الأحناف : إن المبيت بمنى ليلتي التشريق سنة ، ولا شيء على من تركه ، ولكنه أساء لخالفته السنة .

وقال الشافعية والحنابلة في المشهور عنهم : إن المبيت بها واجب ، فإن تركه ليلة لزمه التصديق بمُذَّ (قدر حَفْنة بالكفين المتوسطين) وإن تركه ليلتين لزمه مُذَّان ، وإن تركه ثلاث ليال لزمه دم .

وأما المالكية فيرجونه ويتشددون فيقولون : عليه لكل ليلة دم .

مع العلم بأن معظم الليل كالليل كله عند الجميع ، وسواء أكان المبيت سنة أم واجبا فإنه يسقط عند الجميع عن أصحاب الأعداء مثل شقاة الماء ، ورغاة الإبل ، ورجال الأمن ، والقائمين على المرافق الهامة البعيدة عن منى ، ولا يستطيعون تركها والقائمين برعاية الأموال والماشية كالإبل والغنم ؛ لأن النبي ﷺ أذن للعباس أن يبيت بمكة ليالي من أجل السقاية كما رخص رسول الله ﷺ للرعاة أن يتركوا المبيت بمنى ، وإذا غربت الشمس والرعاة بمنى فعليهم المبيت بها ؛ لأن عملهم يكون نهارا لا ليلا ، ولو غربت على السقاة وأمثالهم فليس عليهم المبيت ؛ لأن عملهم متواصل ليلا ونهارا . ولا يبرخص لأحد في ترك رمي جمره العقبة يوم النحر ولا في ترك طواف الإفاضة يومه ؛ لأن ذلك مكروه .

ومن أحر الرمي يوما أو يومين فإن عليه أن ينوي الترتيب عند الرمي ، فينوي اليوم الأول ثم الثاني ثم الثالث ، ويجوز عند البعض من العلماء تقديم يوم مع يوم ويرميها في وقت واحد كأن يرمي عن اليوم الثاني من التشريق مع اليوم الأول منه ، وفي ذلك فسحة ورحمة ، ومن لم يبيت بمنى ليلتي اليومين الأولين من أيام التشريق فإنه ليس له النفر الأصغر ، إنما النفر الأصغر لمن بات ، ومن لم يبيت ينتظر إلى النفر الأكبر .

حكم الذبح للقارن والمتمتع

يجب على القارن والمتمتع أن يذبح شاة أو شبع بقرة ، أو شبع ناقة ، والحرم كله مكان للذبح .. والسنة أن يكون الذبح يوم النحر . قال تعالى : ﴿ هُوَ قَدْ تَمَعَ بِالْعَمَةِ إِلَى لَحْيَةٍ قَدْ أَشْبَسَ مِنْ لَحْيَتَيْ ﴾ [سورة البقرة : ١٩٦] .

والمتمتع في اللغة وفي عرف الصحابة يشمل القارن والمتمتع اللذين اصطلاح عليهما الفقهاء ، والتهدي اسم لما يذبح من النعم (الإبل والبقر والغنم) على جهة القرية إلى الحرم . هذا والذبح للمفرد بالحج سنة وليس واجبا كما أنه سنة لمن اعتمر عند بعضهم .

ترتيب أعمال الحج يوم النحر

الأعمال المطلوبة يوم النحر هي : الرمي والذبح لغير المفرد والخلق وطواف الإفاضة ، والسنة أن تؤدى على الترتيب المذكور باتفاق ، والخلاف هو هل هذا الترتيب سنة أم واجب ؟ فالجمهور ومعهم أبو يوسف ومحمد والشافعي وأحمد وداود الظاهري يرون أن الترتيب سنة فقط وأن الحاج لو قدم أو أخر فيها فلا شيء عليه إلا أن فعله مكروه لمخالفة السنة ولا دم عليه ولا إثم ، سواء فعل ذلك عامداً أو ناسئاً ، وسواء أكان عالماً بالترتيب أم جاهلاً ، وفي رواية لأحمد أنه فرق بين الناسي والجاهل وغيرهما ، فلم ير شيئاً على الناسي والجاهل ، ورأى أن غيرهما عليه دم .

وقالت الأصناف وابن الماجشون المالكي : إن الترتيب واجب ، وقالت المالكية قريئاً من هذا ، والراجح أن الترتيب سنة ، وتسرع المرأة إلى الطواف إن خافت الحيض ، ولها أن تستعمل دواء لتأخير الحيض حتى تَطُوف ، وقد استدل الأولون بما ثبت أن النبي ﷺ سأل رجل في حجة الوداع فقال : يا رَسُولَ اللَّهِ ، حلفت قبل أن أذبح ، فأوثماً بيده وقال : « لا حَرَجَ » . وقال رجل : يا رسول الله ، ذبحت قبل أن أرمي فأوثماً بيده وقال : « لا حَرَجَ » ، فما سئل يومئذ عن شيء من التثديمت والتأخير إلا أوثماً بيده وقال : « لا حَرَجَ » [أخرجه النسبة إلا الترمذي وهذا لفظ أحمد وأخرجه مسلم من حديث ابن عمر أيضاً] .

واستدل أبو حنيفة ومالك بفعل النبي ﷺ حيث رتبها حسبما ذكر ، ولكن يقال لهم : نعم فعله سنة وترك الترتيب جائز بقرينة قوله وإيجابته السائلين .

كما استدلوا بقول ابن عباس : من قدم شيئاً من حججه أو أخره فليهرق دماً . [أخرجه الطحاوي وابن أبي شبة بسند صحيح ، ولكن قول الصحابي ليس حجة مع وجود نص يخالفه ، أو هو مؤول ، أو مطلق مقيد بما ذكر] .

قال ابن رشد : وثبت أن رسول الله ﷺ رمى في حجته الجمرة يوم النحر ثم نحر بُذَنَةً ، ثم حلق رأسه ، ثم طاف بالبيت طواف الإفاضة ، وأجمع العلماء على أن هذا سنة الحج ، واختلفوا فيمن قدم من هذه ما أخره النبي ﷺ أو بالعكس ، فقال مالك : من حلق قبل أن يرمي جمره المقبة فعليه الفدية ، وقال الشافعي وأحمد وداود وأبو ثور لا شيء عليه ، وعمدتهم .. وساق مثل الحديث السابق .. ثم قال : وقال أبو حنيفة إن حلق قبل أن ينحر أو يرمي فعليه دم ، وإن كان قارئاً فعليه دمان ... اهـ (١) .

التحلل من الإحرام بالحج

عرفنا أنَّ السَّنة يوم النحر هي أن يرمي الحجاج جمرَةَ العقبة ، ثم يذبح الهدي الواجب إن كان قارناً أو متمتعا ، ثم يحلق أو يقصر ثم يطوف بالبيت طواف الزيارة ، وهو طواف الركن . وعرفنا أنه إذا حلق أو قصر فقد حل له كل شيء إلا النساء ، والسؤال الآن هو : هل الحلق الذي يحصل به التحلل الأصغر يشترط أن يكون بعد اثنين وهما جمرَةُ العقبة والذبح أم يجوز أن يكون بعد واحد فقط وهو رمي جمرَةَ العقبة ؟ والجواب أنه يجوز أن يحلق أو يقصر بعد الرمي ، ثم يتحلل التحلل الأصغر ، وبعضهم أجاز التحلل الأصغر بعد رمي جمرَةَ العقبة بدون حلق أو تقصير بناء على أن الحلق (باحة) كلبس ملابس الحل وليس نسكاً .

والقول الأول للشافعي والأحناف ورواية عن أحمد ، والقول الثاني رواية ثانية لأحمد وهو قول مالك وأبي ثور وعطاء ، وقد رجحه ابن قدامة في المغني مستدلاً بحديث أم سلمة « إِذَا رَمَيْتُمُ الْجُمُرَةَ فَقَدْ حُلُّ لَكُمْ كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا النِّسَاءَ » وكذلك قال ابن عباس (١) .

خاتمة أعمال الحج طواف الزيارة

هذا الطواف هو طواف الركن ، ويُسمى طواف الزيارة وطواف الإفاضة ، وسبق الكلام عنه في « أنواع الطواف » .

ولهذا الطواف وقتان : وقت فضيلة ووقت إجراء بمعنى أنه يجوز إيقاعه فيه ، وإن كان مخالفاً للسنة .

أما وقت الفضيلة فهو يوم النحر بعد الرمي والذبح ، والحلق ، وإن أخره إلى الليل فلا بأس بالتأخير .

وأما وقت الجواز فأوله من نصف الليل من ليلة النحر عند الشافعي ، ومن فجر يوم النحر عند أبي حنيفة ، وهو مبني على أول وقت الرمي والخلاف فيه وقد سبق ، وأما آخره فالصحيح أنه غير محدود فإنه في أي وقت من الأوقات أتى به فهو صحيح ، وإنما

الخلاف هو هل يجب دم بالتأخير عن أيام النحر أو ذي الحجة أم لا يجب ؟ غير أنه مالم يطف طواف الركن فهو ممنوع من النساء حتى يطوفه ، وإن وطئ لم يفسد حجه ، وعليه دم ، ويجدد إحرامه .

وصفة هذا الطواف كصفة طواف القدوم سوى أنه يتوي به طواف الركن ، ويُحْتَمَلُ بالنية ، ولا زَمَلٌ فيه ولا اضطباع .. ثم إن كان سعى بعد طواف القدوم فلا سعي عليه عند طواف الزيارة ، وإلا فعليه السعي ، وكذلك عليه السعي مرة أخرى إن كان متمتعا ؛ لأن سعيه الأول كان للعمرة ، وهذا للحج .

ويلاحظ الطائف بالبيت سنن الطواف والسنن المطلوبة بعده من الصلاة خُلف المقام والشرب من ماء زمزم وغيرهما مما سبق في ذكر كيفية الطواف وسننه .

طواف الوداع

كل من أتى مكة إما أن يريد الخروج منها وإما أن يريد الإقامة فيها ، فإن أقام بها فليس عليه طواف وداع ؛ لأن الوداع من المفارق لا من الملازم ، سواء نوى الإقامة قبل ترك منى أم بعد ذلك ، وبهذا قال الشافعي وأحمد ..

وقال أبو حنيفة : إن نوى الإقامة بعد أن حلَّ له النفر (ترك منى والسفر) لم يسقط عنه الطواف والصحيح الأول .

ومن عليه طواف الوداع ولم يطف فعليه دم ؛ لأنه واجب عند الأكثر ، وليس على الحائض والنفساء طواف وداع ، وإن طهرت قبل مفارقة بنيان مكة رجعت وطافت .

والمكي ليس عليه طواف وداع ؛ لأنه مقيم ، ومثله من كان منزله بالحرم ، وفيمن كان منزله قريبا من الحرم قولان : قول بوجوب الطواف ، وقول بعدم وجوبه ؛ لأن القريب من الشيء يأخذ حكمه .

فإن أُشْرَ الحجاج طواف الزيارة حتى جاء وقت خروجه من مكة فقبل : يكفي طواف الزيارة عن طواف الوداع ، وقيل : لا يكفي ؛ لأن طواف الوداع عبادة مستقلة .

فإن طاف للوداع ، ثم اشتغل بالتجارة أو بأي شيء عطله عن الخروج والسفر فإن عليه إعادة طواف الوداع عند إرادته الخروج والسفر ، وذلك عند عطاء ومالك والثوري والشافعي وأحمد وأبي ثور . وقال الأحناف : إذا طاف للوداع ، أو تطوعا بعد ما حل

له النفر أجزأه عن طواف الوداع ، وإن أقام شهراً أو أكثر ؛ لأنه طاف بعد ما حل له النفر فلم يلزمه طواف بعد ذلك .

والسنة بعد طواف الوداع أن يشرب من ماء زمزم ، ثم يأتي الملتزم قبليزمه ، ويلصق به صدره ووجهه ويدعو الله ﷻ وقد سبق ذكر ذلك .

جمع العملة وقصرها أثناء الحج

المسافر للحج له أن يجمع الظهر والعصر جمع تقديم ، أو جمع تأخير حسب ظروف سفره ، فإن ارتحل بعد الظهر مجتمع جمع تقديم ، وإن ارتحل قبل الظهر أخر الظهر حتى يصلها مع العصر مجموعتين جمع تأخير بعد العصر إن ظلت القافلة مسافرة إلى ما بعد العصر ، وله مع الجمع أن يقصر الصلاة الرباعية فيصلّي الظهر ركعتين وكذلك العصر والعشاء ، وبعضهم يرى القصر واجباً وليس مباحاً فقط والراجح أنه سنة .

ويظل المسافر يقصر ويجمع حتى يصل إلى بلد ينوي الإقامة فيه أربعة أيام غير يوم الوصول ويوم الخروج للسفر ، فإن نوى الإقامة في بلد هذه المدة فإن عليه أن يتم الصلاة ويمتنع من جمعها ، وقال الأحناف : لا يتم الصلاة إلا إذا نوى الإقامة خمسة عشر يوماً في أي بلد من البلاد غير وطنه ، أما وطنه ، فلو وصل إليه فإن الجميع متفقون على أن يتم الصلاة ولو لم يبق فيه إلا وقتاً واحداً .

والأحناف لا يبيحون جمع الصلاة إلا في عرفة ومزدلفة ، يوم عرفة وليلة النحر كما ستتكم عنه .

والسفر الذي يبيح القصر والجمع هو ما تساوي مسافته حوالي ٨٠ ك . م عند بعضهم ولكن الرأي القوي هو أن كل ما يعتبر سفراً عرفاً فهو الذي تترتب عليه الأحكام الشرعية السابقة .

كما أنهم اتفقوا على أن المسافر يتم وجوباً في إحدى ثلاث حالات :

- ١ - أن يعود إلى وطنه .
- ٢ - أن يعود إلى المكان الذي سافر منه .
- ٣ - أن يصلّي وراء من يتم الصلاة ؟

جمع الصلاة يوم عرفة :

ثبت أن النبي ﷺ يوم عرفة خطب الناس ، بعد زوال الشمس ، وبعد الخطبة أذن بلال ، ثم أقام فصلى النبي ﷺ بالناس الظهر ، ثم أقام بلال فصلى النبي ﷺ بالناس العصر ، ولم يصل بينهما شيئاً ، وصلاهما مقصورتين .

فدل ذلك على أمور منها :

- ١ - جواز الجمع بين الظهر والعصر بعرفة ، وهو سنة لإجماع المسلمين .
- ٢ - للظهر والعصر المجموعين أذان واحد وإقامتان ، وبذلك قال الأحناف والشافعية وهي رواية عن أحمد ، وقال مالك : يؤذن لكل صلاة ويقم ، والحديث حجة عليه .
- ٣ - يكون الأذان بعد خطبة عرفة التي يبين الإمام للناس فيها ما يطلب منهم في هذا اليوم وفي الليلة التي تعقبه واليوم الذي يليه ، وقيل غير ذلك .
- ٤ - تكون القراءة سرية في صلاة الفرضين .
- ٥ - لا تنقل قبلهما ولا بينهما ، فإن اشتغلا بين الصلاتين بصلاة نافلة ونحوها أعادوا الأذان للعصر .
- ٦ - لا يشترط لجواز الجمع بعرفة إلا الإحرام بالحج في العصر ، وعلى هذا أكثر الأئمة وهذا الجمع جائز لكل من بعرفة سواء كان من سكان مكة ، أم من سكان منى أم من غيرهما ممن حضروا من أقصى البلاد ؛ لأنه جمع سببه الحج وليس سببه السفر ، وهو رأي أكثر الفقهاء خلافاً لبعض الشافعية .
- ٧ - يقصر المصلون الصلاتين فيصلون كلًّا منهما ركعتين ، وذلك خاص بالمسافرين إلا عند مالك فإنه يرى أن القصر أيضاً سببه هنا الحج وليس السفر ، والحق أن المسافة التي بين مكة وعرفات وهي ٢٥ كم تعتبر مسافة سفر عرفاً فلهم القصر مثل غيرهم ، كما أن القصر في هذا اليوم قد يكون سببه الحج ، فليكن ذلك واضحاً حتى يشعر الجميع بيسر الدين .
- ٨ - كان يوم عرفة عام حجة ﷺ يوم الجمعة ، ولم يصل يومها جمعة ؛ بل صلى ظهرها كما في حديث جابر الذي رواه مسلم وغيره .

الجمع بمزدلفة :

إذا وصل الحاج إلى مزدلفة بعد غروب الشمس من يوم النحر فإن عليه أن يجمع بين

المغرب والعشاء جمع تأخير بأن يؤخر المغرب حتى يصلها بعد وجوب العشاء لا قبله ،
ويصلي المغرب ثلاث ركعات والعشاء ركعتين بأذان واحد وإقامتين ، ولا يتنقل بينهما ،
هكذا فعل النبي ﷺ كما جاء في حديث جابر رضي الله عنه ، والجمع بين الظهر والعصر ، وبين
المغرب والعشاء يوم عرفة ، واجب عند الأحناف ، سنة عند غيرهم .
وهذا الجمع للسفر عند أبي يوسف والشافعي وأحمد ، فلا يجمع إلا مسافر ، وعند
أبي حنيفة ومالك : الجمع للحج لا للسفر .

التزول بالمحصب :

المحصب مثل محمد ، عبارة عن واد بين جبل الثور والحجون ، ويسمى الأبطح ،
والبطحاء ، وتخيف بني كنانة ، ويسن للحاج التزول به إذا نفر من منى إلى مكة يوم
الثالث عشر من ذي الحجة ، ويصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، ويهجم
هجمة ليلة الرابع عشر ، ثم يدخل مكة ، ويطوف طواف الوداع ؛ لأن النبي ﷺ فعل
ذلك في حجة الوداع ، وهذا لمن أمكنه ذلك وكان يسيراً عليه بلا مشقة ولا تكلف .
والمحصب هو المكان الذي أقسم فيه الكفار على بني هاشم أن يقطعوهم سياسياً
 واجتماعياً ومالاً أباهم نشأ الدعوة بمكة على لسان النبي ﷺ ^(١) .

الهدى وجميع أحكامه

الهدى في اللغة وفي الشرع : اسم لما يُهْدَى إلى الحرم من النعم قربة إلى الله تعالى ،
فهو لا يكون إلا من الإبل والبقر والغنم بالإجماع ، وتربيته في الفضل كترتيبه في الذكر
فالإبل أفضل من البقر ، والبقر أفضل من الغنم باتفاق العلماء .
ولا يجوز من النعم إلا الثني والثني من الغنم ما له سنة ودخل في الثانية ، وأجازوا الجذع
من الضأن ، وهو ما تم له ستة أشهر ، وكان سمياً ، والثني من البقر والجاموس ما له حولان
ودخل في الثالث ، والثني من الإبل ما له خمس سنين ودخل في السادسة ، وهذا هو رأي
أكثرية الفقهاء ، وقال المالكية : الثني من البقر والجاموس ما له ثلاث سنين ودخل في الرابعة .
وقال الشافعية : الثني من المعز ما له ستان ودخل في الثالثة .

ولا يجزئ في الهدى ما لا يجزئ في الأضحية ، وهو مقطوع أكثر الأذن أو الذنب ؛ لأن لأكثر حكم الكل ، ولا يجزئ العمياء والعوراء ، والعجفاء (المهزولة حتى ذهب مخها من الهزال) ولا تجزئ العرجاء التي لا تمشي برجلها المعيبة إلى مكان الذبح ؛ لأن هذه العيوب كلها أخير النبي ﷺ أنها تمنع الإجزاء (اقرأ الأضحية المعيبة) .

الدماء الواجبة في الإحرام :

الدماء الواجبة في الإحرام ثمانية :

- ١ - دم التمتع .
- ٢ - دم القران : وهو شاة ، أو ناقة ، أو بقرة ، أو شبع الناقة ، أو شبع البقرة .
- ٣ - دم الإحصار : وهو شاة تذبح في الحرم ، وسيأتي .
- ٤ - دم الفترات : وهو واجب عند الجمهور خلافاً للأحناف ، وسيأتي .
- ٥ - الدم الواجب بترك واجب من واجبات النسك كالإحرام من الميقات والمبيت بمزدلفة ورمي الجمار وغير ذلك .
- ٦ - الدم الواجب بارتكاب محظور غير الوطء كاللواط والحلق والقبلة .
- ٧ - الدم الواجب بالجماع في النسك .
- ٨ - الدم الواجب بالحناية على الحرم كالنحر لئلا يصيده أو شجره .

ما تلزم فيه بدنة :

تجزئ الشاة وتكفي في كل جناية ونذر إلا في أربعة ؛ فإنها لا يجزئ فيها إلا البدنة وهي : إذا طاف طواف الزيارة مجتئاً ، أو حائضاً ، أو نفساء ، أو جامع بعد الوقوف بعرفة قبل الحلق ، أو نذر بدنة .

إشعار الهدى وتقليده :

بعض الحجاج يسوق معه الهدى عند العمرة أو الحج مقتنين بالنبي ﷺ وموافقين لكثيرين من الفقهاء القائلين بذلك ، والبعض الآخر يشتري هديه من الحل أو الحرم ، وأكثر الناس كانوا يأخذون الهدى إلى عرفة ليوقفوه بها ، وأما كان الأمر فإن الذي يسوق هديه معه كان يشعره أو يقلده ، وقد كان ذلك قديماً عند العرب ؛ لأن حيوان الأنعام إذا أشعر أو قلد ؛ فإن الناس يفهمون أنه مُهدى للحرم (أي لفقرائه) فلا يتعرض له أحد - ولو

وعى وحده أو مشى وحده - كما أنه بذلك لا يختلط بغيره ، وإن ضل عرف .
والإشعار : هو ضربة بمحدد تشق سنم الجمل حتى يُلَطِّخ بالدم ، وكذلك يفعلون بالبقر إن كان له سنم .

وأما التقليد : فهو أن يجعل في عنق الناقة ، أو البقرة ، أو الشاة قطعة من الجلد ، أو نعلًا أو نحوها مما يشعر بما ذكر حسب العرف .

فمن أحرم ومعه الهدى ؛ فإنه يسن له الإشعار والتقليد من الميقات ، ومن بعث هديًا إلى البيت الحرام ليذبح عنه ؛ فإنه ينبغي أن يقلد الهدى ويشعره من بلده ، ثم يرسله كما فعل النبي ﷺ إذ بعث بهديه مع أبي بكر سنة تسع من الهجرة .
ويستوى أن يكون الإشعار في الصفحة اليمنى أو في الصفحة اليسرى .

ما يطلب في الهدى :

من اشترى هديًا لذبحه في الحرم ، أو ساقه من بعيد لذلك ؛ فإنه يطلب منه الآتي :
أن يختار السمين ، وأن يتصدق بجلاله (غطائه) ومرفقاته على مساكين الحرم ، وأن ينحر هديه بيده إن أمكنه وإلا فليشهد ذبحه ، وأن يوجه الذبيحة جهة القبلة إن استطاع ذلك ، ويقول عند الذبح ما قاله الحبيب محمد ﷺ : « باسم الله والله أكبر » .

ويستحب نحر الإبل قائمة معقولة اليد اليسرى كما كان يفعل النبي ﷺ وأصحابه .
أما البقر والغنم : فيستحب ذبحها مضطجعة على جنبها الأيسر مرسلة رجلها اليمنى مشدودة القوائم الثلاثة .. فإن نحر ما يذبح ، أو ذبح ما ينحر جاز مع الكراهة ، وقال أحمد : لا يكره .. ومن أناب غيره ليذبح عنه ؛ فإن عليه أن يتأكد من أنه يعلم كيفية الذبح .

ويجوز الانتفاع بالهدي بالركوب والحمل عليه ؛ لأن النبي ﷺ رأى رجلًا معه ناقة وقد جهدت المشي فأمره بركوبها ، وكانت هديًا . وإن عطب الهدى الواجب أو تعيب عيبًا فاحشًا منع جوارحه لو كان أضحية ؛ لزمه غيره لوجوبه عليه ، وإن خشي هلاكه ؛ ذبحه أو نحره ولطخه بدم ليعلم أنه هدي فلا يأكل منه إلا الفقراء .

وقت ذبح الهدى :

قال مالك وأحمد : يختص ذبح الهدى ولو تطوعًا بأيام النحر الثلاثة ، والصحيح عند الشافعي أن وقت ذبح الهدى يوم النحر وأيام التشريق ، وقيل : لا يختص ذبحه بزمان مثل دماء الجبران ، وقال الأحناف : هدي التمتع والقران يذبح

أيام النحر ، ودم النذور والكفارات والتطوع لا يختص ذبحه بوقت ، وعليه : إذا فات وقت ذبحه - وهو واجب - فإن الواجب ذبحه في أي وقت ، ويصنع به ما يصنع بالمذبح في رفته ، فأما التطوع : فهو مخير فيه ، فإن فُرق لحمه كانت القرية بذلك دون الذبح لأنها شاة لحم .

وللشافعية تفصيل حسن ؛ إذ يقولون : إذا كان الهدى للتمتع أو القران فوقت وجوبه الإحرام بالحج ، ووقت استحباب ذبحه يوم النحر ، اقتداءً بالنبي ﷺ ، ووقت جواز ذبحه بعد الفراغ من العمرة والإحرام بالحج ؛ لأن الذبح قرية تتعلق بالذَّن فلا يجوز قبل وجوبها كالصلاة والصوم ، وعندهم قول بجواز الذبح بعد العمرة للتمتع ، ولكنه خلاف الأولى .

مكان الذبح

يختص ذبح الهدى ولو تطوعاً بالحرم في أي موضع منه ؛ لحديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « كُلُّ عَزَقَةٍ مَوْقِفٌ ، وَكُلُّ مَنَى مَنَعَزٌ ، وَكُلُّ الْمَزْدَلِفَةِ مَوْقِفٌ ، وَكُلُّ فَيْحَاجٍ ^(١) مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنَعَزٌ » [رواه أبو داود وابن ماجه] .

والأفضل أن يكون الذبح بمنى عند الجمرة الصغرى التي تلي مسجد الحيف ، حيث نحر رسول الله ﷺ ، والأفضل بالنسبة للمعتمر أن يذبح في المروة ؛ لأنها موضع تحلله . وجائز ذبح جميع الهدايا في أرض الحرم باتفاق العلماء ، فكل أرض الحرم صالحة للذبح فيها .

الاشتراك في الهدى

الشاة تجزئ عن واحد في الهدى وفي الأضحية ، ومثلها المعزى ، أما البدنة - أي الناقة أو البعير - وكذا البقرة : فإنها تجزئ عن سبعة لقول جابر رضي الله عنه : « حَجَّيْنَاهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَفَتَحَرْنَا الْبَيْعَ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ » [أحمد ومسلم] .. وجمهور العلماء على أن اشتراك السبعة في الناقة أو البقرة جائز سواء أكان الكل يريد القرية أم كان البعض يريد بها والبعض يريد اللحم ... والأفضل ما كان أكثر نفعا للفقير سواء أكان شاة ، أم اشتراكاً في بقرة أم جمل .

إبدال الهدى

اختلف الفقهاء في جواز إبدال الهدى بعد شرائه وتعيينه ، سواء أكان هدنياً واجباً كهدي النذر والقران والتمتع والجنبايات ، أم كان هدي تطوع .

(١) فحاج مكة : طرتها .

فالأحناف لا يجوز عندهم إبدال هدي التطوع ؛ لأنه يصير متعيناً بتعيينه وتحويله ، أما الهدي الواجب فيجوز إبداله .

وقالت المالكية : إن قُلت الهدي أو أشعره ، وكان منذوراً بعينه لا يجوز تبديله ، وإلا جاز . وقالت الشافعية : للمهدي التصرف في هدي التطوع بالأكل والبيع والتبديل ونحوها ، ولو قلده وأشعره ؛ لأنه لم يوجد منه إلا مجرد نية ذبحه على سبيل الهدي وهذه النية لا تزيل للملكية ، وكذلك لو كان واجباً في ذمته وعينه بغير نذر ، مثل أن يقول : جعلت هذا عما في ذمتي .. أما لو عينه بالنذر كأن قال : لله علي أن أذبحه عن الدم الواجب في ذمتي ، ونذر هدي حيوان معين ؛ فإن ملكه يزول عنه ويصير حقاً للمساكين فلا يجوز له التصرف فيه ببيع أو هبة أو إبدال .

وقالت الحنابلة : إن أوجب الشخص على نفسه هدياً بقوله أو بتقليده ، أو إشعاره نائياً الهدي جاز له إبداله بالأحسن منه ، وأما إذا تطوع به فلا يلزمه إمضاؤه ، وله نماؤه وأولاده والرجوع فيه ما لم يذبحه .

(هذا) ومن لزمته بذقة ولم يجد لها ذبيح سبيح شياء بدلها ، بذلك جاء النص .

مصرف الهدي

قال تعالى في الهدي : ﴿ فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَلْقَاعَ وَابْعَثْ ﴾ [سورة الحج : ٣٦] (١) .

فالمستحب هو الأكل من الهدي والتصدق منه على مساكين الحرم سواء كان هدي تمتع ، أو قران ، أو تطوع ؛ لأن المطلوب في ذلك هو الإراقة .

هذا في هدي الحرم ، وأما إذا ذبح في غير الحرم : فإن الواجب عليه التصدق بالكل على الفقراء وليس للذابح ولا للغني الأكل منه ، وما أكله يغرمه للفقراء .

أما هدي غير التمتع والقران والتطوع : فلا يحل الأكل منه عند الأحناف والحنابلة ؛ لأنه دم كفارة وقد أمر النبي ﷺ بالتخلي بينه وبين الناس ليأكلوه ، ولم يبح لصاحبه الأكل منه . وعند مالك : لا يأكل من النذر والكفارة وجزاء الصيد ويأكل مما سوى ذلك .

وقال الشافعي : لا يجوز الأكل من الهدي الواجب إذا كان منذوراً ، أو جبرائلاً (كفارة) ومن الجبران هدي القران والتمتع .

(١) وجبت : سقطت . والقائع : الراضي بما يعطى ، والمخر : التعرض للسؤال .

(هذا) والمستحب في هدي التطوع كالمستحب في الأضحية : أن يتصدق بالثلث ، ويأكل الثلث ، ويذبح الثلث عند أبي حنيفة ، لحديث «كُلُوا ، وَتَرَوُذُوا ، وَأَذْجِرُوا» [أخرجه الشيخان] . وقال الحنابلة : يأكل الثلث ، ويهدي الثلث ، ويتصدق بالثلث : جاء ذلك في أثر لابن مسعود رضي الله عنه .

وقال الشافعي : يأكل النصف ، ويتصدق بالنصف .
وقالت المالكية : يأكل ، ويهدي ، ويتصدق بدون تحديد بثلث أو غيره .

التصريف في ذل الهدي ونحوه

يستحب التصديق بجلد الهدي وجلاله وخطامه ، ولا يجوز أن يأخذ الجزاء أجره من الهدي ، ولا يجوز بيع جلده ولا شيء من أجزائه ، ولا ينتفع به في البيت ونحوه . وجوزوا الانتفاع بجلد هدي التطوع .

الإضحية

الأضحية والضحية : اسم لما يذبح من الإبل والبقر والغنم يوم النحر وأيام التشريق بقصد التقرب إلى الله تعالى .. ويقال فيها : أضحية بضم الهمزة وكسرهما وأضحية وضحية وهي ثابتة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة .
قال تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْطَقْنَاهُ الْكُوفِرَ ۖ فَصَلَّى لِرَبِّكَ وَأَخْبَرَ ﴾ [سورة الكوثر: ١ ، ٢] . والمراد بالنحر في الآية هو الذبح يوم النحر على أحد الأقوال ، فيشمل الأضحية والهدي ، وذلك قول الجمهور .
وثبت في أحاديث صحيحة أن النبي ﷺ ضحى وضحى المسلمون معه .

حكمها

ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء إلى أنها سنة مؤكدة ، ولم يقل بوجوبها إلا أبو حنيفة ، وقال ابن حزم : لا يصح عن أحد من الصحابة أنها واجبة . وقد استدلل على عدم الوجوب بحديث أم سلمة عند مسلم : قالت : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا دَخَلْتَ الْعَشْرَ فَأَزَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ ، فَلَا يَأْخُذْ مِنْ شَعْرِهِ ، وَلَا مِنْ أَطْفَارِهِ شَيْئًا » قال الشافعي إن قوله : « فأراد أحدكم » يدل على عدم الوجوب .

فصل الأضحية

عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : « ما عَمِلَ ابْنُ آدَمَ يَوْمَ النَّحْرِ عَمَلًا أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هِرَاقَةٍ دَمٍ ، وَإِنَّهُ لَتَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقُرُونِهَا وَأَعْلَافِهَا وَأَشْعَارِهَا ، وَإِنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ مِنَ اللَّهِ بِمَكَانٍ قَبْلَ أَنْ يَقَعُ عَلَى الْأَرْضِ ، فَلْيَطُوبُوا بِهَا نَفْسًا » [رواه ابن ماجه والترمذي وقال : هذا حديث حسن غريب] .

وعن زيد بن أرقم قال قلت - أو قالوا - : يا رسول الله ، ما هذه الأضاحي ؟ قال « سُنَّةُ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ » قالوا : نأكلنا منها ؟ قال : « يَكُلُّ شَعْرَةَ حَشَنَةً » قالوا : فالصُّوفُ ؟ قال : « يَكُلُّ شَعْرَةَ مِنَ الصُّوفِ حَشَنَةً » [رواه أحمد وابن ماجه] .

وصح عن أبي هريرة قوله : « مَنْ وَجَدَ سَعَةً فَلَمْ يُصْخِرْ فَلَا يَفْرُقْ مَضْلًا » [رواه أحمد وابن ماجه] (١) .

ما يجوز منه الأضحية

أجمع العلماء على جواز الضحايا من جميع الأنعام (الإبل ، والبقر ، والغنم) ولا تجزئ من غيرها ، وأما تضحية بلال بديك فتدل على عدم وجوب الأضحية ، كما حدث عن ابن عباس أنه اشترى لحماً وأخبر الناس أن هذا اللحم هو أضحيته .

واعتلف العلماء في الأفضل من الأنواع الثلاثة ، فذهب مالك إلى أن الأفضل في الضحايا : الكبش ، ثم البقر ، ثم الإبل ، عكس الأمر في الهدايا ، وذهب الشافعي إلى عكس قول مالك ، وبه قال أشهب وابن شعبان (٢) .

ويجزئ من كل نوع ما يجزئ منه في الهدى ، وقد سبق الكلام فيه .

وتجوز التضحية بالخصي ، لأن النبي ﷺ ضحى به ، ولأن لحمه أطيب .

ما لا تجوز الأضحية به

لا تجوز الأضحية من غير الأنواع السابقة بالإجماع إلا ما ذكر عن الحسن بن صالح أنه أجاز التضحية ببقرة الوحش عن سبعة ، وبالحظي عن واحد .

كما لا تجوز الأضحية بسن أقل من السن المشروط في كل نوع ، ولا تجزئ المريضة البئر مرضها (أي الظاهر الواضح) ولا العوراء البين عورها ، ولا العرجاء البين عرجها ، ولا الضعيفة العجفاء التي ذهب ثلثها من شدة الهزال .

وهذه العيوب الأربعة متفق على أن وجود واحد منها يمنع الإجزاء ، وبها جاء الحديث ، ولذلك وقف الظاهرية عندها ولم يقيسوا عليها غيرها ، وقالوا : إن تحديد النبي ﷺ العيوب بالأربعة المذكورة دليل على عدم الزيادة عليها ، بل يجب الوقوف عندها فقط .

كما أن هذه الأربعة اتفق العلماء على أن العيب الخفيف منها غير مؤثر في الجواز . وجمهور الفقهاء زادوا على هذه العيوب ما كان أشد منها ، وقالوا : إن العيب الأشد هو أخرى وأولى بجمع الإجزاء ، مثل : العمى ، وكسر الساق ، والإصابة بمرض من الأمراض المعدية ، وقال هؤلاء الفقهاء : إن الحديث خاص بأريد به العموم ، وليس خاصاً بأريد به الخصوص ، إلا أن هؤلاء الذين قالوا بالقياس وبأن الحديث خاص بأريد به العام اختلفوا ؛ فمنهم من قال : يلحق بالذكورات ما هو أشد منها وما هو مساو لها ، وهو المشهور من مذهب مالك ، ومنهم من قال : يلحق الأشد فقط ... وتفرع على ذلك اختلافهم في الآتي : الملقطوعة الأذن : قال بعضهم إن قطع الثلث يمنع الإجزاء ، وقال آخرون : لا يمنع إلا قطع الأكثر ، وكذلك القول في الذنب ، وذهاب الأسنان ، وأطباء الثدي (الحلمات) . وأما القرن : فإن مالكاً قال : ذهاب جزء منه ليس عيباً إلا أن يكون يُدعى (يسيل دمه) . واختلفوا في الضكاء (وهي التي خلقت بلا أذنين) فذهب مالك والشافعي إلى أنها لا تجوز ، وذهب أبو حنيفة إلى أنه إذا كان خلقه جاز ، ولم يختلف الجمهور أن قطع الأذن كله أو أكثره عيب ، وما خلق بلا قرنين جائز عند الجميع ، ويسمى الأجم . واختلفوا في الأبر (وهو مقطوع الذنب) فقوم أجازوه ، وقوم منعه .

كفاية أضحية واحدة عن أهل البيت الواحد

إذا ضحى إنسان بشاة أو بعمزى ؛ فإنها تكفي عنه وعن أهل بيته ممن يرعاها وينفق عليهم ، بمعنى أنهم يشتركون معه في الثواب ؛ لأن الأضحية سنة كفاية ، للحديث الذي رواه ابن ماجه والترمذي وصححه ، أن أبا أيوب قال : كان الرجل في عهد رسول الله ﷺ يضحي بالشاة عنه وعن أهل بيته ، فيأكلون ويطعمون ، حتى تباهي الناس فصار ما ترى . أي صار الناس يعتبرون ذلك بخلاً حتى لا يأكل أحد من ضحيته .. وهذا قول جمهور الفقهاء ، وفيه يسر على المسلمين كبير ، وكذلك كان يفعل الصحابة .

المشاركة في الأضحية

يجوز أن يشترك في الحمل أو البقرة سبعة أشخاص ، فعن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه

النبي ﷺ بالحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة . [رواه مسلم وأبو داود والترمذي] أما الشاة فلا تكفي إلا عن واحد ، ومثلها المعزى .

توزيع لحم الأضحية :

لو أكل إنسان لحم أضحيته كله جاز ذلك عند بعضهم ولكنه يعتبر مخالفاً للسنة ؛ لأن السنة أن يأكل منها المضحي هو وأهل بيته ، ويطعم منها الفقراء ، ويهدي الأقارب والأصحاب . وقد قال العلماء : الأفضل أن يأكل الثلث ، ويُدخِر الثلث ، ويتصدق بالثلث .. ويجوز نقلها ولو إلى بلد آخر ، وإليك الأدلة على ما ذكر :

١ - عن سلمة بن الأكوع قال : قال رسول الله ﷺ : « من صَحَّى مِنْكُمْ فَلَا يُضَيِّعَنَّ بَعْدَ ثَالِثِهِ وَفِي بَيْتِهِ غَنَّةٌ شَيْءٌ » . فلما كان في العام المقبل قالوا : يا رسول الله . نفعل كما فعلنا في عام الماضي ؟ قال : « كُلُّوْا وَأَطْعَمُوْا وَادْعِيْزُوا ، فَإِنْ ذَلِكَ الْعَامَ كَانَ بِالنَّاسِ جَهْدٌ فَأَرَدْتُمْ أَنْ تُعِيْثُوْا فِيهِ » [متفق عليه] .

٢ - وعن ثوبان قال : ذبح رسول الله ﷺ أضحيته ثُمَّ قَالَ : « يَا ثَوْبَانُ . أَصْلَحْ لِي لَحْمٌ هَذِهِ ، فَلَمْ أَزَلْ أَطْعِمُهُ مِنْهُ حَتَّى قَدِمَ الْمَدِيْنَةُ » . [رواه أحمد ومسلم] .

٣ - وعن بُرَيْدَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ تُخْوِمِ الْأَضَاحِي قَوْفَى ثَلَاثَةٍ ، لِيَتَشَعَّ ذَوُو الطُّوْلِ (أصحاب الغنى) عَلَى غَزْ لَا طَوْلَ لَهُ ، فَكَلُوا مَا بَدَأَ لَكُمْ وَأَطْعِمُوا وَادْعِيْزُوا » [رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه (١)] .

فالأحاديث السابقة دالة على أن النبي ﷺ نهى المسلمين أن يبقوا من لحوم الأضاحي شيئاً بعد ثلاثة أيام من ذبحها يوم النحر ، وذلك بسبب الجهد الذي أصاب الناس حتى قدم الأعراب إلى المدينة من أجل طلب المعونة والمساعدة ، فلما انتهت هذه الشدة وجاء عام مقبل ، أذن النبي ﷺ للمسلمين أن يأكلوا من الأضاحي ويدخروا لأهلهم ويطعموا الفقراء كما يشاءون ، إلا أن الفقهاء اختلفوا في الأكل من الأضحية : هل هو واجب أو سنة أو مباح ؟ والسبب : هو اختلافهم في مضمون قوله ﷺ : « كُلُوا » هل هو إيجاب ، أو استحباب ، أو إباحة ؟ .

قال بعض الفقهاء بالوجوب ، وقال آخرون بالاستحباب ، وقال آخرون بالإباحة . كما اختلفوا في قوله ﷺ « وَتَصَدَّقُوا » هل هو للإيجاب أو الاستحباب أو الإباحة ، وبكل قيل .

والأحوط التصديق ولو بجزء يسير منها ، والأقرباء الفقراء أولى بالصدقة ، مع العلم بأن أي أكل وأي تصديق يقوم بالمطلوب ولو قليلاً .

وفي الحديث الثاني تصريح بجواز إسخار لحم الأضحية فوق ثلاث ، وجواز التزود منه ، وأن التزود منه لا ينافي التوكل ، وأن الأضحية مشروعة للمسافر كما تشرع للمقيم ، وبه قال الجمهور ، وقال النخعي وأبو حنيفة : لا ضحية على المسافر ، وقال مالك وجماعة : لا تشرع للمسافر بمبنى ومكة .

(هذا) وقد جاء في حديث النهي عن إعطاء الجزار أجرته من الأضحية ، وعلى هذا اتفق الفقهاء ، كما اتفقوا على أن جلود الأضحية إما أن يتصدق بها المضحي ، وإما أن يتنفع بها ، غير أنهم اختلفوا في الانتفاع ، فالبعض يقول : لا يكون الانتفاع إلا بنفس الجلود ، وهو الذي عليه رأي الجمهور ، والبعض القليل أجاز بيع الجلد ليشتري بئسمة شيئاً يستفاد به في البيت ، أما إن باعه وتصدق بئسمة ؛ فإن أكثرية من الفقهاء توافق على ذلك .

وقت الذبح

اختلف الفقهاء في أول وقت يجوز فيه ذبح الأضحية ؛ فقال أبو حنيفة : يدخل وقت الذبح في حق أهل القرى والبوادي إذا طلع الفجر من يوم النحر ، ولا يدخل في حق أهل الأمصار إلا بعد أن يصلي الإمام ويخطب ، فإن ذبح قبل ذلك لم يجز . وقال مالك : لا يجوز الذبح إلا بعد صلاة الإمام وخطبته وذبحه أخذاً بنص الحديث .

وقال أحمد : لا يجوز قبل صلاة الإمام ، ويجوز بعدها قبل أن يذبح ، سواء في ذلك أهل القرى والأمصار والبوادي ، وعلى رأيه الحسن والأوزاعي وإسحاق .

وقال الشافعي وداود وآخرون : إذا طلعت الشمس ومضى قدر صلاة العيد وخطبته أجزأ الذبح بعد ذلك ، سواء صلى الإمام أم لا ، وسواء صلى المضحي أم لا ، وسواء كان من أهل القرى ، أم من أهل الأمصار ، أم من أهل البوادي ، أم من المسافرين . قال ابن المنذر : وأجمعوا على أنه لا تجوز التضحية قبل طلوع الفجر ^(١) .

وأما آخر وقت الذبح ففيه خلاف أيضاً :

فأبو حنيفة ومالك وأحمد يقولون : إن وقت الذبح يوم النحر ويومان بعده ، وحكي ابن القيم عن أحمد أنه قال : هو قول غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ وإليه ذهب الهادوية والناصر من أهل البيت .

(١) ملخص من نيل الأوطار ج ٥ ص ١٤٠ ، ١٤١ .

وقال الشافعي وداود الظاهري : وقت الذبح هو يوم النحر وأيام التشريق الثلاثة ، وقد حكى هذا المذهب عن جبير بن مطعم وابن عباس وعطاء والحسن البصري وعمر بن عبد العزيز ومكحول وسليمان بن موسى الأسدي فقيه الشام (١) .

وهل تجوز التضحية في ليالي أيام الذبح أم لا ؟

قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور والجمهور : تجوز مع الكراهة ، وقال مالك في المشهور عنه - وهي رواية عن أحمد - : لا تجوز .

قال الشوكاني : والقولان يحتاجان إلى دليل ، فالأصل الجواز بدون كراهة .

والأصل في ذلك كله قوله ﷺ حين وجد ناساً قد ذبحوا قبله يوم النحر : « قُلْ كَانَ ذَبْحٌ قَبْلَ أَنْ يُضَلِّيَ فَلْيَذْبَحْ مَكَانَهَا أُخْرَى ، وَقَدْ لَمْ يَكُنْ ذَبْحٌ حَتَّى ضَلَّيْنَا فَلْيَذْبَحْ بِأَسْمِ اللَّهِ » [متفق عليه] .

وقوله ﷺ : « كُلَّ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ ذَبْحٌ » [أخرجه أحمد وابن حبان في صحيحه] وقد طعن في صحته بعضهم (٢) .

العمرة

سبق الكلام على معناها وعلى حكمها وعلى فضلها وعلى ميقاتها ، وإليك الكلام على ما بقي من مباحثها .

وقت العمرة :

القول الذي عليه جمهور الفقهاء هو أن العمرة جائزة بلا كراهة في جميع أيام السنة ، قبل الحج وبعده ، فقد قال ابن عمر : لا بأس على أحد أن يحتمر قبل الحج ، فقد اعتمر النبي ﷺ قبل الحج [أخرجه أحمد والبخاري] .

وثبت أن عائشة رضي الله عنها اعتمرت بعد الحج في ذي الحجة .. وكان ذلك في حجة الوداع [أخرجه البخاري] .

وقالت الأحناف : تكره العمرة في خمسة أيام هي يوم عرفة ، ويوم النحر ، وأيام التشريق .

(١) ملخص من نيل الأوطار ج ٥ ص ١٤٠ ، ١٤١ .

(٢) نيل الأوطار ج ٥ ص ١٤٢ .

غير أن أبا يوسف يرى أنها أربعة بتقص يوم من أيام التشريق ، وكلُّ معتمد على أثر لصحابي .
وأفضل أوقاتها رمضان ، وجاء في حديث صحيح أنها فيه تعدل حجة في غيره وقد سبق ذلك .

تكرار العمرة

يسن تكرار العمرة في السنة ، فقد ثبت أن عبد الله بن عمر اعتمر أعواتا في عهد ابن الزبير ؛ عمرتين كل عام ، وروي أنَّ عائشة اعتمرت في سنة ثلاث مرات .
ولأنها قربة وعمل صالح فيستحب أن يكرر ، وهذا قول جمهور الفقهاء ومنهم الأحناف والشافعية والحنابلة .
وقال مالك : يكره تكرار العمرة في السنة الواحدة ؛ لأن النبي ﷺ لم يفعله ، ودليله ضعيف ؛ لأن النبي ﷺ رغب في العمرة ولم يحدد لها زمنا ؛ فدل ذلك على فضيلتها ولو تكررت في السنة الواحدة .

أركان العمرة وأجناتها وسننها

للعمرة أركان خمسة هي : الإحرام ، والطواف ، والسعي ، والالحاق أو التقصير ، والترتيب والخلاف في كل منها بين المذاهب هو نفسه الخلاف الذي مرَّ في الحج .
ويجب في العمرة ما يجب في الحج ابتداءً من الإحرام إلى السعي ، وكذلك يسن فيها ما يسن في الحج ، وقد سبق الكلام عنها ضمن الكلام في الحج .

وجوه الإحرام وأنواعه مرة أخرى

أحييت أن أعود بالقارئ إلى أنواع الإحرام مرة أخرى لأذكر له بعض التفاصيل التي لها أهميتها ولم يسبق ذكرها ، وإليك البيان :
وجوه الإحرام وأنواعه أربعة :
(١) الإحرام بالحج مقردًا .
(٢) التمتع : وهو أداء طواف العمرة أو أكثره في أشهر الحج ، ثم الحج من عامه من غير إلام صحيح بأهله .

(٣) القرآن : وهو الإحرام بالحج والعمرة معاً ، أو الإحرام بالحج بعد الإحرام بالعمرة والإتيان بأكثر طوافها ، وحديثه يعتبر قارئاً غير مسيء .

والقارن للمسيء : هو الذي يحرم بالحج ، ثم يحرم بالعمرة قبل طواف القدوم .

وكل من الأفراد والتمتع والقرآن ثابت بالقرآن والسنة وإجماع الأمة .

﴿ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ جُمُوعُ الْبَيْتِ مِنْ أَشْطَقِ الْيَأْسِ ﴾ ^(١) ، دليل الإفراء .

وقوله تعالى : ﴿ وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(١) ، دليل صالح للقرآن .

وقوله تعالى : ﴿ قَدْ نَمُنَّ بِالْعِمَةِ إِلَى اللَّهِ مَا اسْتَمَرَّ مِنَ الْمَدَى ﴾ ^(١) ، دليل على التمتع .

وسبقت الأحاديث في ذلك .

(٤) أفراد العمرة بالإحرام وحدها .

وقد اختلف العلماء في الأفضل من الأفراد والتمتع والقران وسبق الكلام في ذلك .
فالأشحاتاف يرون القرآن أفضل ؛ ولهم في كيفية القرآن رأي ينفردون به ، فهم يقولون في
كيفية القرآن أنه الإحرام بالعمرة والحج في زمن واحد أو يدخل أحدهما على الآخر
ويصلي ركعتي الإحرام ثم يلبي تاروا الحج والعمرة ، فإذا دخل مكة طواف للعمرة سبعة
أشواط مضطجعا يرثل في الثلاثة الأول ، وبعد الطواف يصلي ركعتين ، ثم يسمى بين
الصفاء والمروة ، ثم بعد ذلك يطوف مرة ثانية طواف القدوم للحج ، ثم يسمى كما مر ،
واستدلوا على ذلك يحدث عن ابن عمر ، ولكن الحديث ضعيف ، وبحديث عن علي
كذلك ، فالأخذ بالصحيح متعين ، والمتعين هو ما قال به عامة الفقهاء من أنه يكفي
القران لحجته وعمرته طواف واحد وسعي واحد مثل الأفراد ، غير أن الهدي واجب
عليه وسنة على المفرد والأحاديث الصحيحة في ذلك كثيرة منها حديث مسلم : « من
تجتمعت بين الحج والعمرة كفاه طواف واحد ، ولم يجز حتى يجزئ منهما جميعا » .

ومن أحرَم بالعمرة أولاً ثم بالحج بعد التحلل من العمرة فهو المتمتع وقد سبق ذكر أعماله ... والهدي واجب كما عرفت على المتمتع .

ومن كان قارئاً أو متمتعاً ولا يقدر على شراء شاة للهدى ؛ فإن عليه صيام ثلاثة أيام في الحج قبل يوم النحر وسبعة إذا رجع إلى أهله وبئذه ، فإن صام السبعة في الحج ؛ لم يجزئه وعليه دم عند الثلاثة ، ويجوز عند الأحناف ولو كان بمكة .

ومن لم يصم الأيام الثلاثة قبل يوم النحر أو قبل يوم عرفة عند من يكره صوم يوم ؛

عرفة أثم وعليه صيامها بعد أيام التشريق عند الشافعي وأحمد ، وقال مالك : يصومها أيام التشريق .

الجنائيات العارضة أثناء الإحرام

الجنائيات جمع جنابة ، والجنابة في اللغة معناها الذنب يؤاخذ به ، والمراد به هنا نوعان :
(الأول) ما تكون حرمة بسبب الإحرام كالالتطيب وإزالة الشعر والتعرض للصبيد والوطء ومقدماته ؛ فكل هذه جنائيات على الإحرام .
(الثاني) ما تكون حرمة بسبب الحرم كالتعرض لصبيده أو شجره ؛ وهي جنابة على الحرم لا على الإحرام وإليك تفصيل الكلام عن كل منهما .

الجنابة على الإحرام

الجنابة على الإحرام إما أن تكون بغير الوطء ، مثل : التطيب والحلق والقُبلة ، وإما أن تكون بالوطء ، وهناك جنابة على الطواف ، وجنابة على غير الطواف ، فالجنائيات على هذا أربعة أنواع .

الجنابة بغير الوطء

ويلاحظ قبل البدء في التفصيل أن الذي يفعل جنابة لبس الملابس أو التطيب وهو ناس أو جاهل أو مخطئ ؛ فإنه لا يعذر عند الأحناف ومالك وأحمد في رواية ، ويعذر ولا يؤاخذ عند الشافعي وابن حزم .
والجنابة بغير الوطء ثلاثة أقسام :

(الأول) ما يفعل لعذر ؛ فكل مخالفة يرتكبها المحرم لعذر كإزالة شعر ، أو لبس مخيط ، أو تغطية رأس فهو مخير بين ثلاثة أمور :

١ - إن شاء ذبح شاة في الحرم .

٢ - وإن شاء صام ثلاثة أيام ولو متفرقة .

٣ - وإن شاء تصدق ولو في غير الحرم بثلاثة أصع على ستة مساكين كل مسكين يأخذ نصف صاع - والصاع أربعة أمداد ، والمد حفنة بكفي الإنسان المتوسط - ولو تصدق بها على ثلاثة مساكين أو اثنين فظاهر الآية يستفاد منه أن ذلك يجوز ، ولكن

الحديث المبين لها يفهم منه عدم الجواز ؛ لأن النبي ﷺ قال لكعب : بن عَجْرَة :
 « أَتُرْذِيكَ هَوَامَ وَأَمْيَك ؟ » قال : قلت : نعم . قال : فَاخْلُقْ ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعَمْ
 مِئْتَةَ مَسَاكِينَ ، أَوْ انْشُدْ نَبِيَّكَ (اذبح ذبيحة) « أخرجه الجماعة واللفظ لمسلم » . فالحديث
 تفصيل لقوله تعالى : ﴿ قَدْ كَانَ مِنْكُمْ نَبِيٌّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ قَوْمٌ بِدِينِكُمْ يُشْكَوْنَ ﴾ [سورة البقرة آية : ١٩٦] .

ولابد في الصدقة والنسك من التملك ولا تكفي الإباحة ، (والتملك هو الإعطاء
 للمسكين ، أما الإباحة فهي دعوة المسكين لياكل عندك) .

وتعتبر المخالفة مشروعة مع التقدية إذا كان المحرم يجد مشقة كثيرة من شيء مثل عري
 الرأس ، أو عدم لبس الخيط ، أو كان غالب ظنه أنه يمرض بسبب البرد الذي يلحقه وهو
 بلا لبس الإحرام ، وإن كانت لغير عذر فهي غير مشروعة وفيها إثم .

(الثاني) : ما يفعله لغير عذر ؛ وجزاؤه مثل جزاء المعذور .. فدية من صيام أو صدقة أو
 نسك ... عند الشافعية والمخالفة وأكثر المالكية ، ويزيد من خالف بغير عذر أنه يعتبر أثماً
 مذنباً بفعله الشيء المنوع حتى يحتاج إلى توبة مما وقع فيه كما يحتاج التوبة كل مذنب
 آثم ، ومن جهل العوام أنهم يظنون أن من خالف في شيء عامداً فليس عليه إلا الكفارة .
 وقال الأحناف وكثيرون : غير المعذور له أحوال فيجب عليه دم إن طيب عضوًا
 كاملاً مثل الوجه والفخذ والساق لغير عذر ولو كان ناسياً أو مكرهاً أو نائماً ، وكذا لو
 طيب قدر عضو من أعضاء متفرقة ، والبدن كله كعضو .

وكذا يلزمه دم إن حَصَّبَ رأسه أو لحيته لغير عذر بحناء مائلة ، وإن كانت ثخينة ؛
 وجب عليه دم للطيب ، ودم لتغطية الرأس بالحناء الثخينة ، هذا إن اعتبرنا الحناء طيباً ،
 وإلا فالأكثر لا يعتبرها كذلك .

وكذا يلزمه دم إن غطى رأسه أو وجهه كله أو ربعه بما يستر به عادة ليلة أو يومًا
 كاملاً ، ولو بإلقاء غيره عليه وهو نائم أو لبس مخيطاً لبناً محتاداً ليلة أو نهاراً كاملاً ، أو
 قَدَّرَ أحدهما .

وكذا لو أزال ربع شعر رأسه أو لحيته - وهي عضو مع الشارب - أو أزال شعر
 رقبته ، أو إبطيه ، أو أحدهما ، أو عانته ، أو قص أظافر يديه ورجليه في مجلس واحد ،
 أو قص أظافر يد أو رجل ، أو قَبَّلَ أو لمس بشهوة ، وإن لم ينزل ، فيلزمه لكل ما ذكر
 شاة مما يجزئ في الأضحية ، فإن عجز عنها لزمه صيام عشرة أيام ثلاثة أيام قبل يوم
 النحر ، وسبعة بعد تمام أعماله كما سبق .

وكذا يلزمه دم لو أدهن بزيت أو غل ولو غير مطيب ؛ لأنه لا يخلو عن طيب ، ولا شيء في ذلك إن كان للتداوي ولا طيب فيه .

وعليه دم لو حلق مخاجمته (موضع الحجامة) لأن المحجم لما قصد للحجامة اعتبر عضوًا مستقلًا ، وقال أبو يوسف في الزيت والخل وشعر الحجامة : في كل منها صدقة .. نصف صاع من بر أو سويقه أو دقيقه ، أو صاع من تمر أو شعير أو زبيب . (هذا) وإن طيب أقل من عضو ، أو ستر وجهه أو رأسه أقل من يوم ، أو ليلة ، أو ليس الخيط أقل من يوم أو من ليلة لزمه صدقة في كل واحد مما ذكر ، وكذا لو حلق أقل من ربع رأسه أو لحته ، أو حلق بعض رقبته ، أو بعض عاتقه ، أو بعض إبطه ، أو حلق رأس غيره ولو بأمره .

ومن قص أقل من خمسة أطافر لزمه في كل أطافر صدقة مثل صدقة الفطر . والمالكية يقولون في مثل هذه الأشياء : من حلق إحدى عشرة شعرة فأكثر لزمه فدية - صيام أو صدقة أو نسك - وإن حلق أقل من ذلك لا يريد بالخلق إزالة الأذى من شعره لزمه حفنة من طعام ، وإن كان يريد إزالة الأذى ؛ فإن عليه فدية على التخيير المذكور . وقالت الشافعية والحنبلة : إن حلق ثلاث شعرات فأكثر لزمه الفدية المذكورة على التخيير ، وإن حلق أقل ؛ ففي الشعرة ثلث وفي الشعرتين مدان . (والمذ حقة بالكفين كما سبق) .

الجنایة بالطوء

الوطء في الحج حرام ، وهو أخطر الجنایات التي ترتكب في الحج .

والوطء إما أن يكون قبل الوقوف بعرفة ، أو بعده .

وبعد الوقوف إما أن يكون قبل الحلق وطواف الركن ، أو بعده قبل واحد منهما . والجماع الذي تترتب عليه الأحكام هنا هو : إدخال الحشفة أو مقدرها في قبل أو دبر آدمي حي مشتهى ، فإن أدخل أقل من الحشفة ، أو أدخل الحشفة في غير قبل أو دبر لآدمي ، أو أدخلها في قبل أو دبر آدمي ميت أو غير مشتهى مثل الصغيرة جدًا ؛ فإن ذلك لا يعتبر من الوطء الذي تترتب عليه هذه الأحكام ، وله أحكام أخرى أخف كما سيأتي . فإن حصل الوطء المذكور قبل الوقوف بعرفة فسد حجه - سواء كانت الموطوءة زوجته أو أجنبية عنه ، وسواء أنزل أم لم ينزل .. - ولو كان الواطئ أو الموطوءة ناسيًا أو جاهلًا أو مكرهاً أو نائمًا فالحكم واحد .

وعليه الآتي :

- ١ - المضي في الحج إلى نهايته مع فساد هذا الحج كما عرفت .
- ٢ - وجوب الإعادة في عام قابل ولو كان يحج تطوعاً
- ٣ - وجوب التفريق بينه وبين زوجته عند الإعادة ، وهذا رأي مالك وأحمد ، والأحناف يرون التفريق مندوباً وليس واجباً .
- ٤ - ويجب عليه فدية هي شاة ، أو شيع بدنة عند الأحناف ، ويجب بدنة كاملة عند الثلاثة .

وإن جامع بعد الوقوف بعرفة وقبل الحلق وطواف الركن ؛ فإن حجه يفسد وعليه الآتي :

- (١) المضي فيه مع فساده .
- (٢) القضاء من قابل .
- (٣) أن يذبح ناقة ، فإن لم يجد فيقرة ، فإن لم يجد فشيئ شياه ، فإن لم يجد أخرج بقيمة البدنة (الناقة) طعاماً للمساكين ، فإن لم يجد صام عن كل مذ يوماً عند الشافعي ، وعن أحمد أنه مخير بين هذه الخمسة .
- وقال الأحناف : لا يفسد هذا الحج ، وعليه ذبح بدنة أو بقرة ، وأن يتوب ويستغفر الله ، واحتجوا بحديث « الحج عرفة » .
- وإن جامع بعد رمي جمره العقبة وقبل طواف الركن ؛ فإن حجه يفسد عند أحمد ولزمه أعمال عمرة بأن يحرم من التمتع ، ويتم عمرة ، وعليه شاة .
- وقال الأحناف والمالكية والشافعية : حجة صحيح ولكن عليه شاة عند الأحناف والمالكية ، وعند الشافعية عليه بدنة ، ويقولهم أفتى ابن عباس رضي الله عنه .
- (هذا) وكل ما ذكر عن فساد الحج بسبب الجماع يشترك فيه الرجل والمرأة ، أما مسألة وجوب الفدية ففيها كلام .

فمالك يرى أن المرأة إن طافعت الرجل كان عليها بدنة مثل الرجل ، وإن أكرهها أهدى عنها ، وقال الشافعي : يلزمه بدنة واحدة عنهما وهي رواية عن أحمد ، ولأحمد قول مثل مالك .

وأما الأحناف وأحمد في رواية : فإنهم يرون أن المرأة عليها من الفدية مثل ما على الرجل ولو كانت مكرهة ، وكل استدل بفتوى لابن عباس ، ورأي المالكية والشافعية

أقرب إلى الوارد وعموميات الدين .

(هذا) وقد عرفنا أن هذه الأحكام لا تسري بكلياتها على من وُطئ ميتة أو بهيمة أو صغيرة لا تُشتبهى ؛ لأن هذا النوع من الوطء لا يوجب الحد ، فعلى الفاعل حينئذ شاة إن أنزل ، وإن لم ينزل فلا شيء عليه . وبذلك قال الأحناف والمالكية ..
أما الشافعية والحنابلة فهم لا يفرقون .. بل يوجبون ما سبق على من وُطئ ميتة أو بهيمة أو غير مشتهاة .

الوطء في العمرة

الوطء في العمرة له ثلاثة أحوال : قبل الطواف ، قبل السعي ، قبل الحلق .
فإن وقع قبل الطواف : فسدت العمرة ، ووجب إعادتها وعليه المضي فيها إلى آخرها ، ولزمه شاة أو شئغ يَذَنِّي .
وإن جامع بعد الطواف قبل السعي والحلق : فعليه نفس الجزاء السابق غير أنه تجب عليه بدنة ، ولا تكفي شاة عند الشافعي وأحمد وتكفي عند المالكية ، والعمرة فاسدة عند هؤلاء الثلاثة .
وأما عند الأحناف : فإن طاف أربعة أشواط ثم جامع قبل الإتمام وقبل الحلق ؛ فإن العمرة صحيحة وتجب بدنة .
وإن جامع بعد السعي وقبل الحلق : فإن عمرته لا تفسد إلا عند الشافعي وعليه شاة عند الثلاثة ، أما عند الشافعي فقد فسدت وعليه قضاؤها ، وذبح بدنة .

أحكام الوطء عند القارن

عند المالكية والشافعية والحنابلة : أنه إذا وُطئ القارن قبل الوقوف بعرفة أو بعده قبل التحلل الأول ؛ فسد حجه وعمرته ، ولزمه المضي في فاسدهما ، وعليه بدنة للوطء ، وشاة للقران ، فإذا قضى لزمه شاة أخرى عند القضاء ولو كان مفرداً ؛ لأنه لزمه القضاء قارناً ، فإذا قضى مفرداً لا يسقط عنه دم القران ^(١) .

تكرار الوطء

تكرر الوطء إن كان قبل الوقوف بعرفة ، وكان التكرار في مجلس واحد في ليل أو

نهار ؛ فإن عليه شاة والقضاء ، والمضي في أعمال الحج ، وإن تعدد المجلس ؛ لزمه لكل مجلس جامع فيه كفارة ؛ هي شاة أو شيع بَذَنَة عند أبي حنيفة وأبي يوسف .
 وقال محمد : إن لم يكن كَفَرُ عن الأول كَفَرُ كفارة واحدة ، وإن كرر الوطء بعد الوقوف بهرة في مجلس واحد ؛ لزمه بَذَنَة واحدة ، وإن كرر في أكثر من مجلس ؛ لزمه بذنة للأول وشاة للثاني عند أبي حنيفة وأبي يوسف والأصح عند الشافعي .
 وقال مالك : لا يجب بالوطء الثاني شيء ؛ لأنه لا يفسد الحج فلا يجب به شيء .
 وقالت الحنابلة ومحمد بن الحسن : إن كان كفر عن الأول فعليه للثاني كفارة أخرى كالأولى وإلا فعليه كفارة واحدة .

مقدمات الجماع

لمس المرأة الحلال وتقبيلها وما يشبههما إذا كان بغير شهوة فلا شيء فيه ، ولا حرمة ولا فدية ... وإن كان ذلك بشهوة قبل التحلل الأصغر ؛ فعليه فدية ، ويعتبر أثمًا إن كان عامدًا . وأما بين التحللين الأصغر والأكبر : فإنه إذا حدث شيء من ذلك أو حدث مباشرة في غير الفرج ؛ فإن الفقهاء اختلفوا ، فمنهم القائل بالتحريم ، وعليه شاة فقط إن لم ينزل ، وكان مختارًا عامدًا عالمًا بالتحريم . فقه الحج والعمرة وكذلك الحكم إن أنزل عند الأحناف والشافعية ، وقال مالك : إن أنزل فسد نسكه وعليه القضاء وبذنة ، وهي رواية عن أحمد .

ومن الفقهاء من يقول : ليس بحرام فعله بين التحللين .

وابن حزم له في القبلة واللمس والمباشرة رأي خالف فيه جمهور الفقهاء ، فقال : مباح للمحرم أن يقبل امرأته ، ويباشرها ما لم يولج ؛ لأن الله تعالى لم ينه إلا عن الرفث ، والرفث هو الجماع فقط ، ولا عجب أعجب ممن ينهى عن ذلك ولم ينه الله عنه ولا رسوله عليه الصلاة والسلام قط ... وقد وافقه سعيد بن جبير وعطاء وأبو الشحاء جابر ابن زيد . وقال : ولم يصح فيمن نظر فأمذى أو أمنى عليه دم (١) .

الجنابة على الطواف والتسعي وغيرهما :

سبق الكلام على شروط الطواف وعرفنا أن الطهارة من الحدث الأصغر والأكبر

وطهارة الثوب ، والبدن والمكان من شروط الصحة ، فلو طاف مخطئاً بشرط فإن الطواف يفسد ولا يصح ، وإذا فسد الطواف فسد السعي الذي حصل بعده ؛ لأن السعي لا يصح إلا بعد طواف صحيح . وللأحناف كلام كثير في هذا المجال لا نجد داعياً للإطالة فيه .

وتقدم الكلام في السعي وشروطه ، وفي عرفة والمزدلفة ، وقد عرفنا من قبل حكم ترك ركن من أركان الحج أو العمرة ، وعلينا أن ندرك أن كل شيء قيل فيه إنه واجب عند أبي حنيفة أو أحمد فإن الإخلال به يجب فيه دم ، وقد فصلت ذلك بما يكفي عند الكلام على كل واجب من الواجبات .

الجنابة على الصيد ونحوه

الجنابة على الصيد تكون بالاعتداء على ما نهانا الله تعالى أن نتعرض له من صيد البر سواء كان الاعتداء بالصيد ، أو بالأكل ، أو بكسر البيض .. إلخ . وقد سبق التفصيل في محظورات الإحرام ، فمن كان محرماً بحج أو عمرة أو بهما فقتل صيداً برياً ممنقاً متوحشاً في الأصل ، ولو كان غير مأكول اللحم .. أو تسبب في قتله بدلالة عليه ولم يكن المدلول علماً به ؛ فعليه الجزاء المقدر لقتل ذلك الصيد ولو كان ناسياً لإحرامه أو جاهلاً بالحكم أو مضطراً لأكله ؛ لأن الشارع ثبت أن أذن لنا في إزالة الأذى مع إلزامنا بالقديعة في موضوع الذي أصيب رأسه بالهوام .. وقائلة الإذن من الله دفع الإثم ورفع الذنب عن الإنسان لا غير .

وعليه الجزاء لو ذبح أو صاد طيراً أو حيواناً مستأنساً أصله متوحش مثل : الحمام ، والظبي ، والغزال .

والجزاء المطلوب على الصيد : هو أن يغرّم حيواناً مماثل للذي صاده أو ذبحه ، وهذه الغرامة تكون بشراء مثل الصيد والتصدق ببلحمه ، أو بتقدير قيمته والتصدق به على المساكين ، بأن يعطى كل مسكين مثلاً أو قيمته عند مالك والشافعي . وأحمد يقول : يعطى مثلاً من البر ، أو مدين من غيره ، أو يصوم عن نصيب كل فقير يوماً فيصوم يوماً عن كل مد حسبما ذكر .. ومحمد بن الحسن والأحناف يرون أن يعطى كل مسكين نصف صاع من البر ، أو صاعاً من غيره .

ولكي يعرف الحيوان المماثل لما صاده وقتله أو ذبحه ؛ فإن عليه إحضار عدلين لهما معرفة بقيمة الصيد (أي قيمة ما يماثله) في موضع قتله ، أو في أقرب مكان منه إن لم يعرف قيمته

في مكانه .. وفعل هذا ولو كان قد سبق أن الصحابة حكموا في الصيد الذي قتلته .
وقال الشافعي وأحمد : لا يرجع إلى حكم العدلين إلا فيما لا مثل له ، ولم يحكم فيه
السلف ، وعلى هذا ففي الضبع شاة ، وفي الغزال عنزة ، وفي الأرنب عناق ، وفي اليربوع
جفرة ، وفي النعامة بدنة ، وفي الخمار الوحشي بقرة ، بذلك حكم عمر وغيره من
الصحابة ، وإذا لم يكن للصيد مثل ؛ أعتبرت القيمة حسب شهادة عدلين خبيرين .

أحق المساكين جزاء الصيد :

إذا قوم الصيد وأراد شراء مثله أو شراء طعام بقيمته للتصدق به ؛ فإن المساكين الذين
يستحقون هذه الصدقة هم مساكين الحرم عند الشافعية والحنابلة ..

ومحمد بن الحسن يقول : يتصدق به على أهل المكان الذي حصلت فيه جريمة
الصيد ولو كان من الحل ، فإن لم يكن به مساكين فعلى أقرب مكان إليه .

وأبو حنيفة وأبو يوسف يقولان : إن اشترى بالقيمة هدنياً فلا بد من ذبحه في الحرم ،
فلو ذبحه في الحل لا يخرج عن العهدة إلا إذا أعطى كل مسكين ما يساوي قيمة صدقة
الفطر (نصف صاع من بر ، أو صاعاً من غيره) .

أما إن اشترى بالقيمة طعاماً مما يجزئ في صدقة الفطر ؛ فإن له أن يتصدق به في أي
مكان ، ولو في بلده ، بأن يعطي كل مسكين نصف صاع من بر ، أو صاعاً من تمر ، أو
شعير ... إلخ ، أو يصوم عن تصيب كل مسكين يوماً في أي زمان وفي أي مكان .

جزاء لبن الصيد ونبيذه :

من شرب لبن صيد أو كسر يرضه ؛ فإن عليه قيمة اللبن والبيض يتصدق بها على
المساكين ؛ كل مسكين يعطى مثل الواجب على كل فرد في صدقة الفطر ، فإن لم
يجد ؛ صام يوماً عن كل مسكين ، وإن كان البيض فاسداً ؛ فلا شيء فيه .
وإن خرج منه فرخ ميت ، لزمه قيمته حياً ، ولو ضرب المحرم صيداً فحدث به عيب
ولم يميت ؛ ضمن ما نقص ..

ومن قتل صيداً لا يؤكل لحمه ولا يحل له قتله ؛ فعليه الجزاء بحيث لا يزيد على شاة أو كبش .
ولو ذبح المحرم صيداً فهو ميتة لا يحل له ولا لغيره أكله ، ولو أكل منه ؛ لزمته قيمة
ما أكل عند أبي حنيفة ، وقال مالك والشافعي وأحمد ، وأبو يوسف ومحمد : لا جزاء
عليه بأكله ؛ لأنه ميتة وعليه الاستغفار .

ويحرم بيع المحرم صيداً أو ميتاً ، ويطلق هذا البيع كما يطلق ويحرم الشراء .

الإحصار

الإحصار معناه في اللغة المنع والحبس ، وشرعاً المنع عن الوقوف بعرفة أو طواف الركن ، ويكون الحصر بكل شيء يحبس عن الكعبة سواء كان عدواً - ولو مسلماً - أو مرضاً يزيد بالذهاب أو الركوب ، أو موت محرم المرأة أو زوجها عند القائلين بوجوبه ، أو هلاك النفقة ، وهذا رأي أبي حنيفة .

وقال مالك والشافعي : لا يكون الإحصار إلا بالعدو وهو رأي لأحمد ؛ لأن آية الإحصار نزلت في حصر النبي ﷺ وأصحابه في الحديبية . وهي قوله تعالى : ﴿ كَانَ أَصْحَابُكُمْ إِذْ أَخَذُوا مِنَ الْمُؤْتَمِرِينَ مَالًا طَائِفًا مِّنْهُمْ قَدْ ائْتَمَرُوا فِي الْحَدِيثِ وَكَانَ ثُلُثُهُمْ يُؤْتَمِرُ مَعَ رَسُولِهِمْ فَهُمُ الْإِحْصَارُ ﴾ [سورة البقرة آية : ١٩٦] .

وقال ابن عباس : لا حصر إلا حصر العدو [أخرجه البيهقي] والراجح أن الحصر يكون بالمرض والعدو وغيرهما للعموم الآية .

ما يطلب من المحصر :

إذا منع المحرم بأي سبب مما سبق من إتمام الحج أو العمرة ؛ فإنه له البقاء محرماً حتى يزول الإحصار ، وله إرسال شاة أو ثمنها لتشتري به وتذبح عنه في الحرم في وقت معين عند أبي حنيفة ومحمد بن الحسن ، ويكفيه شئع بدنة ، ويتحلل بعد مضي الوقت الذي عينه الرسول للتذبح ، ويكون التحلل بلا حلق ولا تقصير ، فلا يتحلل قبل الذبح .

ولا يذبح في غير الحرم ، لقوله تعالى : ﴿ كَانَ أَصْحَابُكُمْ إِذْ أَخَذُوا مِنَ الْمُؤْتَمِرِينَ مَالًا طَائِفًا مِّنْهُمْ قَدْ ائْتَمَرُوا فِي الْحَدِيثِ وَكَانَ ثُلُثُهُمْ يُؤْتَمِرُ مَعَ رَسُولِهِمْ فَهُمُ الْإِحْصَارُ ﴾ [سورة البقرة آية : ١٩٦] . وثبت أن النبي ﷺ حين أحصر بالحديبية أرسل هدناً فذبح بالحرم حيث لا يعلم الكفار ذلك ، فإن لم يجد ما يذبحه ؛ بقي محرماً حتى يجد الدم ويذبح في الحرم ؛ لأن الهدني هنا لا يدل له في الآية ، وعن أبي يوسف أن الهدني يُقرَّم ويتصدق بقيمته ؛ لكل مسكين نصف صاع .

وإن كان المحرم قارئاً ؛ أرسل دماً للحج وآخر للعمرة ، ويبقى محرماً حتى يصل الهدني ويذبح .

ولا يذبح دم الإحصار إلا في الحرم لآية ﴿ وَلَا تَحْلِلُوا ذُرْوَاهُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْكَعْبَةَ ﴾ [سورة البقرة آية : ١٩٦] .

الحرم لقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ جَعَلَهَا إِلَى الْبَيْتِ الْغَيْبِيِّ ﴾ [سورة الحج : ٢٣] وقوله : ﴿ هَذَا بَيْتُكَ الْأَكْبَرُ ﴾ [سورة المائدة : ٩٥] ويصح ذبحه قبل يوم النحر عند أبي حنيفة ، وعند صاحبيه . لا يصح إن كان محرماً بحج ، وقال الشافعي وأحمد : يتحلل المحصر بالحج أو العمرة بذبح الهدي في مكان الإحصار ، وبالحلق أو التقصير ، ولا يطالب بإرسال الهدي إلى الحرم ؛ لأن ذلك هو الثابت الصحيح عن النبي ﷺ في عمرة الحديبية (١) كما رواه أحمد والبخاري والبيهقي .

وقال للمالكية : من منع بعد إحرامه بالحج عن الطواف بمرض أو عدو أو حبس ، فإن له أن يتحلل بالنية ولا دم عليه والحلق سنة في حقه .

ومن تمكن من الطواف وفاته الوقوف بعرفة ، فإن بعد عن البيت : تحلل بالنية ، وشر له الحلق ، ولا دم عليه ، وإن قرب منه : تحلل بنية عمرة ، ويقوم بأعمال العمرة ، ومن وقف بعرفة ومنع عن باقي أعمال الحج فقد أدرك الحج ؛ لأن طواف الركن تمتد الوقت ، وأما نزول مزدلفة ورمي الجمار ، والمبيت بمنى ، فيكفي فيها كلها دم واحد كنسيان الجميع . وهل على الشخص قضاء ما أحصر عنه أم لا ؟ فيه قولان للفقهاء .

والإحصار لا يسقط الفرض عن المحصر بل عليه أن يحج عند الاستطاعة حتى يسقط عن نفسه حجة الإسلام ، ولو تحلل المحصر ثم زال الإحصار وأمكنه الحج ؛ لزمه الحج عند مالك والشافعي وأحمد إن كانت حجة الإسلام ، أو حجة واجبة ، أو أخذنا بوجود القضاء على المتطوع .

الفوات

الفوات معناه : عدم فعل الشيء في وقته ، والمراد به هنا فوات الحج بفوات الوقوف بعرفة . أما العمرة فلا تفوت بالإجماع ؛ لأنها غير مؤقاة بوقت خاص بها .

فمن فاتته الحج بفوات الوقوف بعرفة لعذر أو لغير عذر ؛ لزمه التحلل من إحرامه بعمل عمرة بلا إحرام جديد ، ثم يحلق أو يقصر عند الأحناف ومالك والشافعي ، والصحيح عند أحمد ، وإذا تحلل لزمه الحج من قابل ، ويجب عليه دم عند غير الأحناف .

(١) والحديبية بعضها في الحقل وبعضها في الحرم ، وفي موضعها مسجد النبي ﷺ الذي يبيع فيه تحت الشجرة لذا قال بعضهم : إن التحلل فيها كان في الحرم .

والأصل في هذا : أن أبا أيوب الأنصاري خرج حاجاً حتى إذا كان بالبادية من طريق مكة أضل روادحه ، ثم قدم على عمر يوم النحر فذكر له ذلك ، فقال له عمر : اصنع كما يصنع المحتمر ، ثم قد حلتلت ، فإذا أدركك الحج قابلاً فاحجج وأهله ما تيسر من الهدى .. [ترجمه مالك والبيهقي بأسانيد صحيحة] ، وروي مثل ذلك عن ابن عمر ، وقال : فإن لم يجد هدياً فليصم عنه ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله .

كيفية الاستعداد للسفر إلى بيت الله

من أزمع السفر لاداء الحج أو العمرة ، أو لهما مقاً ، فإن عليه قبل السفر أن يهتم بالآتي :
(١) أن يتوب إلى الله تعالى قبل سفره توبة صادقة نصوحاً ؛ فإنه لا بدري أرجع أم لا ؟ والتوبة مطلوبة في كل وقت ، وهي في مثل هذا السفر المراد به الطاعة تكون أكثر أهمية ، وشروط التوبة التي تصح بها ثلاثة :

١ - الندم على ما فعله من ذنب .

٢ - العزم على عدم العودة إليه .

٣ - الإقلاع في الحال عن الذنب الذي تاب منه .

هذا إذا كان الذنب فيما بينه وبين الله ، أعني حقاً من حقوق الله فقط ، فإن كان حقاً من حقوق العباد ؛ فإن التوبة لا تقبل إلا برّد حقوق العباد إليهم ، أو أن يسامحوا التائب ويغفروا له ذنبه وحققهم عليه ، فمن سرق مالاً أو اغتصبه ، فلا بد من رد المال ، أو أخذ العفو من صاحب المال ، ومن ضرب إنساناً أو شتمه أو آذاه بأي نوع ؛ فإنه يطلب منه الصفح ويحتذر له حتى يرضى صاحب الحق ، وهكذا .

(٢) كتابة الوصية واجبة على كل مسلم في كل وقت ، وهي في مثل حالة السفر أشد وجوباً ، وذلك بالنسبة لحقوق الناس التي لا يوجد لديهم سندات أو وثائق تثبتها ، وكذلك بالنسبة لحقوق الله التي لم يؤدها مثل : الزكاة والصوم ونحوهما ، ومثل : الوصية بترك معصية يعلم وجودها في أهله ، أو أنهم يعملونها إذا فارقهم ؛ كالوصية بالمحافظة على الصلاة ، وإخراج زكاة المال ، وعدم السفور والاختلاط غير المشروع بالأجناب ... إلخ ، ويشهد على وصيته ، والوصية مستحبة في غير الأمور الواجبة .

(٣) أن يتحرى لسفره يوم الخميس إن استطاع كما كان يفعل النبي ﷺ ، ويتخذ

له رفيقاً صالحاً ، وعمر على إخوانه ويودّعهم ، ويسألهم الدعاء له ، ويدعو لهم ، فقد أمر النبي ﷺ بذلك رجلاً كان مسافراً إلى البحرين ، كما يستحب الإتيان بأدعية السفر ، وأن يكون في سفره مساعداً لإخوانه رفيقاً بهم ، متواضعاً لهم .
(٤) أن يحرى الحج بالمال الحلال ، فإن حج بمال حرام ؛ فإن بعض الفقهاء يرى أن الحج باطل .

* * *

كيفية أداء الحج

إذا قارب الحاج الميقات استحب له أن يأخذ من شارب ، ويقص شعره وأظافره ، ويغتسل ، أو يتوضأ ، ويتطيب ، ويلبس لباس الإحرام ، فإذا بلغ الميقات ؛ صلى ركعتين وأحرم - أي توى الحج - ، إن كان مفرداً ، أو العمرة إن كان متمتعاً أو هما معاً ، إن كان قارناً .
وهذا الإحرام ركن ، لا يصح النسك بدونه .

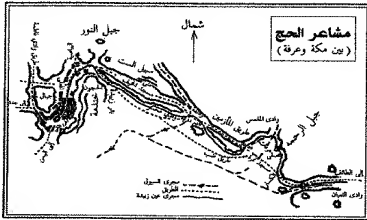
أما تعيين نوع النسك ، من أفراد ، أو قران ، فليس فرضاً ، فلو أطلق النية ولم يعين نوعاً خاصاً صح إحرامه ، وله أن يفعل أحد الأنواع الثلاثة .

وبمجرد الإحرام تُشرع له التلبية بصوت مرتفع ، ثم يلي كلما علا شرفاً ، أو هبط وادياً ، أو لقي ركباً أو أحداً ، وفي الأسحار وفي دبر كل صلاة ، وعلى المحرم أن يتجنب الجماع ودواعيه ، ومخاصمة الرفاق وغيرهم ، والجدل فيما لا فائدة فيه ، وأن لا يتزوج ، ولا يزوج غيره ، ويتجنب لبس المُعْجِط والمُخِيط ، والحذاء الذي يستر ما فوق الكعبين . ولا يستر رأسه ولا يمس طيباً ، ولا يخلق شعراً ، ولا يقص ظفراً ، ولا يتعرض لصيد البر مطلقاً ، ولا لشجر الحرم وحشيشه .

فإذا دخل مكة المكرمة ؛ استحب له أن يدخلها من أعلاها بعد أن يغتسل من بئر ذي طوى ، بالزاهر ، إن تيسر له .

ثم يتجه إلى الكعبة فيدخلها من باب السلام ؛ ذاكرًا أدعية دخول المسجد ، ومراعياً آداب الدخول ، وملتزماً الخشوع ، والتواضع والتلبية .

فإذا وقع بصره على الكعبة ، رفع يديه وسأل الله من فضله ، وذكر الدعاء المستحب في ذلك . ويقصد رأياً إلى الحجر الأسود ، فيقبله بغير صوت ، أو يستلمه بيده ويقبلها ؛ فإن لم يستطع ذلك أشار إليه .



ثم يقف بحذائه ، ويقول الذكر المسنون ، والأدعية المأثورة ، ثم يشرع في الطواف . ويستحب له أن يضطجع ويمثل في الأشواط الثلاثة الأول . ويمشي على هيئته في الأشواط الأربعة الباقية ، ويحسن له استلام الركن اليماني ، وتقبيل الحجر الأسود في كل شوط . فإذا فرغ من طوافه ؛ توجه إلى مقام إبراهيم تاليا قول الله تعالى : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ .

فيصلي ركعتي الطواف ، ثم يأتي « زمزم » فيشرب من مائها ويتضلع منه ، وبعد ذلك يأتي « الملتزم » فيدعو الله ﷻ بما شاء من خيري الدنيا والآخرة ، ثم يستلم الحجر ويقبله ويخرج من باب « الصفا » إلى « المروة » تاليا قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ أَلَمَعًا وَالْمَرْوَةَ بَيْنَ مَشَارِقِ اللَّهِ ﴾ الآية . ويصعد عليه ، ويتجه إلى الكعبة ، فيدعو بالدعاء المأثور ، ثم ينزل فيمشي في السعي ، ذاكرًا داعيًا بما شاء .

فإذا بلغ « ما بين الميادين » هروا ، ثم يعود ماشيًا على رسله حتى يبلغ المروة ، فيصعد إليه ويتجه إلى الكعبة ، داعيًا ، ذاكرًا ، وهذا هو الشوط الأول ، وعليه أن يفعل ذلك حتى يستكمل سبعة أشواط .

وهذا السعي واجب على الأرجح ، وعلى تاركه - كله أو بعضه - دم . فإذا كان اثموم متمتعًا : حلق رأسه أو قصر بعد هذا السعي ، وبهذا تتم عمرته ، ويحل له ما كان محظورًا من محرمات الإحرام ، حتى النساء .

أما القارن والمفرد : فيبتغيان على إحرامهما .

وفي اليوم الثامن من ذي الحجة ، يحرم المتمتع من منزله ، ويخرج - هو وغيره ممن بقى على إحرامه - إلى منى ، فيبيت بها .

فإذا طلعت الشمس ذهب إلى « عرفات » ونزل عند مسجد « نمرة » ، واغتسل ، وصلى الظهر والعصر جمع تقديم مع الإمام يقصر فيهما الصلاة ، هذا إذا تيسر له أن يصلي مع الإمام ، وإلا صلى جمعاً وقصرًا ، حسب استطاعته .

ولا يبدأ الوقوف بعرفة إلا بعد الزوال ، فيقف بعرفة عند الصخرات ، أو قريبًا منها . فإن هذا موضع وقوف النبي ﷺ .

والوقوف بـ « عرفة » هو ركن الحج الأعظم ، ولا يُسن ولا ينبغي صعود جبل الرحمة .

ويستقبل القبلة ، ويأخذ في الدعاء ، والذكر ، والابتهال حتى يدخل الليل .

فإذا دخل الليل ، أفاض إلى « المزدلفة » فيصلي بها المغرب والعشاء جمع تأخير . وبيت بها . فإذا طلع الفجر وقف بالمشرع الحرام بعد الصلاة ، وذكر الله كثيرًا حتى يسفر الصبح ، فينصرف بعد أن يستحضر الجمرات ذاهبًا إلى « منى » . والوقوف بالمشرع الحرام واجب ، يلزم بتركه دم ، وقيل : سئة لا يلزم بتركه شيء .

وبعد طلوع الشمس يرمي جمرة العقبة بسبع حصيات ، ثم يذبح هديه - إن أمكن - ويحلق شعره أو يقصره ؛ وبالحلق يحل له كل ما كان محرماً عليه ، ما عدا النساء . ثم يعود إلى مكة ، فيطوف بها طواف الإفاضة ، وهو طواف الركن ؛ فيطوف - كما طواف - طواف القدوم .

ويسمى هذا الطواف أيضًا طواف الزيارة ، وإن كان متمتعًا سعى بعد الطواف ، وإن كان مفردًا ، أو قارنًا ، وكان قد سعى عند القدوم ، فلا يلزمه سعي آخر على الراجح خلافًا للأحناف . وبعد هذا الطواف يحل له كل شيء حتى النساء ، ثم يعود إلى « منى » فيبيت بها ، والمبيت بها واجب ، يلزم بتركه دم ، وقيل : سئة .

وإذا زالت الشمس من اليوم الحادي عشر من ذي الحجة رمى الجمرات الثلاث ، مبتدئًا بالجمرة التي تلي « منى » ثم يرمي الجمرة الوسطى ، ويقف بعد الرمي ، داعيًا ذاكرًا ، ثم يرمي جمرة العقبة ولا يقف عندها .

وينبغي أن يرمي كل جمرة بسبع حصيات قبل الغروب ويفعل في اليوم الثاني عشر مثل ذلك . ثم هو مخير بين أن ينزل إلى مكة قبل غروب اليوم الثاني عشر ، وبين أن يبيت

ويرمي ، في اليوم الثالث عشر .

ورمي الجمار واجب يجبر تركه بالدم ، ووقت استحبابه ما ذكر ، ووقت جوازه كل أيام التشريق .

فإذا عاد إلى مكة وأراد العودة إلى بلاده ؛ طاف طواف الوداع ، وهذا الطواف واجب على غير الحائض والنفساء .

وعلى تاركة أن يعود إلى مكة ليطوف طواف الوداع ، إن أمكنه الرجوع ، ولم يكن قد تجاوز الميقات ، وإلا ذبح شاة .

ويؤخذ من كل ما تقدم : أن أعمال الحج والعمرة ، هي : الإحرام من الميقات ، والطواف ، والسعي ، والحلق ، وبهذا تنتهي أعمال العمرة .

ويزيد على الحج : الوقوف بعرفة ، ولبيت بمزدلفة ، ورمي الجمار ، والبيت بـ « منى » ، والذبح والحلق أو التقصير .

هذه هي خلاصة أعمال الحج والعمرة . والله أعلم .

ما تخالف فيه المرأة الرجل

المرأة كالرجل في جميع أعمال الحج والعمرة وتخالفه في ثمانية أمور هي :

١ - لا تكشف رأسها ؛ لأن إحرامها في وجهها فتكشفه دون الرأس وكذلك تكشف كفها .

٢ - لا ترفع صوتها باللبية في مكان تخشى فيه الفتنة ، ولا بطريقة منغمة فائقة .

٣ - ليس عليها اضطباع ولا رمل في الطواف ولا في السعي .

٤ - لا تحلق رأسها ولكن تقصر ؛ لأن حلقها حرام عند الأكثرية .

٥ - تلبس المحيط والخيط والخفين ولا تلبس القفازين ولا تلبس مُطَيَّبًا .

٦ - لا تقرب الحجر الأسود عند الازدحام بالرجال .

٧ - إن أصيبت بحيض أو نفاس ؛ فإنها تفعل كل شيء إلا الطواف .

٨ - إن حاضت أو نفست بعد طواف الركن ؛ غُفِيَ عنها في طواف الوداع إن جاء

وقت السفر وهي لا تزال حائضًا أو نفساء ؛ لأن النبي ﷺ رخص لهن في ذلك .

كيفية حج الرسول ﷺ

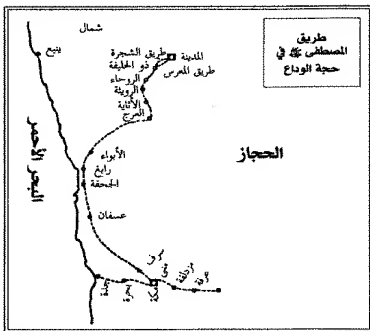
حج رسول الله ﷺ في السنة العاشرة من الهجرة ، ونحن نسوق لك كيفية حجه ﷺ فيما رواه جابر بن عبد الله ﷺ قال : إن رسول الله ﷺ مكث تسع سنين^(١) لم يحج ، ثم أذن في الناس في العاشرة : أن رسول الله ﷺ حاج فقدم المدينة بشر كثير كلهم يلتمس أن يأتم برسول الله ﷺ ويتقل مثل عقيله . فخرجنا معه حتى أتينا ذا الحليفة ، فولدت أسماء بنت عميس محمد بن أبي بكر ، فأرسلت إلى رسول الله ﷺ : كيف أصنع ؟ قال : « اغتسلي واستغصري^(٢) بغوب وأحرمي » فصلى رسول الله ﷺ في المسجد ثم ركع « القصواء »^(٣) حتى إذا استوت به ناقته على البيداء نظرت إلى مدى بصري ، بين يدي من راكب وماشي ، وعن يمينه مثل ذلك ، وعن يساره مثل ذلك ، ومن خلفه مثل ذلك ، ورسول الله ﷺ بين أظهرنا ، وعليه ينزل القرآن ، وهو يعرف تأويله ، وما عمل من شيء عملنا به ، فأهل^(٤) بالتوحيد « لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك . لا شريك لك » . وأهل الناس بهذا الذي يهلون به ، فلم يرد رسول الله ﷺ عليهم شيئا منه ولزم رسول الله ﷺ تلييته ، قال جابر ﷺ : لسنا ننوي إلا الحج ، لسنا نعرف العمرة ، حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن فزمل ثلاثا ، ومشى أربعا ، ثم نفذ إلى مقام إبراهيم ﷺ فقرأ : ﴿ وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ فجعل المقام بينه وبين البيت فكان يقرأ في الركعتين ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ و ﴿ قُلْ يَتَّخِذُ الْكَافِرُونَ ﴾ ثم رجع إلى الركن فاستلمه ، ثم خرج من الباب إلى الصفا ، فلما دنا من الصفا قرأ ﴿ إِنَّ أَوَّلَ نَسْفَةٍ أَكْرَمُوا مِنْ سَعَابِرِ اللَّهِ ﴾ « أبدأ بما بدأ الله به » فبدأ بالصفا فرقي عليه حتى رأى البيت ، واستقبل القبلة ، فوحد الله وكبره . وقال : « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، لا إله إلا الله وحده ، أعجز وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده » .

(١) تسع سنين . أي بالمدينة قبل أن يحج .

(٢) الاستغفار : أن تشد في وسطها شيئا وتأخذ خرقة عريضة تجعلها على محل الدم وتشد طرفيها من قدميها ومن ورائها في ذلك المشدود في وسطها .

(٣) القصواء : اسم ناقة النبي ﷺ .

(٤) أهل : من الإعلال وهو رفع الصوت بالتلبية .



ثم دعا بين ذلك ، قال مثل هذا ثلاث مرات ، ثم نزل إلى المروة ، حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادي ^(١) سعى ، حتى إذا صعدنا مشى ، حتى أتى المروة ، ففعل على المروة كما فعل على الصفا ، حتى إذا كان آخر طوافه على المروة فقال : « لو أنني استقبلت من أمري ما استدبرت لم أسق الهدي ، وجعلتها عمرة ، فمن كان منكم ليس معه هدي فليحل ، وليجعلها عمرة » فقام شراقة بن مالك بن جحشم ، فقال : يا رسول الله : ألقائنا هذا أم لأبد ؟ فذبحك رسول الله ﷺ أصابعه ، واحدة في الأخرى وقال : « دخلت العمرة في الحج » مرتين ، « لا ، بل لأبد أبداً » . وقدم عليّ من اليمن يثدني النبي ﷺ ، فوجد فاطمة رضيها عن حل .. وليست ثياباً صبيحاً واكتحل ، فأنكر ذلك عليها ، فقالت : إن أبي أمرني بهذا ، قال : فكان عليّ يقول بالعراق ، فذهبت إلى رسول الله ﷺ محرماً ^(٢) على فاطمة للذي صنعت ، مستفتياً لرسول الله ﷺ فيما ذكرت عنه ، فأخبرته أنني أنكرت ذلك عليها ، فقال « صدقت ، ماذا قلت حين قرئت الحج ؟ » قال : قلت : اللهم إني أهلٌ بما أهل به

(١) بطن الوادي . هو الذي يقال له : بين الميادين ، والمراد بالسعي التوسل وهو مشروع في كل الأشواط السبعة .

(٢) محرماً : التحريم الإغراء ، والمراد هنا تسليط النبي عليها لئلا تنهها .

رسولك ﷺ ، قال : « فَإِنْ مَعِيَ الْهَدْيُ فَلَا تَحِلُّ » .

قال : فكان جماعة الهدي الذي قدم به عليّ من اليمن ، والذي أتى به ﷺ مائة ، قال : فحل الناس كلهم وقصروا ^(١) ، إلا النبي ﷺ ومن كان معه هدي ، فلما كان يوم التروية ^(٢) توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج ، وركب رسول الله ﷺ ، فصلى بها الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، والفجر ^(٣) ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس ، وأمر بقبة من شعر تضرب له بنمرة ؛ فسار رسول الله ﷺ - ولا تشك قریش إلا أنه واقف عند المشعر الحرام كما كانت قریش في الجاهلية ^(٤) - فأجاز ^(٥) رسول الله ﷺ حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة ، فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس ، أمر بالقصواء فُرجِلَتْ ^(٦) له فأتى بطن الوادي ^(٧) .. فخطب الناس وقال : « إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا ، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا ، فِي بِلَدِكُمْ هَذَا ، أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ تَحْتَ قَدَمَيَّ مَوْضُوعٌ ، وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ ، وَإِنْ أُولَ دِمَ أَضَعُ مِنْ دِمَائِنَا ، دَمُ ابْنِ رِيحَةَ بْنِ الْحَارِثِ ، كَانَ مُسْتَرْطَعًا فِي بَنِي سَعْدِ ، فَقَتَلْتَهُ هَذِلَ ، وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ ^(٨) وَأَوَّلُ رَبَا أَضَغُ رَبَا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ ، فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ ، فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ ، فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللَّهِ وَامْتَحَلْتُمُ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ .. إِلَى قَوْلِهِ : « وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ ، وَكُسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بِهِ ، إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ ، كِتَابَ اللَّهِ ، وَأَنْتُمْ تَسْأَلُونَ عَنِّي فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ ؟ »

(١) يؤخذ من هذا جواز فسخ الحج إلى العمرة - لمن لم يسق الهدي - كما فعل الصحابة بأمر رسول الله ﷺ .

(٢) يوم التروية هو اليوم الثامن من ذي الحجة ، وسمي بذلك لأنه مشتق من الرواية ، لأن الإمام يروي للناس مناسكهم ، وقيل : من الارتواء لأنهم يرتدون الماء في ذلك اليوم ويصومونه بمنى .

(٣) يؤخذ من هذا أن من السنة صلاة خمس أوقات بمنى ، والمبيت بها هذه الليلة وهي ليلة التاسع من ذي الحجة ، ومن السنة كذلك ألا يخرج يوم عرفة من منى إلا بعد طلوع الشمس ولا يدخل عرفات إلا بعد زوال الشمس وهذا كله حسب الاستطاعة .

(٤) كانت قریش في الجاهلية تغف بالمشعر الحرام ، وهو جبل في المزدلفة يقال له : قرح ؛ وقيل : إن المشعر الحرام كل المزدلفة ، وكان سائر العرب يتجاوزون المزدلفة ويقفون بعرفات ، فظنت قریش أن النبي ﷺ يقف في المشعر الحرام على عادتهم ولا يتجاوزهم ﷺ إلى عرفات ، ولكن الله أمره بذلك في قوله : ﴿ كَرُّ أَوْبَهِشُوا مِنْ حَيْثُ أَكْشَاكَ الْأَكْشَاكُ إِلَى سَائِرِ الْعَرَبِ غَيْرِ قَرَيْشٍ - وَإِنَّمَا كَانَتْ قَرَيْشُ تَغْفُ بِالْمَزْدَلِفَةِ ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْحَرَمِ - وَكَانُوا يَقُولُونَ : نَحْنُ أَهْلُ حَرَمِ اللَّهِ فَلَا نَخْرُجُ مِنْهُ .

(٥) فأجاز - أي المزدلفة - ولم يقف بها ، بل توجه إلى عرفات .

(٦) فرجلت : أي جعل عليها الرجل .

(٧) بطن الوادي : هو وادي عرفة .

(٨) ربا الجاهلية موضوع : أي باطل .

قالوا : تشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت . فقال بأصبعه الشبابة ^(١) يرفعها إلى السماء وينكحها إلى الناس « اللهم اشهد » . ثلاث مرات ، ثم أذن ، ثم أقام فصلى الظهر ، ثم أقام فصلى العصر ، ولم يصل بينهما شيئا ^(٢) ثم ركب رسول الله ﷺ حتى أتى الموقف ، فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات ، وجعل حبل المشاة ^(٣) بين يديه ، واستقبل القبلة .

فلم يزل واقفا حتى غربت الشمس ، وذهبت الصفرة قليلا حتى غاب القرص ، وأردف أسامة خلفه ، ودفع رسول الله ﷺ ، وقد شئت ^(٤) للقصواء الزمام حتى إن رأسها ليصيب مورك رحله ^(٥) ويقول بيده اليمنى ^(٦) « أيها الناس ، السكينة السكينة » كلما أتى جبلا من الجبال أرخى لها قليلا حتى تصعد ، حتى أتى المزدلفة ، فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ، ولم يسبح بينهما شيئا ^(٧) ثم اضطجع رسول الله ﷺ حتى طلع الفجر ، وصلى الفجر حين تبين ، ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام ، فاستقبل القبلة فدعاه وكبره وهله ووحده ، فلم يزل واقفا حتى أسفر جلا ، فدفع قبل أن تطلع الشمس .

وأردف الفضل بن عباس ، وكان رجلا حسن الشعر أبيض وسيما ، فلما دفع رسول الله ﷺ مرت به طهر ^(٨) ، فقلق الفضل ينظر إليهن ، فوضع رسول الله ﷺ يده على وجه الفضل ، فحول الفضل وجهه إلى الشق الآخر ينظر ، فحول رسول الله ﷺ يده من الشق الآخر على وجه الفضل يصرف وجهه ، حتى أتى بطن مخسر ، فحرك قليلا ، ثم سلك الطريق الوسطى ^(٩) التي تخرج على الجمرة الكبرى ، حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات ، يكبر مع كل حصاة منها مثل حصى

(١) فقال بإصبعه السبابة : أي بقلها ويردعا إلى الناس شيئا إليهم .

(٢) فيه دليل على مشروعية الجمع بين الظهر والعصر هناك في ذلك اليوم بسبب التسلك ، أو بسبب السفر على خلاف في ذلك . (٣) حبل المشاة : أي مجتمعهم . (٤) شئت : أي ضم وضيق .

(٥) المورك الذي يثني الراكب رجله عليه فقام واسطة الرجل إذا مل عن الركوب .

(٦) ويقول بيده اليمنى : أي يشير بها قائلا : الزموا السكينة ، وهي الرفق والطمأنينة .

(٧) لم يسبح بينهما شيئا : أي لم يصل بينهما شيئا من الصلوات المسنونة ، وهذا الجمع متفق عليه من العلماء .

(٨) ظمن : جمع ظمنية وهي البعير الذي عليه امرأة ، ثم سميت به المرأة مجازا ملائمتها للبعير .

(٩) فيه دليل على أن سارك هذا الطريق من عرفات سنة وهو غير الطريق الذي ذهب فيه إلى عرفات ، وكان قد ذهب إلى عرفات من طريق (سب) ليخالف الطريق كما كان يفعل في الخروج إلى العيدين في مخالفة طريق الذهاب والإياب ..

الحذف ، ومضى من بطن الوادي ^(١) ثم انصرف إلى المنحر ، فحفر ثلاثاً وستين بيده ^(٢) ثم أعطى علياً .. فحفر ما غير ^(٣) وأشركه في هديه ، ثم أمر من كل بدنة ببضعة ^(٤) فجعلت في قدر فطبخت ، فأكلوا من لحمها وشربوا من مرقها ، ثم ركب رسول الله ﷺ فأفاض إلى البيت ^(٥) فصلى بمكة الظهر ، فأتى بني عبد المطلب يسقون على زمزم فقال : « انزعوا » ^(٦) بني عبد المطلب فلولا أن يغلبكم الناس على سقائكم ^(٧) لنزعت معكم ، فناولوه دلوفاً فشرب منه . [رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه] .

فصل الحرمين الشريفين ومدينتيهما

للحرم المكي والحرم المدني فضائل ، على المسلم الإلمام بها حتى يحاول الاستفادة من نعم الله تعالى التي أسبغها على الحرمين الشريفين وعلى المدينتين المكرمتين : مكة « البلد الأمين » وطيبة ، مهاجر ومثوى خير النبيين .. ومدينة الأنصار والمهاجرين ..

قال تعالى : ﴿ رَائِينَ وَآلَ ثَوْدِينَ ۝ وَثَوْرَ سَيْنٍ ۝ وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴾ [سورة التين : ١ - ٣] . والبلد الأمين هو مكة .

وقال تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا مَّكِينًا وَمُتَّكِلًا عَلَى النَّاسِ مِنْ حَوْلِهِمْ ﴾ [سورة التكهوت : ٦٧] . والحرم الآمن هو حرم مكة .

وعن أبي قتادة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ توجساً ثم صلى بأرض سعي ، بأرض الحرة عند بيوت الشفيا ، ثم قال : « اللهم إن إبراهيم خليلك وعبدك ونيك دعاك لأهل مكة ، وأنا محمد عبدك ورسولك أدعوك لأهل المدينة مثل ما دعاك إبراهيم لمكة ، ندعوك أن تجارك لهم في صاعهم ، وفداههم ، وثمارهم . اللهم حبب إلينا المدينة كما حببت إلينا مكة ، واجعل ما بها من وباء بخم ^(٨) ، اللهم إني حوشت ما بين لابتيها ^(٩) كما حوشت على

- (١) بطن الوادي : أي بحيث تكون متى وعرقات والمردقة عن يمينه ومكة عن يساره .
- (٢) فحفر ثلاثاً وستين بيده - فيه دليل على استحباب تكثير الهدي - وكان هدي النبي ﷺ في تلك السنة مائة بدنة .
- (٣) ما غير : ما بقي .
- (٤) ببضعة : أي بقطعة من اللحم .
- (٥) أفاض إلى البيت : أي طاف بالبيت طواف الإفاضة .
- (٦) انزعوا : أي اسقوا بالأدلاء وانزعوها بالرشاء أي الخبال .
- (٧) أن يغلبكم الناس على سقائكم : معناه لولا عوفي أن يعتقد الناس أن ذلك من مناسك الحج ويردحوا عليه بحيث يغلبونكم ويقعونكم عن الاستسقاء لنزعت معكم لكثرة غفلة هذا العمل وهو سقي الحجيج .
- (٨) خم اسم موضع بالجحفة به وباء شديد حتى لا يعيش فيه إنسان .
- (٩) لابتيها مثنى مفردة - لابة - واللابه عبارة عن أرض ملبسة بحجارة سود ، والمدينة بها لابتان واحدة =

لسان إبراهيم الحرم . [رواه أحمد ورجال إسناده رجال الصحيح] .

وجاء في حديث رواه مسلم والبخاري ، أن رسول الله ﷺ قال : « والذي نفسي بيده ما من المدينة شيء ، ولا شعب ^(١) ، ولا نقت ^(٢) ، إلا عليه ملكان يحرسانها » . [رواه مسلم في حديث طويل] .

وعن سعد بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال : « إني أحرم ما بين لا بني المدينة : أن يقطع عضاها ^(٣) ، أو يقتل صيدها » ، وقال : « المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون ، لا يدعها أحد رغبة عنها ؛ إلا أبدل الله فيها من هو خير منه ، ولا يثبت أحد على لأوائها ^(٤) وجهدها ؛ إلا كثر له شقيفاً أو شهيداً يوم القيامة » زاد في رواية : « ولا يريد أحد أهل المدينة بسوء إلا أذابه الله في النار ذوب الذواص » ، أو ذوّب الملح في الماء . [رواه مسلم] .

يستفاد من هذه الأحاديث : أن المدينة لها حرم مثل مكة ، وأن حرمها لا يقطع شجره ، ولا يصاد صيده .. وهذا هو رأي جمهور الفقهاء ، والمشهور عندهم : أن المعتدي على شيء من حرم المدينة يعتبر أثماً ولا ضمان عليه ، وأبو حنيفة يرى أن قطع شجر الحرم النبوي وصيّده لا شيء فيه ؛ لأن النبي ﷺ رأى أبا عمير يلعب بطائر صغير وهو صبي فكان إذا قابله قال له يمازحه : « يا أبا عمير ما فعل التغير ؟ » وأجابه الأولون بأن ذلك ربما كان قبل التحريم ، أو أن الطائر كان من الحل .. وعن الصمّيتة امرأة من بني ليث رضي الله عنها أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من استطاع منكم ألا يموت إلا بالمدينة فليمت بها ؛ فإنه من يموت بها تشفع له ، أو تشهد له » . [رواه ابن حبان في صحيحه والبيهقي] .

وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : « أتاني آت وأنا بالعقيق (واد من أودية المدينة مسيل للماء) فقال : إنك بواو مبارك » . [رواه الزائر بإسناد جيد قوي] .

وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال : « اللهم من ظلم أهل المدينة وأخافهم ، فأعظمه ، وعليه لعنة الله وللاذكية والناس أجمعين ، ولا يقبل منه صرف ولا عدل (نقل ولا فرض) » . [رواه الطبراني في الأوسط والكبير بإسناد جيد . ١ هـ من الترمذي والتهريبي] .

(١) طريق ناقل بين الجليلين .

(٢) شدة ضيقها .

(٣) شجرها .

« شرقية والثانية غربية ، والمدينة بينهما .

(٤) طريق في الجبل .

الإحكام التي يخالف فيها الحرم المكي غيره من البلاد والأرض

- ١ - يستحب ألا يدخله أحد إلا بإحرام ولو كان لا يريد حجاً أو عمرة ، وقيل : يجب الإحرام .
- ٢ - يحرم شجره وحشيشه على المحرم وغير المحرم حتى على أهل الحرم .
- ٣ - يحرم صيده على جميع الناس حتى أهل الحرم والمحلين .
- ٤ - يمنع جميع من خالف دين الإسلام من دخوله مقيماً ، أو مأزاً ، عند جماهير العلماء .
- ٥ - لا تحمل لُقْطُشُهُ لتملك ، إنما تحمل لمن يطلب صاحبها وينشده .
- ٦ - تغلظ الدية بالقتل فيه ، لأن الذنب فيه أغلظ وأشد من غيره .
- ٧ - تحرم دفن المشرك فيه ، ولو دفن نبش ما لم يتقطع .
- ٨ - يحرم إخراج أشجاره وترابه إلى الحل ، ويكره إدخال أحجار الحل وترابه إليه .
- ٩ - هو المكان المختص بذبح الهدي به .
- ١٠ - صلاة النافلة لا تكره فيه في أي وقت من الأوقات ويستوي في ذلك مكة وسائر الحرم .
- ١١ - لا دم على الممتع والقارن إذا كان من أهله .
- ١٢ - إذا نذر قُضِيَ لزمه الذهاب إليه هو والمسجد النبوي والمسجد الأقصى بخلاف غيره من المساجد ؛ فإنه لو نذر الذهاب إلى مسجد معين فإن ذهابه إلى أي مسجد يكفي عنه ، بذلك قال الفقهاء إلا أنها حنيفة .
- ١٣ - يحرم استقبال الكعبة بيول أو غائط وفي ذلك خلاف عند الفقهاء معروف .
- ١٤ - يضاعف الأجر فيه في الصلوات وسائر الطاعات .
- ١٥ - تستحب صلاة العيد في المصلى إلا إذا كانوا بالحرم ؛ فإن الصلاة في المسجد الحرام أفضل .
- ١٦ - لا تقام الحدود ، ولا يستوفى القصاص فيه عند بعض الفقهاء .
- ١٧ - يكره حمل السلاح بمكة لغير حاجة ؛ لنهي النبي ﷺ عن ذلك .

الأحكام التي يخالف فيها الحرم المكي غيره ١٤١

١٨ - حج الكعبة كل سنة فرض كفاية على الأمة الإسلامية ، ولو كان الحاج واحداً .
(هذا) والمسجد الحرام يطلق ويراد به هذا المسجد وهو الغالب ، وقد يراد به الحرم ،
وقد يراد به مكة ، والله أعلم ^(١) .

لذلك وللاكتار الواردة في فضل مكة نجد الأحناف والشافعية والحنابلة يقولون : إن
مكة أفضل البلاد على الإطلاق .

وقد جاء في حديث أخرجه أحمد وابن ماجه والترمذي وقال : حديث حسن غريب
صحيح ، أن عبد الله بن عدي بن الحمراء سمع النبي ﷺ وهو واقف بالحزوة في سوق
مكة يقول : « وَاللَّهِ إِنَّكَ لَحَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ ، وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ ، وَلَوْلَا أَنِّي أَخْرِجُكَ
مِثْلِكَ مَا عَرِجْتُ » .

وعن ابن عباس ؓ أن النبي ﷺ قال لمكة : « مَا أُطِيتَ مِنْ بَلَدٍ وَأُحِبُّكَ إِلَيَّ ، وَلَوْلَا
أَنْ قَوْمِي أَخْرِجُونِي مِثْلَكَ مَا سَكَنْتُ غَيْرَكَ » [أخرجه الترمذي وقال : حديث حسن صحيح غريب] .
وبهذا القول قال الجمهور وابن وهب وحبيب من أصحاب مالك ، والمشهور عن
مالك أنه يرى المدينة أفضل من مكة لحديث : « مَا بَيْنَ بَيْتَيْنِ وَمِثْرَتِي رَوْحَةٌ مِنْ دِيَارِي
الْحِجَّةِ » . [أخرجه مالك والشيخان] .

• • •

(١) إضاح المتناكس للتروى ص ١٢٤ .

فجئنا المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى ومسجد قباء

أحاول هنا أن أقدم للقارئ الأدلة على ما يذكر في العنوان بدون زيادة إلا ما يستدعيه المقام .
عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « صلاة في مشجدي هذا
أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد ، إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد
الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا » [رواه أحمد وابن حبان في صحيحه] .

وعن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « صلاة في مشجدي أفضل من ألف فيما سواه
إلا المسجد الحرام ، وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه » [رواه
أحمد وابن ماجه بإسنادين صحيحين] ^(١) .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « صلاة في مشجدي هذا خير من ألف
صلاة فيما سواه ، إلا المسجد الحرام » . [رواه البخاري واللفظ له ، ومسلم والترمذي] .. وعن أنس
رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « من صلى في مشجدي أربعين صلاة لا تقوته صلاة ، كُتِبَتْ له
براءة من العذاب ، وترى من النفاق » [رواه أحمد ورواه رواية الصحيح ، والطبراني في الأوسط ، وهو
عند الترمذي بغير هذا اللفظ] .

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : دخلت على رسول الله ﷺ في بيت بعض نسائه
فقلت : يا رسول الله ، أي المسجدين الذي أشس على التقوى ؟ فأخذ كفاً من خضباء
فَضَرَبَ بِهِ الْأَرْضَ ثُمَّ قَالَ : « هو مسجدكم هذا لمسجد المدينة » [رواه مسلم والترمذي والنسائي] .
وعن أبي الدرداء رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « الصلاة في المسجد الحرام بمائة
ألف صلاة ، والصلاة في مشجدي بألف صلاة بيت المقدس بخمسمائة صلاة » [رواه
الطبراني في الكبير وابن عزيمة في صحيحه] .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إِلَّا لثَلَاثَةِ مَسَاجِدَ ؛
المسجد الحرام ، ومشجدي هذا ، والمسجد الأقصى » . [أخرجه السيوطي] .
وعن ابن عمر رضي الله عنه قال : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَزُورُ قِبَاءً أَوْ يَأْتِي قِبَاءَ رَاكِبًا وَمَاشِيًا . زَادَ
فِي رِوَايَةٍ : فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ . [رواه البخاري ومسلم] .

(١) قال الشافعي وجمهور العلماء : مكة أفضل من المدينة ، والمسجد الحرام أفضل من المسجد النبوي ،
وبالعكس قال مالك ومطالفة قليلة .

وفي رواية للبخاري : أن رسول الله ﷺ كان يأتي مسجد قباء كل سبب راجيا وماشيئا ، وكان عبد الله يفعله .

وعن عامر بن سعد وعائشة بنت سعد ، سمعا أبيهما ﷺ يقول : لأن أصلي في مسجد قباء أحب إلي من أن أصلي في مسجد بيت المقدس . (رواه الحاكم وقال : صحيح على شرطهما) .

وعن أسيد بن ظهير الأنصاري ﷺ - وكان من أصحاب النبي ﷺ - يحدث عن النبي ﷺ أنه قال : « صلاة في مسجد قباء كعمرة » (رواه الترمذي وقال : حسن غريب ، ورواه ابن ماجه والبيهقي وقال الحافظ فيه : ولا نعرف لأسيد حديثا صحيحا غير هذا) (١) .

ومن تلك الأدلة ندرك أن قصد زيارة هذه المساجد أمر مشروع ومطلوب على سبيل الاستحباب إلا المسجد الحرام ، فإن زيارته تابعة للحج في حكمه ، حيث لا سبيل إلى الحج إلا بالطواف ، ولطواف إلا في المسجد وعن طريقه ، وكذلك العمرة ، وخير لمن دخل مسجدا من تلك المساجد أن ينوي الاعتكاف فيه مدة ليته . اهـ .

معالم تاريخية

معالم بمكة المكرمة

بئر زمزم

بئر زمزم تقع جنوبي مقام إبراهيم ، وهي بئر قديمة العهد ترجع إلى زمن إسماعيل بن إبراهيم عليه السلام ، ويروى أن هاجر لما نزلت بولدها إسماعيل في مكان البيت وطمع طلبت له الماء ، فلم تجده ، فجاء جبريل عليه السلام ويحث في الأرض بقبه ، فنبع الماء على وجه الأرض ، فكان ذلك نشأة زمزم ، وأدارت هاجر عليه حوضاً خيفة أن يفوتها الماء قبل أن تملأ قربتها ، وظلت المياه تنبعث منها حتى درس موضعها ، ولما كان زمن عبد المطلب بن هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم رأى في المنام مكان زمزم فاستبانها وحفرها قبل مولده عليه السلام .

وقد ورد في فضل ماء زمزم أحاديث كثيرة ، وفي صحيح ابن حبان من حديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم : « غيّر ماء على وجه الأرض ماء زمزم » . وذكر البخاري في صحيحه أنه لما شق صدر النبي صلى الله عليه وسلم غسل بماء زمزم ، وقال العلامة ابن القيم في كتابه (زاد المعاد) في باب الطب : ماء زمزم سيد المياه وأشرفها وأجلها قدرًا ، وأحبها إلى النفوس وأعلاها ثمنًا عند الناس ، وثبت في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لأبي ذر وقد أقام بين الكعبة وأستأذنها أربعين ما بين يوم وليلة وليس له طعام غيرها ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « إنها طعام طعم » وزاد غير مسلم بأسناده « وشفاة من كل منقمة » ..

جبل حراء

يقع في شمال مكة على بعد خمسة كيلو مترات منها وعلى يسار الذهاب إلى عرفات ، ويرتفع عن الأرض التي يقع عليها بنحو (٢٠٠) متر يشرف على كل ما حوله من مرتفعات وهضاب وأودية ، وقد اختاره النبي الكريم ليتبع فيه قبل أن يبعثه الله نبيًا ورسولًا ، وفيه نزل جبريل على الرسول الكريم بالآيات الأولى من سورة العلق .

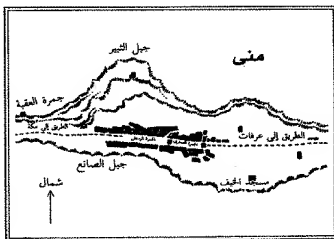
وغار حراء فجوة ضيقة سعتها مرقد ثلاثة متجاورين ، وأما علوه : فقامة رجل ، وفي نهايته صدع ترى منه الأرض والجبال إلى مكة .

دار الأرقم

صاحبها الأرقم بن عبد مناف بن أسد المخزومي ، صحابي لم يسبقه إلى الإسلام غير ستة من الصحابة ، وفي داره هذه كان رسول الله ﷺ يدعو الناس إلى الإسلام سراً ، وفيها أسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه . وتقع قرب الصفا .

منى

قرية على مسافة سبعة كيلو مترات من مكة فيها منازل ومبانٍ لا تؤجر إلا في أيام الحج ، ويقصدها الحجاج عند الفجر من اليوم الثامن من ذي الحجة فيمكثون فيها إلى طلوع شمس اليوم التالي حيث يقصدون عرفة ، وإليها يوفض الحجاج من عرفة بعد غروب شمس اليوم التاسع حيث يمكثون بها يوم العيد الأكبر وأيام التشريق ، ويرمون الجمرات وذلك بعد مبيتهم بالمزدلفة ليلة العاشر ، وذهب البعض إلى أن كيش الفداء الذي افتدى به إبراهيم ولذئ إسماعيل كان على منى على الجبل الواقع إلى يسار الذهاب إلى عرفات ، وأقيم على هذه البقعة مسجد يعرف باسم (مسجد الكيش) وفيها مسجد البيعة حيث بايع أهل المدينة الرسول ﷺ ، وفيها مسجد الحيف .



المادة بتاريخ المسجد النبوي الشريف

يقع المسجد النبوي في الجهة الشرقية من المدينة ، أسسه النبي ﷺ على قطعة أرض طولها (٣٥) خمسة وثلاثون متراً وعرضها ثلاثون متراً فمساحته عدد بناه (١٠٥٠) ألف وخمسون متراً مربقاً . جعل أساسه الحجارة وبني الجدار باللين (الطوب الذي لم يحرق) وجعل عمده جذوع النخل وسقفه بالجريد ، ثم زيدت فيه زيادات .

١ - ففي سنة سبع من الهجرة بعد خيبر زاد النبي ﷺ فيه من الشرق والغرب ، والشمال ١٥٤٠ متراً فصارت مساحته ٢٥٠٠ متر ، وصار المسجد مربقاً ، طول كل ضلع خمسون متراً .

٢ - وفي سنة (١٧ هـ) زاد عمر في المسجد من الجنوب نحو خمسة أمتار ومن الشمال خمسة عشر متراً ومن الغرب عشرة أمتار فصار طوله ٧٠ متراً في عرض ٦٠ ، وصارت المساحة - ٤٢٠٠ متراً مربقاً - أي فدان بالمصري ، وبناء عمر باللين والجريد ، وجعل عمده من الخشب .

٣ - وفي سنة (٣٩ هـ) جدد عثمان بن عفان رضي الله عنه بناء المسجد وزاد فيه رواقاً من الشمال والغرب والجنوب مساحته ٤٩٦ متراً ، وبناء بالحجارة المنقوشة والجص ، وجعل عمده من حجارة منقورة أدخل فيها عمد الحديد وصب فيها الرصاص ، وسقفه بالساج .

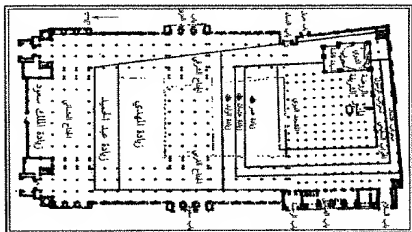
٤ - وفي سنة (٨٨ هـ) أمر الوليد بن عبد الملك عمر بن عبد العزيز أمير المدينة أن يجدد المسجد فجده وأدخل فيه حُجْرَ أمهات المؤمنين ، وزاد فيه من الشرق والغرب والشمال ٢٣٦٩ متراً وبناء بالحجارة والقصة (الجص) وجعل عمده من حجارة حشوها عمد الحديد والرصاص .

٥ - وفي سنة (١٦١ هـ) زاد المهدي العباسي في المسجد من الشمال ٢٤٥٠ متراً وقرغ منها سنة (١٦٥ هـ) .

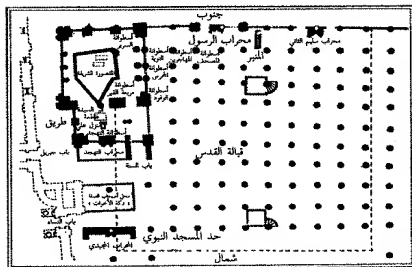
٦ - وفي سنة (٨٧٩ هـ) أجرى الملك قاتلبي عماره مهمة بالمسجد شملت بعض أسقفه وعمده وجنورانه وماذنه وزاد فيه ١٢٠ متراً بالجهة الجنوبية الشرقية .

٧ - وفي ليلة (١٣ من رمضان ٨٨٦ هـ) أبرقت السماء وأرعدت وعداً شديداً ، وانقضت صاعقة على المذنة الكبرى قضت على رئيس المؤذنين الذي كان يترجم عليها ، وانتقلت إلى سقف المسجد فالتهمته وهدمت مجذرة وتداعى أكثر عمده ، فأرسل الأشرف قاتلبي الأمير سنقر الجمالي إلى المدينة لعمارة المسجد ومعه الصناع والآلات اللازمة فعمروا المسجد على أتم وجه وزادوا في عرضه من الجهة الشرقية ١٦٧٢ متراً مربقاً .

وقد أنفق الملك قاتلبي على هذه العمارة ما يقرب من ٦٠.٠٠٠ جنيه مصري .



مسجد النبي ﷺ بعد التوسعة السعودية



المقصورة والروضة الشريفة

٨ - وفي سنة (٩٨٠ هـ) عمره السلطان سليم الثاني وبني محراباً غربي المنبر النبوي على حد المسجد الأصلي من الجهة القبليّة .

٩ - وفي سنة (١٢٦٥ هـ) أمر السلطان عبد المجيد بن مراد العثماني بعمارة المسجد عمارة شاملة تناولته كله خلا المقصورة وبعض جدر محكمة الأساس وغيرت الأعمدة القديمة بأعمدة أجود ووسعت الأروقة الشماليّة والشرقية فجعلت رواقين بدل ثلاثة ، وجعلت الغربية ثلاثة أروقة بدل أربعة ، وزاد للمصرون رواقين في الجهة القبليّة مما يلي صحن المسجد ، وزيدت أشياء أخرى وتمّ التعمير سنة (١٢٧٧ هـ) في اثنتي عشرة سنة ، وقد بلغت النفقات ٧٥٠,٠٠٠ جنيه مجيدي ، وبهذه الزيادة صارت مساحة المسجد أربعة أفدنة ١٢,٦٠٠ متر مربع .

١٠ - وفي يوم الجمعة (١١ رمضان سنة ١٣٧٠ هـ = ١٥ يونيو سنة ١٩٥٠ م) أصدر الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود أمراً بعمارة المسجد النبوي عمارة شاملة وتوسعته توسعة كاملة ، ويُدعى في التنفيذ في (١٠ يوليو سنة ١٩٥١ م) فهدمت الدور المحيطة بالمسجد بعد انتزاع ملكيتها بثمن قدره ١١٥,٠٠٠ جنيهاً ذهبياً ، ووضع حجر الأساس في (ربيع الأول سنة ١٣٧٢ هـ = نوفمبر سنة ١٩٥٢ م) واحتفل بتمام العمل فيه في مساء (٦ من ربيع الأول سنة ١٣٧٥ هـ = ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٥ م) وقد بلغت النفقات (٥٠) خمسين مليوناً ريالاً سعودياً تساوي خمسة ملايين من الجنيه المصري .

وبهذه العمارة والزيادة التي أدخلت في المسجد صارت مساحته ١٨٦٢٤ متراً مربعاً أي ما يساوي أربعة أفدنة وعشرة قراريط وعشرة أسهم .

وصارت البواكي الشماليّة خمشا وكل من الشرقيّة والوسطى والغربية ثلاثاً ، وأبواب المسجد عشرة وهي :

- ١ - باب السلام في الجنوب الغربي .
- ٢ - باب الصديق في شماله .
- ٣ - باب الرحمة في ثلث الجدار الغربي .
- ٤ - باب سعود في شماله .
- ٥ - باب عمر بن الخطاب بالشمال الغربي .
- ٦ - باب عبد المجيد شرقيّة .

- ٧ - باب عثمان بن عفان في الشمال الشرقي .
- ٨ - باب عبد العزيز في الشرق .
- ٩ - باب النساء في ثلث الجدار الشرقي .
وفي المسجد خمسة محاريب هي :
- ١ - محراب الرسول بالروضة إلى يسار المنبر ، وهو محدث في أيام عمر بن عبد العزيز .
- ٢ - محراب عثمان في حائط المسجد القبلي .
- ٣ - المحراب السليمي (نسبة لسليم الثاني) .
- ٤ - محراب التهجد وهو خلف منزل علي شمال حجرة السيدة فاطمة خارج المقصورة .
- ٥ - المحراب المجيدي شمال دكة الأغوات .
والله ولي التوفيق ^(١) .

(١) الدين الخالص ج ٩ ص ٣٢٢ وما بعدها .

زيارة قبر الرسول ﷺ

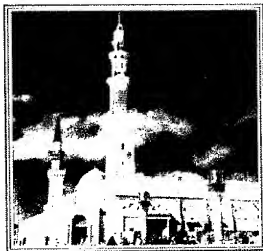
زيارة قبر النبي ﷺ قال فيها القاضي عياض : إنها شئنة مؤكدة مجمع عليها ، وفضيلة مرغوب فيها .

وقال بعض المالكية والظاهرية : إنها واجبة ، ولا دليل لهم على ذلك ، ولذلك قال بعض الحنابلة : إنها غير مشروعة ، وبذلك قال ابن تيمية ، وأنكر إنكاراً شديداً على ما يقع فيه جهلة العوام وبعض الخواص من التمسح بالحديد المسور للقبر الشريف ، ودعائهم النبي ﷺ واستغاثتهم به ، وتقبيل الحوائط من حول القبر ، وتراحم النساء وسط الرجال في صورة مزرة محرمة بإجماع العلماء ، وإنه لحق في ذلك الإنكار الذي هو واجب العلماء بالدين .

وواجب القائمين بالأمر حتى لا تقع المنكرات في مسجد رسول الله ﷺ الذي شع منه نور هداية العالمين ، وطبق فيه الإسلام صافياً خالصاً من الأهواء والبدع عدة قرون . والأشد من ذلك أنك لا تكاد تقف في موضع من المسجد النبوي إلا وتجد النساء يزاحمنك من أمامك ومن خلفك وعن يمينك وعن شمالك ، فأين الغيرة ؟ وأين الرعاية لحقوق الله في مسجد رسوله الحبيب محمد عليه الصلاة والسلام ؟ وهذه المنكرات لا تقع إلا في أيام الحج ، ويبدو أن الأمر صار فوق الاستطاعة بسبب عدم الحزم .

ولذلك أقول : إن على المسلم الذي يتجه إلى المدينة المنورة أن يتوحي زيارة المسجد النبوي ، فإن زيارته والصلاة فيه سنة ، تشد لها الرحال ويسافر من أجلها المسلم بنص الحديث الصحيح : « لا تُشَدُّ الرحال إلَّا إلى ثلاثٍ مَسَاجِدَ ، وقد سبق ، وبذلك يخرج من خلاف العلماء في حكم تخصيص السفر لزيارة القبر .

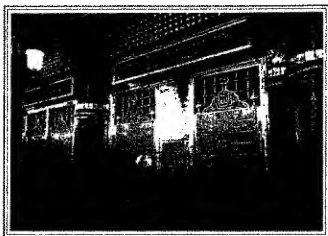
فإذا وصل إلى المدينة فإن زيارة قبر الحبيب نصير بالنسبة له سنة ؛ لأنه لم يسافر لها ، إنما سافر لغيرها فلما وصل إلى المدينة قام بالزيارة ، ويقوم بزيارة البقعة الطاهرة كلها بعد وصوله ، وسأذكر لك كثيراً منها نتبع آثار الحبيب محمد ﷺ وتشاهد مواقفه ومواقفه .



المسجد النبوي الشريف.



محراب الرسول الأعظم ﷺ (الروضة الشريفة)



قبر الرسول الأعظم ﷺ



منبر الرسول الأعظم ﷺ

آداب الزيارة :

إذا ذهب المسلم لزيارة قبر الحبيب محمد عليه الصلاة والسلام فعليه أن يدخل المسجد برجله اليمنى ويخرج باليسرى كالسنة في كل مسجد ، ويقول ذكر الدخول للمسجد ، ثم يذهب إلى القبر الشريف متذكراً فضل النبي ﷺ على العالم أجمع ، وكيف جعله الله رحمة للناس كافة ، ويستشعر حبه والعمل بسنته ، ولزوم طريقته ، والتضحية في سبيل ما جاء به ، ليكون بذلك مجدداً عهداً ، وباعثاً أملاً ، ويكثر من الصلاة والسلام عليه ﷺ ، ويكون على أحسن مظهر من نظيف الثياب ، وجميل الطيب وليستحضر من الدعاء ما يفتح الله به عليه ، والدعاء بالوارد أفضل ، ثم يصلي أية صلاة حضرت ، وإلا صلى تحية المسجد ، ويتحرى إن استطاع أن تكون الصلاة عند المنبر بحيث يكون عمود المنبر حذاء منكبيه الأيمن إن أمكنه ، فهذا موقف النبي ﷺ - على ما قيل - قبل أن يوسع المسجد ، وقد جاء في الحديث الصحيح : « ما بين بيتي ومثبري روضة من رياض الجنة ، ومثبري على حوضي » وأخرجه مالك والشيخان والترمذي وصححه ، ثم يأتي القبر الشريف بدون ازدحام أو إلهاء أو التصاق بالنساء ، فيستقبل جدار القبر ويستدير القيلة ويقول : « السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته » وله أن يزيد مثل قوله : « السلام عليك يا خير خلق الله ، يا إمام المتقين ، يا سيد المرسلين ، يا شفيع المذنبين » ... إلخ ، ويصلي ويسلم عليه بالصيغة الإبراهيمية ويغيرها من الصبغ الواردة ، ويتجه إلى الله تعالى أن يقبل شفاعته النبي ﷺ فيه ، وأن يغفر له ذنبه ، ويجدد التوبة إلى الله تعالى ، ويجدد العهد والبيعة على الطاعة لله باتباع كتابه وسنة نبيه ﷺ ، ثم يدعو لوالديه وللمسلمين ، ويبلغ سلام من أوصاه بذلك ، ثم يتأخر إلى يمينه قدر ذراع فيقول : السلام عليك يا خليفة رسول الله ، السلام عليك يا صاحب رسول الله في الغار ، وأمينه على الأسرار جزاك الله عن أمة محمد ﷺ خير الجزاء ، ثم يتأخر عن يمينه قدر ذراع ويقول : السلام عليك يا أمير المؤمنين عمر ، السلام عليك يا ناصر الإسلام والمسلمين ... إلخ . جزاك الله عن أمة محمد خير الجزاء ، وقد ورد : أن ابن عمر كان إذا قدم من سفر دخل المسجد ثم أتى القبر فقال : السلام عليك يا رسول الله ، السلام عليك يا أبا بكر ، السلام عليك يا أبتاه . [أخرجه البيهقي] .



القبة الخضراء

وقد جاء في الحديث الذي رواه أحمد وأبو داود والبيهقي بسند صحيح ما يفيد أن النبي ﷺ يسمع السلام والصلاة عليه ويرد على من يسلم عليه حيث قال ﷺ : « ما من أحد يُسَلِّمُ عَلَيَّ إِلَّا رَدَّ اللَّهُ عَلَيَّ رُوحِي حَتَّى أَرُدُّهُ » ويحاول الزائر أن يكثّر من الصلاة والدعاء والصلاة على النبي ﷺ في الروضة الشريفة ، وعند المنبر ، وفيما كان مسجداً في حياته ﷺ ؛ لأنه هو الذي ينال الفضيلة الخاصة بهذا المسجد ، وينوي الاعتكاف عند دخول المسجد كما يفعل عند دخول المسجد الحرام ، ولا يمر على القبر الشريف إلا ويسلم على النبي ﷺ ، ولا بأس لمن قدم من سفر أو عزم على السفر أن يأتي القبر الشريف فيسلم عليه ﷺ وعلى صاحبيه ، ويكثر من الزيارة ما دام بالمدينة ؛ لأنها إكثار من فعل الخير ، وإذا أراد الصلاة فلا يجعل الحجرة الشريفة أمامه ولا وراء ظهره ، وينبغي أن يتحرى الأماكن الفاضلة من المسجد بالصلاة فيها والدعاء وخصوصاً الأساطين الثمانية وهي :

(١) أسطوانة المصحف :

وهي علم على مصلى النبي ﷺ ، كان أمامها الجذع الذي كان يخطف إليه النبي ﷺ . قال يزيد بن أبي عبيد : كان مسلمة بن الأكوع يتحرى الصلاة عند الأسطوانة التي عند المصحف ، قلت : يا أبا مسلم ، أراك تتحرى الصلاة عند هذه الأسطوانة . قال : رأيت النبي ﷺ يتحرى الصلاة عندها . [أخرجه الشيخان والبيهقي] .

(٢) - أسطوانة المهاجرين :-

سميت بذلك ؛ لأن المهاجرين كانوا يجتمعون عندها ، وهي في الصف الذي خلف القائم في مصلى النبي ﷺ ، وهي الثالثة من المنبر ومن القبر ، صلى إليها النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وابن الزبير ، وورد أن الدعاء عندها مستجاب ، وتسمى أسطوانة عائشة .

(٣) - أسطوانة التوبة :-

وتسمى أسطوانة أبي لثابة ؛ لأنه ارتبط إلى جذع كان في محلها لما وقع منه في شأن بني قريظة ، ولم يحل حتى تاب الله عليه ، وهي الرابعة من المنبر ، والثانية من القبر ، كان النبي ﷺ يصلي إليها النوافل ، وينصرف بعد صلاة الصبح ، ويعتكف ورائها بما يلي القبلة مستنداً إليها ، كما جاء ذلك عن ابن عمر في حديث أخرجه البيهقي بسند صحيح رجاله ثقات .

(٤) - أسطوانة السرير :-

وهي الأسطوانة اللاصقة بالشباك داخل المقصورة ، تلي أسطوانة التوبة من جهة الشرق سميت بذلك ؛ لأنه كان يوضع سرير النبي ﷺ عندها ، وهذه الأساطين الثلاثة في صف واحد لا فاصل بينهما سوى نصف أسطوانة ، وهذه الأساطين من زمن الأشرف قايتباي أحدثت عند بناء القبة على الحجرة الشريفة .

(٥) - أسطوانة المحرس :-

وهي شمال أسطوانة التوبة ، وتسمى أسطوانة علي ؛ لأنه كان يجلس شرقها يحرس النبي ﷺ ، وكان هو وأمرأء المدينة يصلون إليها .

(٦) - أسطوانة الوفود :-

وهي شمال أسطوانة المحرس ، وكان النبي ﷺ يستقبل الوفود عندها إذا جاءته .

(٧) - أسطوانة مرجعة القبر الشريف :-

وهي محاذية للحجرة الشريفة من الجهة الغربية عند انحراف جانبها إلى الشمال ، بينها وبين أسطوانة الوفود ، الأسطوانة اللاصقة بالشباك داخل المقصورة ، وكان النبي ﷺ يأتي إليها ويقول : السلام عليكم أهل البيت ، إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويعطوكم تطهيراً .

(٨) أسطوانة التهجيد:

وهي مربعة شمال بيت علي عليه السلام ، وفيها محراب علي يسار المتوجه إلى باب جبريل كان النبي ﷺ يخرج إليها حصيرًا كل ليلة فيطرح له وراء بيت علي ، ثم يصلي صلاة الليل ، فلما رأى المصلين بصلاته قد كثروا أمر بالحصير فُطِيَ ، وصار يصلي في الحجرة خشية أن تجب صلاة الليل على الأمة .

زيارة البقيع :

يستحب لمن بالمدينة أن يزور البقيع كل يوم إن شاء وخصوصًا يوم الجمعة ؛ فإن عائشة أخبرت أن النبي ﷺ كان يخرج من آخر الليل إلى البقيع فيقول : « السلام عليكم دار قوم مؤمنين ، وأتاكم ما توعدون ، غنا مؤجلون ، وإنا إن شاء الله بكم لا جشون ، اللهم اغفر لأهل بقيع الفرقد » [أخرجه مسلم والبيهقي] وهو قريب من المسجد .

• • •

مساجد بالمدينة صلى فيها النبي ﷺ

وهي مساجد كثيرة نخص بالذكر منها خمسة لأهميتها عن غيرها .

(١) مسجد قباء

يستحب استحباباً مؤكداً أن يأتيه الزائر يوم السبت ويصلي فيه ، وقد مرت أحاديث في فضله .

(٢) مسجد الفتح

وهو في الشمال الغربي للمدينة على جبل سلع ، وتُسن زيارته والصلاة فيه والدعاء ، للحديث الذي أخرجه أحمد والبخاري بسند رجاله ثقات ، عن جابر رضي الله عنه : أن النبي ﷺ دعا في مسجد الفتح ثلاثاً : أيام الاثنين ، والثلاثاء ، والأربعاء ، فاستجيب له يوم الأربعاء بين الصلاتين (الظهر والعصر) فعرف البشر في وجهه ، قال جابر : فلم ينزل بي أمرهم غليظاً إلا توحيث تلك الساعة فأدعو فيها فأعزف الإجابة .

(٣) مسجد الجمعة

ويسمى مسجد الوادي ، وهو في منازل بني سالم بن عوف غرب الوادي على طريق الحرة ، فقد أدركت رسول الله ﷺ الجمعة وهو في بني سالم بن عوف فصلها في المسجد الذي في بطن الوادي ، وكانت أول جمعة صلاها بالمدينة ، وكان ذلك في اليوم السادس عشر من ربيع الأول من السنة الأولى للهجرة .

(٤) مسجد الفضيل

سُمي بهذا الاسم ، لأن النبي ﷺ لما حاصر بني النضير ضرب قبة في موضع هذا المسجد وأقام به ، فجاء تحريم الخمر فوصل الخبر إلى أبي أيوب الأنصاري في نفر من الصحابة وهم في موضعهم راوية خمر من فضيل (أي بسر مفضوخ) فأمر أبو أيوب بخلأء الراوية (١) . ففتحت فسال الفضيل فيه ، فسُمي مسجد الفضيل ، ويعرف بمسجد الشمس ، وهو شرقي مسجد قباء على شفير الوادي ، وهو مسجد صغير .

(١) عزلاء الراوية : نم القرية .

(٥ - ٦) مسجد الأحزاب ، ومسجد القبلتين :

وتسن زيارتهما والصلاة فيهما ، ومسجد الأحزاب معروف بالمدينة ، بُني في عهد رسول الله ﷺ ، وهناك مسجد القبلتين ، ويقال : إنه هو الذي انجبه فيه المصلون إلى البيت الحرام أثناء الصلاة بعد تحويل القبلة ، وهو مسجد صغير أقيم على حافة وادي العقيق للشمال الغربي من المدينة ، وفيه قبلتان .

* * *

آبار المدينة التي تزار

وهي كثيرة : وأهمها خمسة تستحب زيارتها ليعود المسلم بذاكرته وتصوره إلى العهد الأول للدعوة الإسلامية .

(١) بئر أريس :

وأريس اسم رجل يهودي أضيف إليه البئر ، وعمقها اثنا عشر مترا ، وفي أسفلها فتحتان يجري منهما الماء إلى قاع البئر ، وفتحة ثالثة تصلها بجرى العين الزرقاء التي يشرب منها أهل المدينة ، وهي في الجنوب الغربي لمسجد قباء على بعد ٢٠٠ متر منه .. قال أنس بن مالك رضي الله عنه : كان خاتم رسول الله ﷺ في يده ، وفي يد أبي بكر بعده ، وفي يد عمر بعد أبي بكر ، فلما كان عثمان جلس على بئر أريس فأخرج الحاتم ، فجعل يعبث به فسقط فاختلطنا ثلاثة أيام مع عثمان ننزح البئر فلم نجد له . [أخرجه البخاري] .

(٢) بئر إهاب :

وهي معروفة اليوم بزمزم ، في الحرة الغربية ، ماؤها شبيه بزمزم ، وسميت بذلك لكثرة التبرك بمائها ونقله إلى الآفاق كما ينقل ماء زمزم .

(٣) بئر بئر قاء :

وهي بئر وبستان شمالي سور المدينة من جهة الشرق ، وقد صارت لأبي بن كعب وحسان بن ثابت ، دفعها إليهما أبو طلحة ، بعد أن تصدق بالبستان إثر نزول آية ﴿ تَنَالُوا آلَ اللَّهِ حَقَّ تَنَافُؤًا ﴾ .

(٤) بئر لصاعة :

وهي في الشمال الغربي من يثرباء يستشفى بالغسل من مائها ثلاثة أيام ، وكان النبي ﷺ يشرب منها .

(٥) بئر رومة :

ومشهوره بئر عثمان ، لأنه اشتراها فتصدق بها ، وهي في وادي العقيق في الشمال الغربي من المدينة .

مزارات أخرى بالمدينة

الحقيقة أن المدينة حافلة بالمعالم التي تستحق الزيارة والسعي إليها لمشاهدتها ، من ذلك .

دار أبي أيوب الأنصاري

وهي من الدور الأثرية بالمدينة المنورة ، وتقع شرقي المسجد النبوي من ناحيته الجنوبية ، وقد كانت منزل رسول الله ﷺ أول نزوله بالمدينة وهجرته إليها قبل بناء حجرته ﷺ ، وبجوارها تقع دار عثمان بن عفان التي استشهد فيها ، وفيها الآن قبر أسد الدين شيركوه عم السلطان صلاح الدين الأيوبي ومعه قبر والد صلاح الدين ، وهناك دار أبي بكر ، وخالد بن الوليد ، وعبد الله بن عمر ، وكانت كلها تقع حول المسجد .

منازل

هي قرية إلى الجنوب الغربي من المدينة تبعد عنها مسافة ١٥٠ كم ، وهي ملتقى طرق القوافل إلى الشام ، وكان يقام فيها سوق كل عام ، وعندها نشبت معركة بدر الشهيرة .

البحر

وهو جبل صخري على بعد أربعة كيلو مترات من المدينة المنورة وطوله من الشرق إلى الغرب ستة آلاف متر ، وفيه ريعوس جبلية كأنها جبال مستقلة ، وهو أعلى من سطح البحر بمسافة ١٢٠٠ متر ، وفيه بقول الرسول عليه الصلاة والسلام « أخذت جبل ينجباً وتنجب » وفي سفحه قبر أسد الله حمزة الذي استشهد في هذه الغزوة ، وعلى مقربة منه مقابر الصحابة الذين استشهدوا في هذه المعركة .

دعاء السفر وأداب الرجوع إلى الأهل

إذا أراد زائر المدينة الرجوع إلى أهله اتجه إلى المسجد وصلى ركعتين كما سبق ، وسلم على النبي ﷺ وصاحبيه ودعا بالعودة والمغفرة والرحمة ، وطلب الغفر والعافية ، ثم يخرج بوجهه فإذا بدأ السفر دعا بدعاء السفر .. ما يتفق منه مع العودة مثل أن يقول : اللهم إنا نسألك في سفرنا هذا البر والتقوى ، ومن العمل ما تحب وترضى . فقد كان النبي ﷺ إذا استوى على بعيره خارجاً إلى سفر كبر ثلاثاً ثم قال : « سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين ، وإنا إلى ربنا لمنقلبون ، اللهم إنا نسألك في سفرنا هذا البر والتقوى ، ومن العمل ما ترضى ، اللهم هون علينا سفرنا هذا واطو عتاً بعده ، اللهم أنت الصاحب في السفر ، والخليفة في الأهل ، اللهم إني أعوذ بك من وعاء السفر ، وكآبة المنقلب ، وشؤم المنظر في الأهل والمال » ، وإذا رجع قالهن وزاد فيهن : « آيئون تائبون عابدون لربنا حامدون » . [أخرجه أحمد وسلم واللاته] ويستحب أثناء السفر إذا علا شيئاً كبير ، وإذا هبط سيج . وإذا أمسى بأرض قال : « يا أرض ربّي وربك الله ، أعوذ بالله من شرك ، وشر ما فيك ، وشر ما خلق فيك ، وشر ما يدب عليك ، أعوذ بالله من شر كل أسد وأسد ، وحية وعقرب ، ومن شر ساكن البلد ، ومن شر والد وما ولد » .

وإذا نزل منزلاً قال : « أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق » فإنه لا يضره شيء . وإذا رأى بلدًا يقصده قال : « اللهم رب السموات السبع وما أظللن ، ورب الأرضين السبع وما أظللن ، ورب الشياطين وما أضللن ، ورب الرياح وما ذرفن : أسألك خير هذه القرية وخير أهلها وخير ما فيها ، ونعوذ بك من شرها وشر أهلها وشر ما فيها » .

وعند الرجوع من السفر يفعل ما فعل في الذهاب من التكبير كلما صعد ، والتسبيح كلما هبط ، ويقول عند التكبير : « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك ، وله الحمد ، وهو على كل شيء قدير ، آيئون تائبون عابدون ، ساجدون لربنا حامدون ، صدق الله وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأعداء وحده » . بذلك كله جاءت أحاديث صحيحة ، ويستحب أن يستصحب هدية إلى أهله عند العودة يدخل بها السرور عليهم .

ويرسل إلى أهله من يعلمهم بقدمه ، أو يرسل إليهم بريقة ، أو خطاباً ، أو يكلمهم بالهاتف ، وإذا دخل البلد بدأ بالمسجد يصلي ركعتين فيه في غير وقت كراهة ، ثم ينصرف إلى منزله ، ثم يستقبل المهتئين بقدمه .

ملاقاة الحاج وتهنئته :

يستحب ملاقة الحاج قبل دخوله بيته والسلام عليه ومصافحته وطلب الدعاء منه وتهنئته بأن تقول له : قبل الله حجك ، وأعظم أجرك ، وغفر ذنبك ، وأخلف نفقتك .

وليمة الحج :

يستحب للحاج بعد قدومه أن ينحر بذنة أو بقرة أو ما يستطيع ، ويصنع طعائنا يطعم منه أصحابه ، وجيرانه ولا سيما الفقراء .

فقد أخرج البخاري : أن النبي ﷺ لما قدم المدينة نحر جزوراً أو بقرة . اهـ .

• • •

خاتمة الرسالة

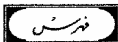
أخي القارئ الكريم

في نهاية المطاف ، وختام رسالة « فقه الحج والمعصرة » أرجو أن تكون قد وجدت فيها طلباتك بسهولة ويسر ، وأن تستغني بها عن غيرها من الرسائل والكتب .

ولي أمل أن تكون قارئاً نافعاً ، فما وجدت من صواب دعوت لي بالمغفرة والتوفيق لأجله ، وما وجدت من خطأ دعوت لي بالسند والصواب ، وحاولت أن تكتب لي بما رأيت أنه الخطأ ، فما بشر بمعصوم من زلل إلا أن يكون رسولاً ، ومحاولة الكمال دأب الإنسان السوي ، وإدعاء الكمال نقص في أخلاق الرجال .

وبانتهاء هذه الرسالة نكون قد انتهينا من تقديم أركان الإسلام الخمسة ، ولم تكن في الأصل هي الهدف من التأليف ، ولكن إلحاح الإخوان جعل البدء بها ضرورة لا تغفل ، حيث إن الحاجة إلى دراسة هذه الأركان لا تقل عن الحاجة إلى دراسة غيرها إن لم تزد عنها في الأهمية ، إلا أنني كنت معرضاً في الابتداء عن التأليف في هذه الأركان اعتماداً على أن كثيرين ألفوا فيها وقدموها للقارئ .

والآن إلى الرسائل الخاصة بالسلوك الاجتماعي ، والمرأة والأسرة المسلمة ، والجهاد والقتال في الإسلام ، وقضايا الإيمان في الميزان ، والبيوع الإسلامية في رسالة ... إلخ .
أسأل الله أن يهدينا سواء السبيل ، وأن يغفر لي ولوالدي وللمؤمنين آمين .



الصفحة	الموضوع
٥	المقدمة
٧	الحج والعمرة في الإسلام
٧	معنى الحج والعمرة
٧	عدد حجرات النبي وعمره
٨	فضل الحج والعمرة
١٠	مكانة الحج في الإسلام وحكمه
١٠	تأخير الحج
١٢	حكم العمرة
١٢	من الذي يجب عليه الحج ؟
١٢	حج الكافر والمجنون والصبي
١٤	ملاحظتان
١٤	حكم من يجهل اقراض الحج لإسلامه بدار الحرب
١٥	الاستطاعة المحيرة شرعاً
١٧	حج المرأة
١٨	(١) تعريف المحرم
١٩	(٢) ما يجب في المحرم ونفقته وإذن الزوج
١٩	حج المرأة وهي في العدة
١٩	سفر المرأة لغبر الحج المقروض وللزيارة والتجارة
٢٠	حج المشاي والراكب أيهما أفضل ؟
٢٠	الحج عن الغير

- ٢١ حكم الاستحجار على الحج والأذان وتعليم القرآن وغيرها
- ٢٤ حج الرجل عن المرأة والمرأة عن الرجل
- ٢٤ الحج عن الغير بغير إذنه وحج غير الولي عن الميت
- ٢٤ هل يحج عن غيره من لم يحج عن نفسه ؟
- ٢٤ حكم من استطاع الحج فلم يحج حتى مات
- ٢٥ المكان الذي يبدأ منه الحج عن الميت
- ٢٦ حكم من حج تطوعاً وعليه حج واجب
- ٢٦ الحكم في مخالفة من حج عن غيره (النائب)
- ٢٧ وقت الحج
- ٢٨ أركان الحج
- ٢٨ الإحرام
- ٢٨ مطلوبات الإحرام
- ٢٨ (١) التطظيف
- ٢٩ (٢) ما يلبسه المحرم
- ٢٩ (٣) التطبيب والادھان
- ٣٠ غنضاب المرأة
- ٣١ (٥) تلبيد الشعر
- ٣١ (٦) ركعتا الإحرام
- ٣١ أماكن الإحرام
- ٣٣ حكم من سلك طريقاً بين ميقتين
- ٣٣ إسرام أهل مكة ومن كان داخل المواقيت يحج أو عمرة
- ٣٣ حكم من عبر المواقيت أو دخل مكة لغير الحج والعمرة
- ٣٤ حدود الحرم

- ٣٦ التلبية وما يتصل بها من أحكام
- ٣٧ حكم الجهر بالتلبية
- ٣٨ فضل التلبية ووقتها
- ٣٨ مدة التلبية
- ٣٩ كيفية الإحرام ومعرفة الأفضل من الأفراد والتمتع والقران
- ٤٠ حكم الاشتراط عند الإحرام وكيفيته
- ٤١ الإطلااق والتعيين في الإحرام
- ٤٢ الإحرام بما أحرم به الغير
- ٤٣ ما يباح للمحرم
- ٤٣ (١) الاختصال
- ٤٣ (٢) تظلل المحرم
- ٤٤ (٣) الحجامة وما يشابهها
- ٤٤ (٤) تعليق كيس النقود وحمل الساعة ونحوها
- ٤٥ (٥) الاكتحال وقطر الدواء في العين
- ٤٥ (٦) نظر المحرم في المرأة
- ٤٦ (٧) قتل الغراب والحذأة والحية والعقرب والسميع
- ٤٦ الأمور التي تحرم بسبب الإحرام
- ٤٦ (١) الجماع ودواحيه
- ٤٦ (٢) الخروج عن طاعة الله
- ٤٦ (٣) المخاصمة مع الرفقة والخدم وغيرهم
- ٤٧ (٤) لبس أنحيط بجميع أنواعه
- ٤٨ فوائد تتصل بالملايس
- ٤٨ (٥) لبس ما صيغ بطيب أو بمطيب

- (٦) التطيب عمدًا ٤٨
- (٧) الأثمان ٤٩
- (٨) التخضيب بالحناء ٥٠
- (٩) شَمُّ الورد ونحوه ٥٠
- (١٠) إزالة الشعر ٥٠
- (١١) قلم الظفر ٥١
- (١٢) ستر الرأس ٥١
- (١٣) ستر الوجه ٥١
- (١٤) نكاح المخمريم ٥٢
- (١٥) تعرض الحرم للصيد ٥٢
- (١٦) الإعانة على قتل الصيد والدلالة عليه مطلقًا ٥٣
- (١٧) تنفير الصيد وإتلافه وبيعه وشرائه ٥٣
- (١٨) أكل المخمريم لحم الصيد الذي حَبَّه له أو دُلَّ هو عليه ٥٤
- (١٩) كسر بيض الصيد وحلبه وبيع البيض وشرائه ٥٤
- فوائد ذات أهمية ٥٥
- دخول مكة المكرمة ٥٥
- أسماء مكة ٥٦
- ما يستحب فعله عند دخول مكة ٥٦
- (١) التوجه إليها قبل أي شيء آخر ٥٦
- (٢) الاغتسال ٥٧
- (٣) الدخول من الثنية العليا ٥٧
- (٤) التحفظ من إيذاء الناس ٥٧
- (٥) البدء بالمسجد الحرام ٥٨

- (٦) الدخول من باب بني شيبه (باب السلام) ٥٨
- (٧) نوع الطواف المطلوب من الداخل أول مرة ٥٨
- (٨) الدعاء عند رؤية الكعبة ٥٨
- دخول الكعبة ٥٩
- بناء الكعبة ٥٩
- بناء المسجد الحرام ٦١
- الطواف بالبيت الحرام ٦٤
- شروط الطواف ٦٤
- (١) الطهارة من الحدث والنجس ٦٤
- (٢) ستر العورة ٦٥
- (٣) التية ٦٥
- (٤) تكملة الأشواط سبعة ٦٦
- (٥) الطواف داخل المسجد ٦٦
- (٦) البدء من الحجر الأسود وجعل البيت إلى يسار الطائف ٦٦
- (٧) الموازنة بين أجزاء الطواف ٦٦
- سنن الطواف ٦٧
- (١) المشي عند الطواف للقادر عليه ٦٧
- (٢) الاضطجاع للرجل عند الطواف لا قبله ٦٨
- (٣) الرمل للرجال ٦٨
- (٤) بدء الطواف باستقبال الحجر الأسود واستلامه وتقبيله وغير ذلك ٦٨
- (٥) استلام الركن اليماني ٦٩
- (٦) الذكر والدعاء أثناء الطواف ٧٠
- (٧) التقرب من الكعبة أثناء الطواف للرجال ٧٠

- ٧١ (٨) صلاة ركعتين عند المقام
- ٧١ (٩) الدعاء خلف المقام عقب الصلاة
- ٧٢ مكروهات الطواف
- ٧٢ أنواع الطواف
- ٧٢ (١) طواف الإفاضة - حكمه - ووقته
- ٧٢ (٢) طواف القدوم
- ٧٣ (٣) طواف الوداع ووقته
- ٧٤ ما يطلب بعد الانتهاء من الطواف
- ٧٤ (١) الشرب من ماء زمزم
- ٧٤ (٢) الوقوف بالملتزم
- ٧٥ السعي بين الصفا والمروة
- ٧٦ شروط السعي بين الصفا والحتم بالمروة
- ٧٧ (١) كونه بعد الطواف
- ٧٧ (٢) البدء بالصفا والحتم بالمروة
- ٧٧ (٣) السعي في السعي جميعه
- ٧٧ (٤) الموالاة في السعي
- ٧٨ سنن السعي
- ٧٨ (١) تقديم السعي على الوقوف بعرفة
- ٧٨ (٢) الموالاة بين السعي والطواف
- ٧٨ (٣) الصعود على الصفا والمروة والذكر والدعاء عليهما
- ٧٩ (٤) المشي وعدم الركوب إلا لعذر
- ٧٩ (٥) أن يخرج من باب الصفا
- ٧٩ (٦) الذكر والدعاء أثناء السعي

- ٧٩ (٧) الطهارة وستر العورة
- ٨٠ مكروهات السعي
- ٨٠ توضيحات حول مقدسات سبق ذكرها
- ٨٠ الحجر الأسود
- ٨٠ الملتزم
- ٨١ الخطيم
- ٨١ مقام إبراهيم - حجر إسماعيل
- ٨١ بر زمر والصفاء والمروة
- ٨٢ الوقوف بعرفة
- ٨٤ فضل يوم عرفة
- ٨٤ وقت الوقوف بعرفة
- ٨٥ مسائل تتصل بالوقوف بعرفة
- ٨٦ الأعمال المطلوبة من أول الحج إلى الوقوف بعرفة
- ٨٦ فيها الحج خطب أربع
- ٨٧ أيام لها أسماء
- ٨٨ الحلق : حكمه - مقدار ما يحلق - كيفيته - ثمرته
- ٩٠ خلاصة أركان الحج
- ٩٠ واجبات الحج
- ٩١ المناسك المطلوبة بمزدلفة
- ٩١ التعريف بمزدلفة
- ٩٢ حكم المبيت بمزدلفة
- ٩٣ الوقوف بالمزدلفة
- ٩٣ رمي الجمار

- ٩٤ حكم رمي الجمار
- ٩٤ أوقات الرمي
- ٩٦ مكان الرمي
- ٩٦ من أين يؤخذ الحصى
- ٩٦ عدد الحصى وقدر كل حصاة
- ٩٧ جنس الحصى
- ٩٧ كيفية الرمي
- ٩٨ النية في رمي الجمار
- ٩٨ ترك الرمي وتأخيرها
- ٩٩ النفر بعد الرمي
- ٩٩ حكم الميت بمنى ليالي الرمي
- ١٠٠ حكم الذبح للقاتل والمثمم
- ١٠١ ترتيب أعمال الحج يوم النحر
- ١٠٢ التحلل من الإحرام بالحج
- ١٠٢ خاتمة أعمال الحج - طواف الزيارة
- ١٠٣ طواف الوداع
- ١٠٤ جمع الصلاة وقصرها أثناء الحج
- ١٠٥ جمع الصلاة يوم عرفة
- ١٠٥ الجمع بمزدلفة
- ١٠٦ النزول بالمحصب
- ١٠٦ الهدى وجميع أحكامه
- ١٠٧ الدماء الواجبة في الإحرام
- ١٠٧ ما تلزم فيه بدنة

- ١٠٧ إشعار الهدي وتقليده
- ١٠٨ ما يطلب في الهدي
- ١٠٨ وقت ذبح الهدي
- ١٠٩ مكان الذبح
- ١٠٩ الاشتراك في الهدي
- ١٠٩ إبدال الهدي
- ١١٠ مصرف الهدي
- ١١١ التصرف في جلد الهدي ونحوه
- ١١١ الأضحية
- ١١١ حكمها
- ١١٢ فضل الأضحية
- ١١٢ ما تجوز منه الأضحية
- ١١٢ ما لا تجوز الأضحية به
- ١١٣ كفاية أضحية واحدة عن أهل البيت الواحد
- ١١٣ المشاركة في الأضحية
- ١١٤ توزيع لحم الأضحية
- ١١٥ وقت الذبح
- ١١٦ الغشرة
- ١١٦ وقت العمرة
- ١١٧ تكرار العمرة
- ١١٧ أركان العمرة وواجباتها ومستنها
- ١١٧ وجوه الإحرام وأنواعه مرة أخرى
- ١١٩ الجنائز المعارضة أثناء الإحرام

- ١١٩ الجناية على الإحرام
- ١١٩ الجناية بغير الوطء
- ١٢١ الجناية بالوطء
- ١٢٣ الوطء في العمرة
- ١٢٣ أحكام الوطء عند القارن
- ١٢٣ تكرر الوطء
- ١٢٤ مقدمات الجماع
- ١٢٤ الجناية على الطواف والسعي وغيرهما
- ١٢٥ الجناية على الصيد ونحوه
- ١٢٦ حق المساكين بجزاء الصيد
- ١٢٦ جزاء لبن الصيد ويقتنه
- ١٢٧ الإحصار
- ١٢٧ ما يطلب من الشخصصر
- ١٢٨ القوات
- ١٢٩ كيفية الاستعداد للسفر إلى بيت الله
- ١٣٠ كيفية إداء الحج
- ١٣٣ ما تخالف فيه المرأة الرجل
- ١٣٤ كيفية حج الرسول ﷺ
- ١٣٨ فضل الحرمين الشريفين ومدنيتيهما
- ١٤٠ الأحكام التي يخالف فيها الحرم المكي غيره من البلاد والأرض
- ١٤٢ فضل المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى ومسجد قباء
- ١٤٤ معالم تاريخية : معالم بمكة
- ١٤٤ بحر زمزم

١٧٩ فهرس

١٤٤ جبل حراء

١٤٦ دار الأرقم

١٤٦ ينى

١٤٧ جبل ثؤر

١٤٧ عرفات

١٤٧ مقبرة المعلاة

١٤٨ ليلمة بتاريخ المسجد النبوي الشريف

١٥٣ زيارة قبر الرسول ﷺ

١٥٦ آداب الزيارة

١٥٧ (١) أسطوانة المصحف

١٥٨ (٢) أسطوانة المهاجرين

١٥٨ (٣) أسطوانة التوبة

١٥٨ (٤) أسطوانة السرير

١٥٨ (٥) أسطوانة المخمس

١٥٨ (٦) أسطوانة الوقود

١٥٨ (٧) أسطوانة مربعة القبر الشريف

١٥٩ (٨) أسطوانة التهجد

١٥٩ زيارة البقيع

١٦٠ مساجد بالمدينة صلى فيها النبي ﷺ

١٦٠ (١) مسجد قباء

١٦٠ (٢) مسجد الفتح

١٦٠ (٣) مسجد الجمعة

١٦٠ (٤) مسجد القضيخ

- ١٦١ مسجد الأحزاب ومسجد القبلتين
- ١٦٢ آبار المدينة التي تزار
- ١٦٢ (١) بحر أريس
- ١٦٢ (٢) بحر إهاب
- ١٦٢ (٣) بحر ترحاء
- ١٦٢ (٤) بحر بضاعة
- ١٦٢ (٥) بحر رومة
- ١٦٣ مزارات أخرى بالمدينة
- ١٦٣ ديار أبي أنصاري
- ١٦٣ بدر
- ١٦٣ أحد
- ١٦٤ دعاء السفر وآداب الرجوع إلى الأهل
- ١٦٥ ملاقات الحاج وتمتته
- ١٦٥ وليمة الحج
- ١٦٧ خاتمة الرسالة
- ١٦٩ الفهرس

التصنيف: بالمؤلف

هو : حسن محمد أيوب من علماء الأزهر الشريف تخرج من كلية أصول الدين جامعة الأزهر الشريف سنة ١٩٤٩ م ، وعمل بعد تخرجه مدرسا بوزارة التربية والتعليم ، ثم موجهًا بوزارة الأوقاف ، ثم مديرا للمكتب الفني بها . انتقل بعد ذلك للعمل بدولة الكويت كواعظ وخبير ومؤلف . ثم انتقل للعمل في المملكة العربية السعودية فعين أستاذًا في الثقافة الإسلامية بجامعة الملك عبد العزيز . ثم أستاذًا بمعهد إعداد الدعاة بمكة المكرمة ، وله تأليف كثيرة ، وقد أعد - بتوفيق الله - الموسوعة الإسلامية الميسرة لتكون سهلة الأسلوب ، مدعومة بالأدلة الصحيحة ، بعيدة عن التعقيدات الفقهية ، يظهر فيها جمال الإسلام وكماله ، وهي تشمل : العقائد والعبادات والمعاملات المالية والأحوال الشخصية من زواج وطلاق وفقه وغير ذلك وجميع أبواب الفقه كما تشمل علوم القرآن والسنة وأصول الفقه وفقه الدعوة وقصص الأنبياء والخلفاء الراشدين وسيرة الرسول ﷺ والحضارة الإسلامية والأخلاق والتربية وقصص الأطفال وأعلام الصحابة ورياضة الشباب وفضليات النساء وغير ذلك مما يحتاجه المسلم المعاصر .

وهذه الموسوعة هي التي نبدأ في تقديمها إليك إن شاء الله تعالى في سلسلة من الكتب .

وهي تشمل : فقه العبادات بأدلتها في الإسلام . فقه الحج والعمرة . فقه الجهاد في الإسلام . فقه الأسرة المسلمة . الفقه الشامل . السلوك الاجتماعي في الإسلام ، الحديث في علوم القرآن والحديث .. وغيرها .
والله نسأل أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم نافعة لكل مسلم ومسلمة .

رقم الإيداع

2001/17960

التقديم الدولي I.S.B.N

977 - 342 - 048 - 5

(من أجل تواصل بقاء بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم .. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..
نشكر لك اقتناءك كتابنا : « فقه الحج والعمرة » ورغبة منا في تواصل بقاء بين
الناشر والقارئ ، وباعتبار أن رأيك مهم بالنسبة لنا ، فيسعدنا أن ترسل إلينا دائماً
بملاحظاتك ؛ لكي ندفع سوياً مسيرتنا إلى الأمام ويعود النفع على القارئ والدار .
* فهنا مارس دورك في توجيه دقة النشر باستيفاتك للبيانات التالية :-

الاسم كاملاً : الوظيفة :
المؤهل الدراسي : السن :
الدولة : المدينة : حي : شارع :
ص.ب. : تليفون : فاكس :

- من أين عرفت هذا الكتاب ؟

□ أثناء زيارة المكتبة □ ترشيح من صديق □ مقرر □ إعلان □ معرض

- من أين اشتريت الكتاب ؟

اسم المكتبة أو المعرض : للمدينة العنوان

- ما رأيك في أسلوب الكتاب ؟

□ عادي □ جيد □ ممتاز (لطفًا وضح لم)

- ما رأيك في إخراج الكتاب ؟

□ عادي □ جيد □ متميز (لطفًا وضح لم)

- ما رأيك في سعر الكتاب ؟

□ رخيص □ معقول □ مرتفع (لطفًا وضح لم)

عزيزي انطلاقاً من أن ملاحظاتك واقتراحاتك سبيلنا للتطوير وباعتبارك من قرائنا
فنحن نرحب بملاحظاتك النافعة ... فلا تتوان ودون ما يحول في خاطرك : -

.....
.....
.....

دعوة : نحن نرحب بكل عمل جاد يخدم العربية وعلومها والتراث وما يتفرع منه ،
والكتب المترجمة عن العربية للغات العالمية - الرئيسية منها خاصة - وكذلك كتب الأطفال
عزيزي القارئ أهد إلينا هنا الحوار المكتوب على العنوان التالي
ص.ب ١٦١ الغورية - القاهرة - جمهورية مصر العربية
لنراسلك ونزودك ببيان الجهد من إصداراتنا



عزیزی القاری: الکریم :

نشكرك على اقتنائك كتابنا هذا ، الذي بللنا فيه جهلاً نحسبه مختاراً ، كي نخرجه على الصورة التي نرضاهم لكتبنا ، فدائماً نحاول جهداً في إخراج كتبنا بنهج دقيق متقن ، وفي مراجعة الكتاب مراجعة دقيقة على ثلاث مراجعات قبل دفعه للطباعة ، ويشاء العلي القدير الكامل أن يثبت للإنسان عجزه وضعفه أمام قدرته مهما أوتي الإنسان من العلم والخبرة والدقة تصديقاً لقوله تعالى :

﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾ (النساء : ٢٨)

فأخى العزيز إن ظهر لك خطأ مطبعي أثناء قراءتك للكتاب فلا تتوان في أن تسجله في هذا النموذج وترسله لنا فتدركه في الطبعة اللاحقة ، وهذا تكون قد شاركت معنا بجهد مشكور يتضافر مع جهدنا جميعاً في سيرنا نحو الأفضل .

[illegible]

شاكرين لكم حسن تعاونكم ..

To: www.al-mostafa.com